

# أصول الفقه الميسر

خلاصة روضة الناظر لابن قدامة ، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاص ، وعدد من كتب الأصول القيمة المكتبة الأصولية ، أهم كتبها القديمة والمعاصرة

د. عماد علي جمعة  
جامعة القصيم



## ح) عماد علي جمعة ، ١٤٢٩هـ

### فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جمعة ، عماد علي

اصول الفقه الميسر / عماد علي جمعة - الرس ، ١٤٢٩هـ

١٤٤ ص ، ٢١ X ٢٩,٧ (سلسلة العلوم الاسلامية الميسرة : ٧ )

ردمك : ٧-١٣٧٧-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اصول الفقه أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٢٥١ ١٤٢٩/٥٦٠١

رقم الإيداع : ١٤٢٩/٥٦٠١

ردمك : ٧-١٣٧٧-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف: د. عماد علي جمعة

جوال: ٣٦ ٦٧٥ ٠٥٠٧٨ ، بريد إلكتروني: [quddomy@hotmail.com](mailto:quddomy@hotmail.com)

يطلب الكتاب من المكتبات التالية:

- السعودية: دار طيبة الخضراء مكة: ٥٥٨٩٠٢٧-٥٥٤٥١٢٤٤٧-٥٠٥ مكتبة جرير(وفروعها)- مكتبة العبيكان (وفروعها): ٤٦٥٤٤٢٤- مكتبة الرشد (وفروعها): ٤٥٩٣٤٥١- دار ابن الجوزي (وفروعها): ٨٤١٢١٠٠- مكتبة المؤيد (وفروعها): ٦٢٩٤١٥٩- مكتبة التدمرية (وفروعها): ٤٩٢٥١٩٢- مكتبة الجنوب/ أبها (وفروعها): ٢٢٤٧٥٧٧
- الأردن: الناشر/ دار النفائس للنشر والتوزيع: ٥٦٩٣٩٤٠ - الجزائر: مكتبة القدس: ٢١٣٧٣٧٤٩١١٧+
- الكويت/ مكتبة أهل الأثر: ٦٥٥٤٣٦٩-٢٦٥٦٤٤٠ - الكويت مكتبة الإمام الذهبي: ٢٦٥٧٨٠٦
- قطر/ مكتبة ابن القيم- الدوحة: ٤٨٦٣٥٣٣-٤٨٧٣٥٣٣ - البحرين/ مكتبة الفاروق: ٢٧٢٧٣٤٦٤
- الإمارات/ دبي- دار القلم: ٣٩٣٠٤٣٠ - مصر وشمال أفريقيا/ مركز ميراث: ٢٠٢٣٨٣٥١٨١٦+ - ٢٠١١٢٨٧٧٩٩٩+

الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، هاتف: ٥٩٦٣٩٤٠ - فاكس: ٥٦٩٣٩٤١ - ص.ب ٩٢٧٥١١ - عمان ١١١٩٠ الأردن، بريد إلكتروني [alnafaes@hotmail.com](mailto:alnafaes@hotmail.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، وبعد، فهذا هو الإصدار السابع ضمن سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة، وعنوانه:

## أصول الفقه الميسر

يعرض أساسيات هذا العلم، بأسلوب جديد ميسر:

- ١- يساعد في إعطاء صورة شمولية تكاملية مترابطة لمعظم مباحثه، في لِحاحات تختصر الجهد والوقت.
- ٢- كما يساعد في تيسير فهم هذا العلم وبناء أسسه، وذلك لستصميم المبسط والتميز الذي أعدت به هذه الأوراق، فهي:

- قليلة في عددها.
- سهلة في عرضها.
- تمكن الدارس من إجراء المقارنات والربط بين المواضيع.
- تتجنب مواطن الخلاف والشذوذ والتفصيلات المعقدة.
- تعتمد مراجع متميزة، مزجت بين القديم والحديث.

كما أن هذا الكتاب رصد بإيجاز حركة التصنيف في هذا العلم، ابتداء من رسالة الشافعي<sup>٢٠٤هـ</sup>، وحتى هذا العصر، مرتبة حسب التسلسل الزمني، كي تعطي صورة واضحة عن تطور الكتابة في علم الأصول، وهذا الرصد هو مقدمة لكتاب مستقل في المكتبة الأصولية بكل تفاصيلها إن شاء الله تعالى.

ومما ينبغي التأكيد عليه: أن هذا اللون من التصنيف بالرغم من إيجابياته، إلا أنه لا يغني بحال عن الكتب المبسطة، سواء القديم منها أو الحديث، لمن أراد التوسع وقام الفائدة، اللهم تقبله بقبول حسن، والمأمول من طلبة العلم إيصال نصائحهم العلمية والفنية لمصنفيه، وفق الله الجميع لما فيه الخير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. عماد علي جمعة

جامعة القصيم/كلية التربية للبنات/البكيرية

حوال ٠٥٠٧٨٦٧٥٣٦ /هاتف ٠٦٣٣٦١٢٨٩

بريد إلكتروني: [quddomy@hotmail.com](mailto:quddomy@hotmail.com)

# الفه

## رس

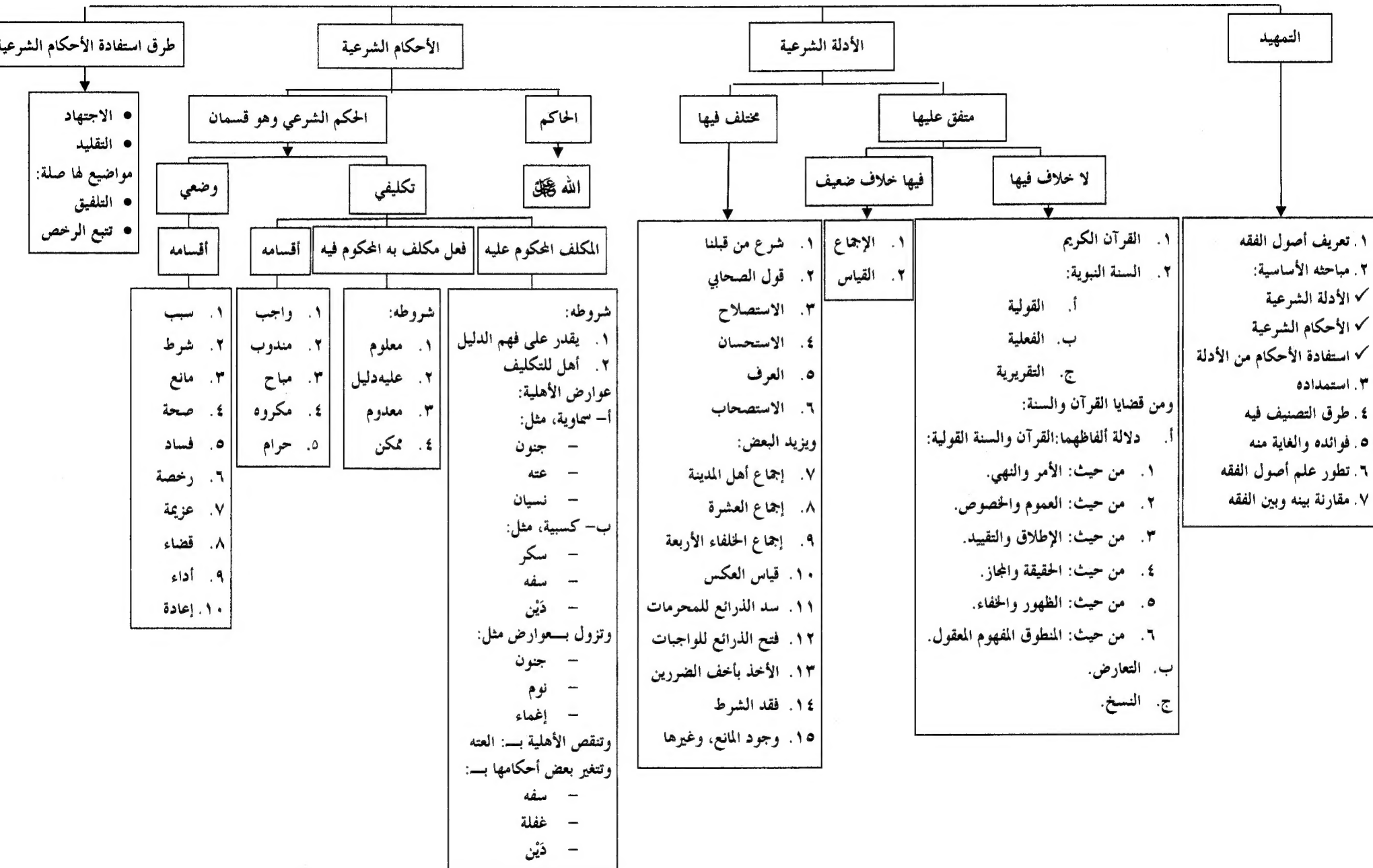
ص	الموضوع
١٠٨	٣. مانع
١٠٩	٤. رخصة
١٠٩	٥. عزيمة
١١٠	٦. صحة
١١٠	٧. البطلان (فساد)
١١١	٨. قضاء
١١١	٩. أداء
١١١	١٠. إعادة
١١٢	- الفعل المكلف به (المحكوم فيه)
١١٣	- المكلف (المحكوم عليه)
١١٥	طرق استفادة الأحكام الشرعية:
١١٦	- الاجتهاد
١٢١	- التقليد
١٢٤	المكتبة الأصولية:
١٢٥	- القديمة
١٤٠	- المعاصرة

ص	الموضوع
٩٣	٤. الاستصلاح
٩٤	٥. الاستحسان
٩٥	٦. العرف
٩٦	٧. الاستصحاب
٩٧	الأحكام الشرعية
١٠٠	- الحاكم (الشارع)
١٠١	- الحكم الشرعي، وهو قسمان:
١٠٣	١. الحكم التكليفي، وأقسامه:
١٠٣	١. الواجب
١٠٣	٢. المندوب
١٠٣	٣. المباح
١٠٣	٤. المكروه
١٠٣	٥. الحرام
١٠٥	٢. الحكم الوضعي، وأقسامه:
١٠٦	١. سبب
١٠٧	٢. شرط

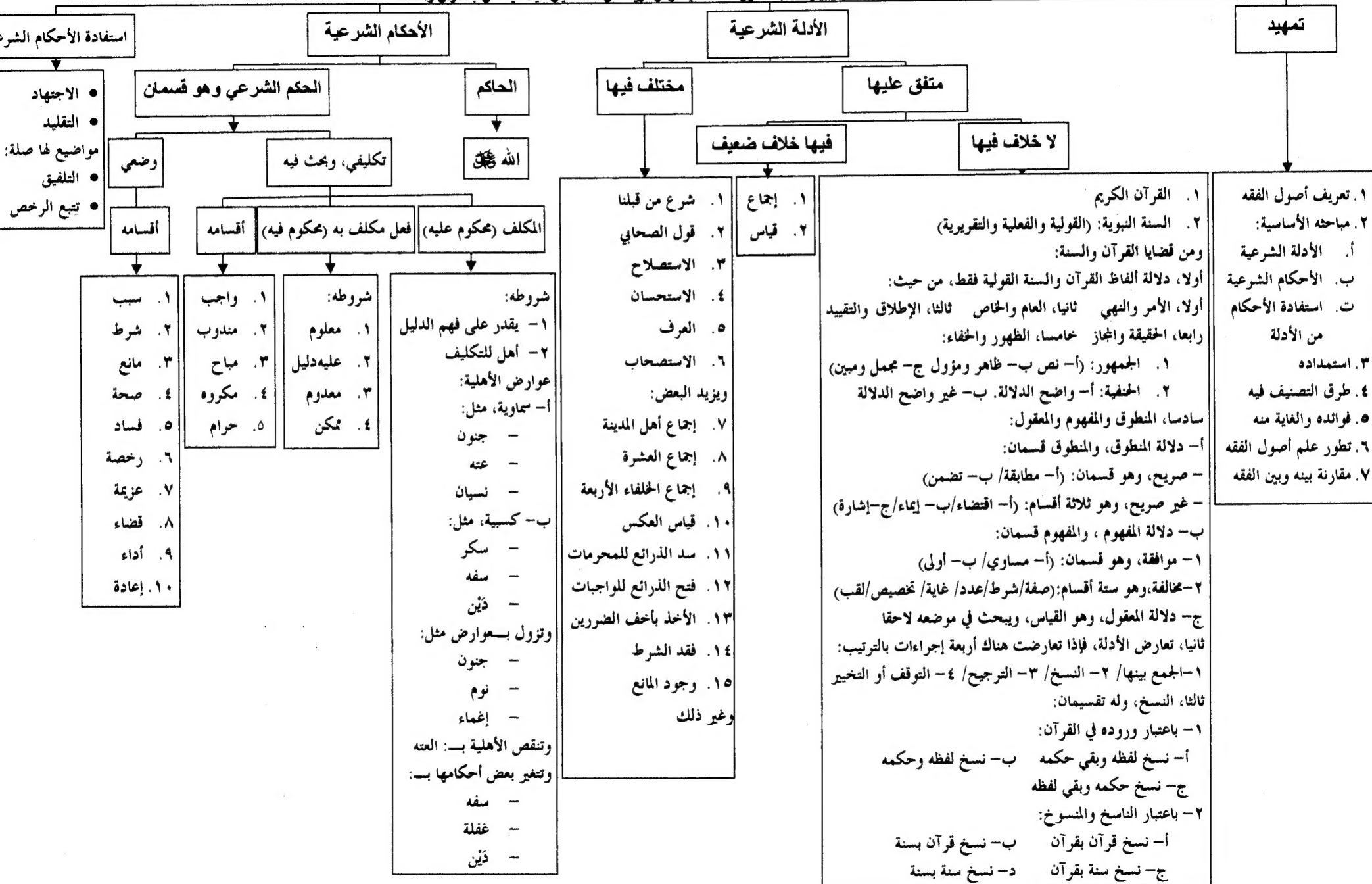
ص	الموضوع
٤	المقدمة
٥	الفهرس
٦	التمهيد
١٨	أدلة الأحكام الشرعية، وهي قسمان:
٢٠	أ- الأدلة المتفق عليها:
٢٢	١. القرآن الكريم
٢٤	٢. السنة المطهرة
	من قضايا القرآن والسنة:
٣١	- دلالة ألفاظهما
٥٣	- النسخ
٦٠	٣. الإجماع
٦٢	٤. القياس
٨٦	التعارض بين الأدلة المتفق عليها
٩٠	ب- الأدلة المختلف فيها:
٩١	١. شرع من قبلنا
٩٢	٢. قول الصحابي

## التمهيد

## مواضيع كتاب أصول الفقه المبسر



## مواضيع كتاب أصول الفقه المبسّر، ومزيد من التفصيل فيما يتعلق بالقرآن والسنة



## أصول الفقه، تعريفه ومباحثه الأساسية

تعريف الأصول، الأصل لغة هو، ما يبنى عليه غيره، واصطلاحاً هو، الدليل  
تعريف الفقه، لغة، الفهم، واصطلاحاً هو، العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية  
تعريف أصول الفقه، هو العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ومباحث الأصول ثلاثة هي،

### طرق استفادة الأحكام الشرعية

١. الاجتهاد، وبه تستفد الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية
٢. التقليد، وبه تستفاد الأحكام الشرعية من المجتهد

والمجتهد هو: الذي يتوصل إلى استمداد الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية  
والمقلد هو: الذي يستفيد الأحكام من المجتهد

### الأحكام الشرعية الكلية والبحث فيها من حيث

١. الحاكم: الذي حكم هذه الأحكام وهو الله ﷻ
٢. المحكوم عليه: المكلف الذي تقع عليه الأحكام
٣. المحكوم فيه: فعل المكلف الذي تعالجه الأحكام
٤. الأحكام الشرعية، وهي قسمان:
  - أ. الأحكام التكليفية:
    - ١- واجب
    - ٢- مندوب
    - ٣- مباح
    - ٤- مكروه
    - ٥- حرام
  - ب. الأحكام الوضعية:
 

١- سبب	٢- شرط	٣- مانع
٤- رخصة	٥- عزيمة	
٦- صحة	٧- بطلان	
٨- قضاء	٩- أداء	١٠- إعادة

### الأدلة الشرعية إجمالاً وهي قسمان،

- الأول، الأدلة المتفق عليها،
  - ١- القرآن
  - ٢- السنة
  - ٢- الإجماع
  - ٢- القياس
- الثاني، الأدلة المختلف فيها،
  - ١- الاستصلاح
  - ٢- الاستحسان
  - ٢- العرف
  - ٤- مذهب الصحابي
  - ٥- شرع من قبلنا
  - ٦- الاستصحاب
  - ٧- إجماع أهل المدينة
  - ٨- إجماع العشرة
  - ٩- إجماع الخلفاء الأربعة
  - ١٠- قياس العكس
  - ١١- سد الذرائع للواجبات
  - ١٢- الأخذ بأخف الضررين
  - ١٣- فتح الذرائع للواجبات
  - ١٤- فقد الشرط
  - ١٥- وجود المانع، وغيرها
- والبحث فيها من حيث،
  - ١- المقصود بها
  - ٢- حجيتها
  - ٣- مصدريتها للتشريع
  - ٤- شروط الاستدلال بها
  - ٥- تعارضها، فإن تعارضت،
    - أ- نجمع بين الأدلة المتعارضة
    - ب- أو يكون أحدهما ناسخاً للآخر
    - ج- أو نرجح أحدهما على الآخر
    - د- أو نتوقف أو نؤخر أحدهما
  - ٦- نسخ الأدلة

## فوائد علم أصول الفقه والغاية منه، واستمداده وطرق التصنيف فيه



١. أصول الفقه للسلمي، ١١، أصول ابن عثيمين، ٧  
 ٢. الجامع للدكتور النملة، ١١

## الطريقة الأولى والثانية والثالثة من طرق التصنيف في أصول الفقه، وأشهر ما صنف في كل منها

الثالثة: تخرج الفروع على الأصول

حقيقتها: تخرج الفروع على الأصول، بمعنى ربط الفروع الفقهية بأصول الفقه، فهي كتب وضعت لإبداء أثر الأصول في الفروع، وبالتالي فهي كتب في فن خاص يجمع بين الأصول والفروع، من حيث أثر الأولى في الثانية

بداية التصنيف فيها: منتصف القرن السابع الهجري  
أهم كتب هذه الطريقة:

الثانية: مدرسة علماء الحنفية أو مدرسة الفقهاء

سبب نسبتها للحنفية: نسبت هذه المدرسة لعلماء الحنفية لأنهم هم الذين ألفوا في علم الأصول وفقهاً أساسها: تقوم هذه الطريقة على وضع القواعد والبحوث الأصولية التي رأى الأصوليون أن أئمتهم بنوا عليها اجتهداهم، فصاغوا القواعد الأصولية بما يتفق مع الفروع التي استنبطها أئمتهم  
بداية التصنيف فيها: في بداية القرن الهجري الرابع  
أشهر ما ألف وفق هذه الطريقة:

- ١- رسالة في الأصول لعبيد الله الكرخي ت٣٤٠م
- ٢- أصول الفقه لأحمد بن علي الجصاص ت٣٧٠م
- ٣- تأسيس النظر لعبيد الله بن عمر الدبوسي ت٤٣٠م
- ٤- كثر الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي ت٤٨٢م
- ٥- أصول الفقه لمحمد بن أحمد السرخسي ت٤٩٠م
- ٦- منار الأنوار لعبد الله بن أحمد النسفي ت٧١٠م

الأولى: مدرسة أهل الكلام أو مدرسة الشافعية

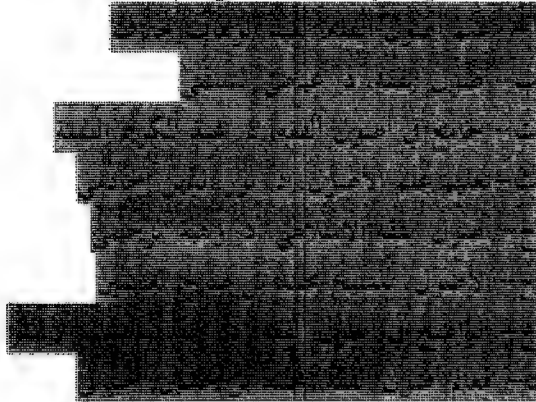
سبب نسبتها لأهل الكلام: أن أكثر من صنف وفقها من علماء الكلام تعريف علم الكلام: هو علم يقصد معه إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه  
سبب تسميتها بالشافعية: أن الشافعي أول من كتب فيها أساسها: تقوم هذه الطريقة على تحقيق قواعد الأصول وبحوثه تحقيقاً منطقياً وإثبات ما أيده البرهان، بغض النظر عن الأحكام التي استنبطها المجتهدون  
بداية التصنيف فيها: أوائل القرن الثالث الهجري  
أشهر ما ألف من الكتب وفق هذه الطريقة:

## الطريق الرابعة والخامسة والسادسة من طرق التصنيف في علم أصول الفقه وأشهر ما صنف في كل منها<sup>(١)(٢)</sup>

السادسة: المؤلفات الأصولية المعاصرة

حقيقتها: هي مؤلفات تتجه نحو تبسيط مباحث علم الأصول، وصياغة مواضيعه بلغة سهلة، تصنيفا أو تحقيقا أو شرحا، وبعضها تناول كافة مباحث الأصول وبعضها تناول موضوعات خاصة منه، وهي كثيرة منها:

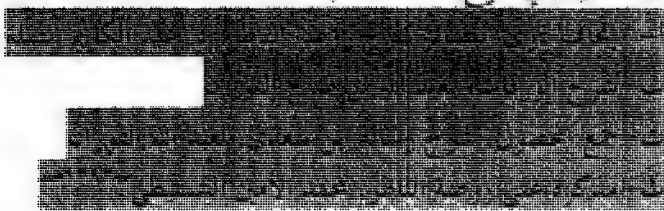
١- التصنيف في علم الأصول بشكل عام:



٢- التصنيف في بعض مباحث علم الأصول:

٣- التصنيف في تحقيق كتب أصول قديمة:

٤- التصنيف في شرح مصنفات قديمة:



الخامسة: طريقة المقاصد

حقيقتها: عرض أصول الفقه من خلال المقاصد والمفهوم العام الكلي للتكليف

بداية التصنيف فيها: أواخر القرن الثامن

من كتبها

مفتاح ألوان طرق التصنيف في الأصول والمرتبة تاليا وفق تاريخ نشأتها التقريبي، والمتمثل بوفاء أول عالم ألف وفقها:

٢- طريقة الحنفية، ٣٤٠هـ



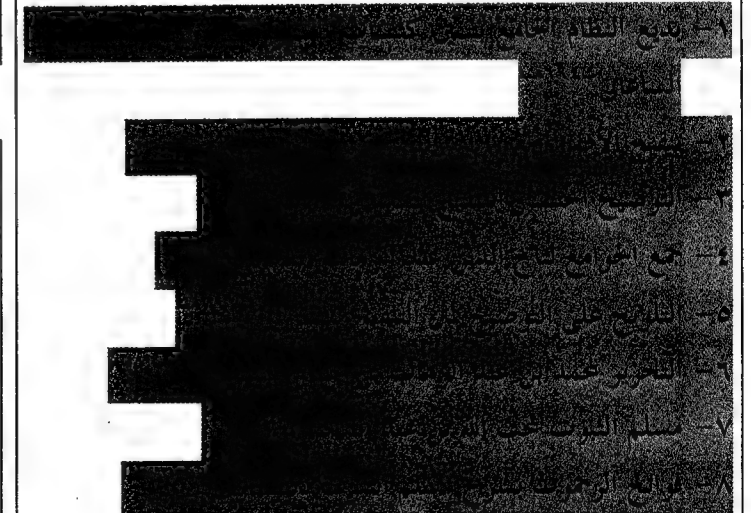
الرابعة: الطريقة الجامعة، مدرسة الحنفية والشافعية معا

سبب تسمية هذه الطريقة: كما هو واضح من اسم هذه الطريقة فإنها تقوم على الجمع بين منهجي مدرستي الشافعية والحنفية السابقتين أساسها: هذه الطريقة تقوم على:

- تحقيق القواعد الأصولية وإقامة البراهين عليها.

- وتطبيقها على الفروع الفقهية وربطها بها.

بداية التصنيف فيها: المؤلفات وفقها ظهرت في القرن الهجري السابع أشهر ما صنف وفق هذه الطريقة:



(١) الجامع للدكتور النملة: ١٦، التمهيد للإسنوي، تحقيق هيتو: ٥.

(٢) آخر الكتاب، قائمة بعدد أكبر من كتب الأصول، في موضوع مكتبة الأصول

## مقارنة بين علم أصول الفقه وعلم الفقه

### علم الفقه

موضوعه: فعل المكلف من حيث ما يثبت له من الأحكام العملية التفصيلية  
نشأته: منذ عصر الرسول ﷺ

بدايته كعلم مستقل: منذ عصر الرسول ﷺ  
وجه الاختلاف بين الفقه وأصول الفقه:

١- الفقه يعتمد على الأدلة التفصيلية لاستنباط الحكم الشرعي منها

٢- أما أصول الفقه فيعتمد على الأدلة الإجمالية لاستخراج القواعد التي ترسم الطريق لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية

البحث والتصنيف فيه يتم وفق مذاهب أشهرها المذاهب الفقهية الأربعة:

١. المذهب الحنفي ١٥٠هـ.

٢. المذهب المالكي ١٧٩هـ.

٣. المذهب الشافعي ٢٠٤هـ.

٤. المذهب الحنبلي ٢٤١هـ.

بالإضافة إلى عدد من مذاهب الفرق الأخرى مثل: الإباضية و الزيدية والشيعة

أول ما صنف في الفقه: كتب محمد بن الحسن الشيباني<sup>ت ١٨٩هـ</sup>، وهي: المبسوط والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير والزيادات.

ملاحظة: التواريخ تقريبية تتمثل بوفاة الإمام الذي ينسب إليه المذهب

### علم أصول الفقه

موضوعه: الدليل الشرعي الإجمالي من حيث ما يثبت به من الأحكام الكلية  
نشأته: منذ عصر الرسول ﷺ، فقد كان رسول الله ﷺ أعلم الخلق بطرق استنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم، كما أنه هو صاحب الدليل الثاني من أدلة التشريع، وهو السنة، وقد كان صحابته رضي الله عنهم يفهمون كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ويتعاملون معهما في استنباط الأحكام وفق قواعد محددة، بل إن فهم الصحابة لطرق استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، يعتبر أرقى صور الفهم بعد رسول الله ﷺ  
بدايته كعلم مستقل: بداية القرن الثالث الهجري وذلك عندما ألف الشافعي<sup>ت ٢٠٤هـ</sup> رسالته في الأصول  
وجه الاختلاف بينه وبين علم الفقه:

١- أصول الفقه يعتمد على الأدلة الإجمالية لاستخراج القواعد التي ترسم الطريق لاستنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية

٢- أما الفقه فيعتمد على الأدلة التفصيلية لاستنباط الحكم الشرعي منها

البحث والتصنيف فيه يتم وفق ست طرق هي:

١. الطريقة الشافعية، ٢٠٤هـ.

٢. طريقة الحنفية، ٣٤٠هـ.

٣. تخريج الفروع على الأصول، ٦٥٦هـ.

٤. الطريقة الجامعة بين طريقة الشافعية والحنفية، ٦٩٤هـ.

٥. طريقة المقاصد، ٧٩٠هـ.

٦. الطريقة المعاصرة، ١٣٠٠هـ.

أول مصنف في أصول الفقه هو: لرسالة للشافعي<sup>ت ٢٠٤هـ</sup>.

ملاحظة: التواريخ تقريبية تتمثل بوفاة أول من صنف وفق الطريقة

## تطور علم أصول الفقه<sup>(١)</sup>

الدور الثاني، أواخر عهد التابعين

الدور الأول، عصر الرسول ﷺ وصحابته رضه من بعده

ظهر علم أصول الفقه في القرن الثالث الهجري، في أواخر عهد التابعين، حيث بدأت المدارس الفقهية تتمايز، فظهرت مدرسة أهل الرأي في العراق، ومدرسة أهل الحديث في المدينة، ومع أن هذه الفترة كانت تتميز بالتسامح في الإفتاء والاستفتاء، إلا أن بوادر التعصب لرأي الشيخ بدأ يطفئ على الإنصاف عند بعض الطلاب، ولم يكن هناك قواعد يرجع لها لمعرفة المرجح من المرجوح، يضاف إلى ذلك:

- اختلاط العرب بالعجم، وضعف اللسان العربي
- دخول الوضع في الحديث
- تصدر من لا يستحق للفتوى
- الحاجة لتفسير القرآن
- الحاجة لتمييز صحيح السنة من الموضوع المدسوس عليها
- لذلك ومن خلال علم الأصول تم:
- وضع ضوابط للاستدلال بالأدلة الشرعية، تبين شروط الاستدلال بها، وكيفية الاستدلال بها، وتبين ما يصلح دليلاً وما لا يصلح، وتبين عمل الفقيه عند التعارض، وتؤسس قواعد الفهم لنصوص الكتاب والسنة.
- وكان أول كتاب مدون في هذا العلم وصل إلينا هو الرسالة للشافعي<sup>ت ٢٠٤هـ</sup>، ولذا اشتهر أن الشافعي هو واضعه
- في القرن الثالث، ظهرت مدرسة أهل الكلام (طريقة الشافعية)، ومن أوائل مصنفاتها رسالة الشافعي<sup>ت ٢٤١هـ</sup>
- في القرن الرابع، ظهرت مدرسة الفقهاء (طريقة الحنفية)، ومن أوائل مصنفاتها: رسالة الكرخي<sup>ت ٣٤٠هـ</sup>

مدته: عصر الرسول ﷺ، وصحابته رضه من بعده وأوائل عهد التابعين: لم يكن علم أصول الفقه علماً مستقلاً متميزاً عن غيره من علوم الشريعة، لكن قواعده العامة كانت موجودة

- فالأدلة الشرعية التي هي الموضوع الرئيسي لهذا العلم، معروفة
- والاستدلال بالكتاب والسنة والقياس كان حاصلًا
- ودلالة الكتاب والسنة كانت معروفة للصحابة رضه، بحكم معرفتهم بلغة العرب، فهم أمراء الفصاحة والبيان، وأعرف الناس بمعاني اللغة من حقيقة ومجاز، وإطلاق وتقييد، وعموم وخصوص، ومنطوق ومفهوم، ولم يكونوا بحاجة إلى أن توضع لهم قواعد تبين طرق الدلالات
- كما أن الصحابة رضه عرفوا أسباب النزول، والظروف التي قيلت فيها الأحاديث، وشهدوا الحوادث التي سن فيها رسول الله ﷺ، يضاف إلى ذلك، سلامة نياتهم وحسن مقاصدهم في

## تطور علم أصول الفقه<sup>(١)</sup>

### الدور الثالث

عصر ازدهار التصنيف في الأصول  
فترته: في القرن الخامس والسادس، ازدهر وتواصل التصنيف في الأصول، فظهرت أشهر مصنفاته مثل:

- ١- العمدة للقاضي عبد الجبار<sup>٤١٥هـ</sup>
- ٢- العدة للقاضي أبي يعلى<sup>٤٥٨هـ</sup>
- ٣- المعتمد لأبي الحسين البصري<sup>٤٦٣هـ</sup>
- ٤- اللمع لأبي إسحق الشيرازي<sup>٤٧٦هـ</sup>
- ٥- التبصرة للشيرازي<sup>٤٧٦هـ</sup>
- ٦- أصول البزدوي<sup>٤٨٢هـ</sup>
- ٧- أصول السرخسي<sup>٤٨٣هـ</sup>
- ٨- الإشارة لأبي الوليد الباجي<sup>٤٩٣هـ</sup>
- ٩- إحكام الفصول للباجي<sup>٤٩٣هـ</sup>
- ١٠- المستصفى للغزالي<sup>٥٠٥هـ</sup>
- ١١- المنحول للغزالي<sup>٥٠٥هـ</sup>
- ١٢- شفاء الغليل للغزالي<sup>٥٠٥هـ</sup>
- ١٣- التمهيد للكلوذاني<sup>٥١١هـ</sup>
- ١٤- الواضح لابن عقيل<sup>٥٣٢هـ</sup>

### الدور الرابع

فترته: أواخر القرن السادس إلى بداية العصر الحديث

- ١- في أواخر القرن السادس انتشرت:
  - أ- المختصرات، والغرض منها: تسهيل الحفظ، وجمع أكبر عدد من المسائل
  - ب- الشروح، والغرض منها: حل ما في المختصرات من أشكال، وتفصيل ما فيها من إجمال، وتقريب المسائل بضرب الأمثلة وبيان القول الراجح بذكر الأدلة
- ٢- منتصف القرن السابع ظهرت مدرسة تخريج الفروع على الأصول، ومن أوائل مصنفاتها: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني<sup>٦٥٦هـ</sup>
- ٣- في أواخر القرن السابع، ظهرت المدرسة الجامعة، والتي جمعت مدرستي الشافعية والحنفية معاً، ومن أوائل مصنفاتها: بديع النظام لابن الساعاتي<sup>٦٩٤هـ</sup>
- ٤- وفي القرن الثامن ظهرت مدرسة الشاطبي<sup>٧٩٠هـ</sup>، صاحب كتاب الموافقات

### الدور الخامس: أصول الفقه في العصر الحديث، وقضية تجديده

- ١- في الوقت الحاضر، ما زال التصنيف في علم الأصول مستمراً، وقد اتجه التصنيف نحو تبسيط مباحث الأصول، وعرضه بأسلوب ميسر
- ٢- التصنيف في علم الأصول منوع بين:
  - تصنيف مستقل في علم الأصول بشكل عام
  - تصنيف في أحد مباحث علم الأصول بشكل خاص
  - تحقيق كتب الأصول القديمة
  - شرح كتب الأصول القديمة
  - تصنيف في تاريخ علم الأصول ونشأته وأشهر علمائه ومصنفاته
- ٣- أخيراً ظهر تيار يدعو إلى تجديد أصول الفقه، وخلاصة القول في ذلك:
  - أ- تجديد الدين فكرة إسلامية أصيلة، قال ﷺ: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها" أبو داود، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، ومن مظاهر هذا التجديد:
    - إحياء ما اندرس من مفاهيم شرعية
    - التصدي للبدع، والرجوع للإسلام النقي المستمد من الكتاب والسنة
    - مواكبة قضايا العصر، ومستجداته الحاصلة نتيجة تغير الزمان والمكان
  - ب- مما يدخل في عموم فكرة تجديد الدين: تجديد علومه، خاصة علم الأصول، ولعل تجديد هذا العلم من أهم واجبات علمائه المعاصرين، ومما يقترح في ذلك:
    - توسيع مباحثه وتنميتها لتستوعب وتتابع مستجدات العصر وقضاياه
    - تيسير لغته بما يناسب العصر، والإكثار من فروعه ومسائله خاصة الواقعية
    - الاستفادة من التقنيات الحديثة، كالحاسوب وغيره، في عرض ومعالجة مباحثه
    - تمحيص وتحريير وتنقيح مسائله التي ناقشها العلماء السابقون رحمهم الله
    - استبعاد المسائل التي لا يبنى عليها فروع، والتزاع فيها لفظي كمسألة المجاز
    - استبعاد الخلاف مع غير المسلمين من سنية وبراهمة ويهود، فالخلاف معهم في العقيدة، وهي أهم من الأصول، ونقاشهم بلا فائدة
  - ج- من صور التجديد المرفوضة:
    - ما بني على الهوى، مخالفاً للشرعية، ولا يتفق مع ثوابتها، ويتناقض مع أسسها
    - ما يهدف لتميع ثوابت هذا العلم، ونسف قواعده التي بذل السلف فيها جهداً كبيراً

## تطور الفقه

### عصر الرسول ﷺ

مدته: من ١ / للبعثة إلى ٢٣ للبعثة  
مصادره:

- القرآن
- السنة

تدوينه: لم يدون  
واقعيته: واقعي  
مكوناته:

- الأحكام التي وردت في القرآن
- الأحكام الصادرة عن الرسول ﷺ

أشهر ميزاته:

- ١- عدم الحرج
- ٢- قلة التكاليف
- ٣- التدرج في التشريع
- ٤- في الفترة المكية وهي ١٣ عاماً كان التركيز منصب على إصلاح العقيدة
- ٥- في الفترة المدنية وهي عشرة أعوام اتجه التشريع إلى تنظيم حياة المجتمع في كافة جوانب الحياة: العبادات/ المعاملات/ العقوبات... الخ

### في عصر الصحابة

مدته: من ١١ هـ - ٤٠ هـ  
مصادره:

- ١- القرآن
- ٢- السنة
- ٣- اجتهاد الصحابة

تدوينه: لم يدون  
واقعيته: واقعي  
مكوناته:

- ١- ما ورد في القرآن من أحكام
- ٢- ما ورد في السنة من أحكام
- ٣- فتاوى الصحابة وأقضيتهم

أشهر ميزاته:

- ١- افتراق المسلمين إلى سنة وخوارج وشيعة
- ٢- جمع القرآن زمن أبي بكر
- ٣- نسخ القرآن زمن عثمان
- ٤- ظهرت قضايا فقهية جديدة بسبب دخول أمم كثيرة الإسلام نتيجة الفتوحات الإسلامية

### عصر التابعين وتابعيهم والأئمة المجتهدين

مدته: من ٤١ هـ - ١٣٢ هـ (مدة الدولة الأموية)  
مصادره:

- ١- القرآن
- ٢- السنة
- ٣- اجتهاد الصحابة
- ٤- اجتهاد الأئمة المجتهدين

تدوينه: بدأ تدوينه  
واقعيته: ظهرت بعض الأحكام الافتراضية  
مكوناته:

- ١- ما ورد في القرآن من أحكام
- ٢- ما ورد في السنة من أحكام
- ٣- فتاوى الصحابة وأقضيتهم واجتهادهم
- ٤- فتاوى المجتهدين واستنباطهم

أشهر ميزاته:

- ١- بدأ تدوينه، لكن لم يشتهر أي مؤلف
- ٢- استفحال أمر الخوارج والشيعة
- ٣- تفرق الصحابة في الأمصار فازدهرت الحركة العلمية
- ٤- ابتدأت رواية الحديث
- ٥- ابتدأ الوضع في الحديث ونشط العلماء في مقاومته
- ٦- تميزت مدرستا أهل الحديث في الحجاز ومدرسة أهل الرأي في العراق

### عصر التدوين

مدته: من ١٣٣ هـ - ٣٥٠ هـ  
مصادره:

- ١- القرآن
- ٢- السنة
- ٣- اجتهاد الصحابة
- ٤- اجتهاد الأئمة المجتهدين

تدوينه والتصنيف فيه: ظهرت المصنفات  
واقعيته: ظهرت بعض الأحكام الافتراضية

أشهر ميزاته:

- ١- ازدهار الفقه، وظهور المصنفات فيه
- ٢- ظهور المذاهب الفقهية الأربعة
- ٣- ظهور حركة التدوين في مختلف العلوم الإسلامية
- ٤- ظهور علم أصول الفقه
- ٥- ازدياد الحفظ وظهور معظم أئمة القراءات العشر

## تطور الفقه

### عصر النهضة المعاصرة

مدته: من منتصف القرن الثالث عشر الهجري - الآن

أشهر ميزاتة: تميز هذا الدور رغم تأثيره بحالة الركود للأدوار السابقة بظهور صحوّة فقهية تمثلت بـ:

- ١- إعداد الموسوعات الفقهية، مثل:
  - مشروع كلية الشريعة بجامعة دمشق
  - مشروع وزارة الأوقاف في الكويت وغيرها
- ٢- المؤتمرات الفقهية كالمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي في مكة
- ٣- انجاء الفقهية كمجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة
- ٤- ظهور كليات عديدة للشريعة الإسلامية خرجت الكثير من طلبة العلم الشرعي خاصة من حملة الشهادات العليا في الماجستير والدكتوراة
- ٥- ظهور محاولات لتقنين الفقه:
  - رسمية كمجلة الأحكام العدلية
  - وشخصية كأعمال الشيخ محمد قدري
- ٦- ظهور الفهارس والمعاجم الفقهية والأصولية

### العصر السادس

مدته: من ٦٥٧هـ إلى منتصف القرن الثالث عشر الهجري

أشهر ميزاتة:

- ١- استحكام التقليد
- ٢- انصب عمل الفقهاء على:
  - وضع المختصرات والمتون
  - وشرح هذه المختصرات والمتون
  - وضع حواشي وهوامش وشروح لتلك المتون
- ٣- ظهور كتب الفتاوى مثل:
  - الفتاوى الهندية
  - الفتاوى المالكية
  - الفتاوى البرازية

### عصر التقليد

مدته: من ٣٥١هـ - ٦٥٦هـ

أشهر ميزاتة:

- ١- جنوح الفقهاء للتقليد، وبالتالي
  - بداية الركود الفقهية
- ٢- تدوين المذاهب الفقهية
- ٣- جهود العلماء تمثلت في معظمها في:
  - تنظيم فقه المذاهب وجمع فتاوى الأئمة وترجيح آراء المذاهب

**الأدلة الشرعية، أو: أدلة الأحكام، أو: أصول الأحكام، أو: المصادر التشريعية للأحكام**

**أولاً: الأدلة الشرعية المتفق عليها**

١. الدليل الأول: القرآن الكريم
٢. الدليل الثاني: السنة النبوية
٣. الدليل الثالث: الإجماع
٤. الدليل الرابع: القياس

## تعريف الدليل الشرعي، وتقسيمات الأدلة الشرعية<sup>(١)</sup>

الدليل:- لغة: المرشد للشيء والهادي إليه - اصطلاحاً: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه للأحكام الشرعية العملية على سبيل القطع أو الظن، ولها تقسيمات:



## الأدلة الشرعية

مختلف فيها

متفق عليها

فيها خلاف ضعيف

لا خلاف فيها

- ١- شرع من قبلنا
- ٢- قول الصحابي
- ٣- الاستصلاح
- ٤- الاستحسان
- ٥- العرف
- ٦- الاستصحاب

ويزيد البعض:

- ١- الإجماع
- ٢- القياس، وأركانه:
  - أ- الأصل
  - ب- الفرع
  - ت- حكم الأصل
  - ث- العلة

- ١- إجماع أهل المدينة
- ٢- إجماع العشرة
- ٣- إجماع الخلفاء الأربعة
- ٤- قياس العكس
- ٥- سد الذرائع للمحرمات
- ٦- فتح الذرائع للواجبات
- ٧- الأخذ بأخف الضررين
- ٨- فقد الشرط
- ٩- وجود المانع، وغير ذلك

١- القرآن الكريم  
٢- السنة: وهي دليل شرعي بأقسامها الثلاثة القولية والفعلية والتقريرية، أما من حيث دلالة الألفاظ، فلا يبحث إلا السنة القولية فقط ومن قضايا القرآن الكريم والسنة القولية:

أولا، الأمر والنهي  
ثانيا، العام والخاص  
ثالثا، المطلق والمقيد  
رابعا، الحقيقة وإنجاز  
خامسا، أقسام دلالة ألفاظهما من حيث الظهور والخفاء، ولها تقسيمان، أحدهما للجمهور والثاني للحنفية:

١. وفق مذهب الجمهور: أ- النص
- ب- الظاهر والمؤول
- ج- المجمل والمبين
٢. وفق مذهب الحنفية:

أ- واضح الدلالة: ١- ظاهر ٢- نص ٣- مفسر ٤- محكم  
ب- غير واضح الدلالة: ١- خفي ٢- مشكل ٣- مجمل ٤- متشابه

سادسا، أقسام دلالة ألفاظهما من حيث المنطوق والمفهوم والمعقول، وهي ثلاثة أقسام:

أ- دلالة منطوق، والمنطوق قسمان:  
- صريح، وهو قسمان: (أ- مطابقة ب- تضمن)  
- غير صريح، وهو ثلاثة أقسام: (أ- اقتضاء ب- إيماء ج- إشارة)

ب- دلالة مفهوم، والمفهوم قسمان:

- موافقة، وهو قسمان: (أ- مساوي ب- أولى)  
- مخالفة، وهو ستة أقسام: (أ- صفة ب- شرط ج- عدد د- غاية هـ- تخصيص و- لقب)  
ج- دلالة معقول، وهو القياس، ويبحث في موضعه لاحقا

سابعا، تعارض الأدلة، فإذا تعارضت هناك أربعة إجراءات وفق الترتيب التالي:

١- الجمع بين الأدلة ٢- النسخ ٣- الترجيح ٤- التوقف أو التخيير  
ثامنا، النسخ، وله تقسيمان:

١- باعتبار وروده في القرآن: أ- نسخ لفظه وبقي حكمه ب- نسخ لفظه وحكمه ج- نسخ حكمه وبقي لفظه  
٢- باعتبار النسخ والنسخ: أ- نسخ قرآن بقرآن ب- نسخ قرآن بسنة ج- نسخ سنة بقرآن د- نسخ سنة بسنة

## القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي الأدلة الشرعية المتفق عليها بلا خلاف

### تقسيمات النسخ بين الأدلة

للسنخ تقسيمان:

١. باعتبار وروده في القرآن:
  - أ. ما نسخ لفظه وبقي حكمه
  - ب. ما نسخ لفظه وحكمه
  - ج. ما نسخ حكمه وبقي لفظه
٢. باعتبار النسخ والمنسوخ:
  - أ. نسخ قرآن بقرآن
  - ب. نسخ قرآن بسنة
  - ج. نسخ سنة بقرآن
  - د. نسخ سنة بسنة

### الإجراءات عند تعارض الأدلة الشرعية

١. الجمع بين الأدلة
  ٢. النسخ
  ٣. الترجيح
  ٤. التوقف أو التخيير
- تقسيمات التعارض:
١. تعارض الآيات القرآنية ظنية الدلالة
  ٢. تعارض الأحاديث النبوية
  ٣. تعارض الإجماعات
  ٤. تعارض الأقيسة

### دلالة ألفاظ القرآن الكريم والسنة القولية<sup>١</sup>

أولا، الأمر والنهي، في القرآن الكريم والسنة القولية  
ثانيا، العام والخاص، في القرآن الكريم والسنة القولية  
ثالثا، المطلق والمقيد، في القرآن الكريم والسنة القولية  
رابعا، أقسام دلالة ألفاظهما من حيث الحقيقة والحجاز: أ- حقيقة  
خامسا، أقسام دلالة ألفاظهما من حيث الظهور والخفاء:

٣. وفق مذهب الجمهور:

أ- النص ب- الظاهر والمؤول

٤. وفق مذهب الحنفية:

ج- المجمل والمبين

أ- واضح الدلالة: ١- ظاهر ٢- نص ٣- مفسر ٤- محكم  
ب- غير واضح الدلالة: ١- خفي ٢- مشكل ٣- مجمل ٤- متشابه  
سادسا، أقسام دلالة ألفاظهما من حيث المنطوق والمفهوم والمعقول<sup>(١)</sup>:

أ- دلالة منطوق، والمنطوق قسمان:

١. صريح، وهو قسمان: - مطابقة - تضمن

٢. غير صريح، وهو ثلاثة أقسام: - اقتضاء - إيماء - إشارة

ب- دلالة مفهوم، والمفهوم قسمان:

١. موافقة، وهو قسمان: - مساوي - أولى

٢. مخالفة، وهو ستة أقسام: أ- صفة، ب- شرط، ج- عدد، د- غاية، هـ- تخصيص، و- لقب

ت- دلالة معقول لألفاظ القرآن والسنة (وهو القياس): وللعلماء منهجان في دراسته:

فمنهم من لم يعتبره دليلا مستقلا، بل بحثه كقسم ثالث من أقسام دلالة ألفاظ القرآن والسنة، حيث جعل دالتيهما ثلاثة أنواع، هي: منطوق، ومفهوم، ومعقول وهو القياس، فالغزالي في المستصفى، وابن قدامة في الروضة، لم يعتبراه دليلا مستقلا.

جمهور الأصوليين: مع علمهم أن القياس من دلالة معقول النص، إلا أنهم رأوا أن له مقومات تجعله دليلا مستقلا فجعلوه رابع الأدلة المتفق عليها، وفصلوه عن دلالة منطوق ومفهوم النص

(١) ملاحظة: مع أن السنة حجة بكل أقسامها: القرآنية والفعالية والتقريرية، إلا أنه عند بحث دلالة ألفاظ السنة، فإنه لا يبحث إلا القولية فقط، أما الفعالية والتقريرية فلا تبحث هنا، لأنه ليس للرسول ﷺ فيهما قول أو لفظ تبحث دلالاته

## الدليل الأول القرآن الكريم<sup>(١)</sup>

تعريفه: - لغة: القرآن، مصدر للفعل: قرأ.  
- اصطلاحاً هو: كلام الله المعجز المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس، المكتوب في المصحف، المنزل بواسطة جبريل على قلب رسول الله ﷺ

### أنواع أحكامه

- ١- أحكام اعتقادية: وهي ما يتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده في الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر.
- ٢- أحكام خلقية: وهي تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلى به من أخلاق. وما يتفقد عنه من أدب.
- ٣- أحكام عقلية: وهي التي تشكل علم الفقه، الذي نواصل إليه من خلال علم أصول الفقه، والفقه أو الأحكام العملية، النام هي:
  ١. عبادات: طهارة وضلوة وصوم، زكاة، حج.
  ٢. معاملات: من بيع وزين وكفالة، الخ.
  ٣. أحكام أسرة: كالزواج والطلاق والخلع، الخ.
  ٤. عقوبات: القصاص والحدود والتعزير.
  ٥. أحكام سلطانية أو دستورية: وهي أحكام تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم.
  ٦. حقوق دولية: أحكام تبين علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول.

### حجتيه

- سبب حجية القرآن: أنه من عند الله ونقل إلينا بالتواتر.
- الإعجاز: - لغة: نسبة العجز إلى الغير.
- وجود الإعجاز في القرآن الكريم: إن من وجوه إعجاز القرآن:
- المعجز عن حصر وجوه إعجازه، فالقرآن معجز في فصاحته، وبلاغته، وبيانه، وهو معجز علمياً، طبيياً، وفلكياً، وفيزيائياً، وفي علوم الأرض والبحار والجبال، كذلك القرآن معجز تربوياً، وتاريخياً، الخ.
  - المعجز عن استيفاء الكلام في وجه واحد من وجوه إعجازه.
- وإزاء هذا النوع الهائل يقف الإنسان عاجزاً عن الخديش، في إعجاز القرآن، ولكن فيما يلي نذكر بعض وجوه الإعجاز التي كثر الحديث عنها:
- ١- انساق عباراته ومعانيه وأحكامه وتطبيقاته.
  - ٢- انطباق آياته على مكتشفات العلم.
  - ٣- إخباره بوقائع لا يعلمها إلا الله تعالى.
  - ٤- فصاحة ألفاظه وبلاغة معانيه وعباراته وقوة تأثيره.
- ثم يتحقق الإعجاز:
- ١- التحدي، أي طلب المعارضة. فقد تحدى القرآن الناس أن يأتوا بقرآن كامل: (قل لمن اجتمعتم الإله والجن على أن يأتوا بهذا القرآن لا يأتوه بمثله ولو كان بعثهم لبعض ظهير) <sup>(سورة الاحقاف: ١٨)</sup>، وقال تعالى: (قل فاتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منها أيها أتبعه إن كنتم صادقين) <sup>(سورة البقرة: ١٩)</sup>.
  - أو بعشر سوز: (أم يقولون القراء، قل فاتوا بعشر منور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين) <sup>(سورة الاحقاف: ١٨)</sup>.
  - أو بسورة واحدة: قال تعالى: (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة مثله، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) <sup>(سورة الاحقاف: ٢٣-٢٤)</sup>.
  - ٢- وجود المقتضى الذي يدفع المتحدى للمشاركة: لقد كان الكفار في أشد الحاجة، للإيمان بمثل هذا القرآن، أو بمثل بعضه، كي يسردوا على الرسول ﷺ، بعدما أبطل دينهم، وصفه أحلامهم.
  - ٣- انقضاء المانع الذي يمنع المتحدى من المشاركة: فالقرآن:
  - نزل بلغة العرب، فكلماته كنشآت لغتهم، وأحرفه حروفها.
  - كما أن أشعارهم وحكيهم نزل على قدر ذكاء في البيان.
  - وقد نزل مفرقاً في ثلاثة وعشرين عاماً، وهو زمن يتسع للمعارضة لو استظاعوا، وكل هذه العوامل تفي موانع التحدي.

(١) أصول خلاف: ٢٣، الملخصات الفقهية لعماد جمعة: ٥

## القرآن الكريم خواصه، وبعض الحقائق القرآنية، وثبوت آياته ودلالاتها<sup>(١)</sup>



## الدليل الثاني: السنة النبوية، تعريفها، وحجيتها، ونسبتها إلى القرآن

السنة لغة: الطريقة - اصطلاحاً: ما صدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير

نسبة السنة إلى القرآن

أدلة حجية السنة

أولاً، من حيث الاحتجاج بها: السنة في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم  
ثانياً، من حيث ورود الأحكام:

١- القرآن الكريم: كثرت الآيات التي تدل على وجوب طاعة الرسول ﷺ، كقوله تعالى:

- (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) آل عمران: ٣٢

- (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) النساء: ٥٩

- (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) الأحزاب: ٣٦

- (ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) النساء: ٦٥

- وقوله تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) الحشر: ٧

٢- السنة: والأحاديث في ذلك من الكثرة بمكان، ومنها:

- قوله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله" البخاري ومسلم

- وقوله ﷺ: "من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى" بخاري

٣- الإجماع: فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم في حياته ﷺ، وبعد وفاته، وأجمع المسلمون بعد الصحابة في مختلف العصور، على وجوب اتباع سنته، وامتنال أوامره، والانتفاء عن نواهيه ﷺ.

٤- العقل: فرض الله في القرآن على الناس عدة فرائض مجملة غير مبينة، لم تفصل أحكامها ولا كيفية أدائها، كقوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) البقرة: ٤٣، وقوله تعالى: (كتب عليكم الصيام) البقرة: ١٨٣، وقوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت) آل عمران: ٩٧، ولم يبين القرآن كيفية أداء هذه

العبادات من صلاة وزكاة وصيام وحج، وفي نفس الوقت قال تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) النحل: ٤٤، فلو لم نرجع لبيانه في سنته القولية والفعلية والتقريرية، لما استطعنا أن نفهم

القرآن ولا أن نطبقه

١- إما مؤكدة ومقررة لما جاء في القرآن، فمثلاً: أمر القرآن بصيام رمضان، ونهى عن شهادة الزور، والسنة أكدت على هذا الأمر والنهي، ومثل ذلك كثير جداً

٢- أو مفصلة ومبينة، يقول تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) النحل: ٤٤، وهذا النوع أقسام:

أ- مفسرة لما أجمل، مثل: جاءت السنة مبينة لما أجمل من أوامر بأداء الصلاة والصيام والحج، الخ

ب- مقيدة لما أطلق، مثل: تقييد الوصية الواردة في القرآن بكونها ثلث المال، وتقييد اليد المقطوعة في السرقة بكونها اليمنى من الرسغ

ج- مخصصة لما عمم، مثل: حرم القرآن الميتة بشكل عام، واستثنت السنة ميتة البحر

٣- أو منشئة لحكم سكت عنه القرآن، مثل:

- في النكاح، تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والجمع بين المرأة وخالتها، وحرم كذلك من الرضاع ما يحرم من النسب

- في الأطعمة، تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحريم لحوم الحمر الأهلية

- في اللباس والزينة، تحريم: لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال

- وفي الميراث، توريث الجدة، وتوريث الأخوات مع البنات، ومنع توريث القاتل، ومنع التوارث بين المسلم والكافر

- وفي العقوبات: تغريب الزاني البكر

## تقسيمات السنة النبوية، وما ليس بتشريع منها<sup>(١)</sup>

ما ليس بتشريع من السنة

تقسيماتها

أولاً، تقسيم السنة باعتبار السند:

أ- متواترة

ب- آحاد، وخبر الآحاد له تقسيمات:

١- باعتبار طرق روايته:

أ- مشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر

ب- عزيز: ما لم يقل عدد رواته عن اثنين في جميع طبقات السند

ج- غريب: ما انفرد بروايته راو واحد

٢- باعتبار صحته وضعفه:

أ- صحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة

ب- حسن: ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة

ج- ضعيف: وهو الخبر الذي لم يرجع صدق المخبر به، لفقد شرط أو أكثر من شروط القبول

ثانياً، تقسيم السنة باعتبار ثبوتها:

أ- قطعية، وهي السنة المتواترة، وتكون دلالتها:

- إما قطعية: إذا كان نصها لا يحتمل التأويل - أو ظنية: إذا كان نصها يحتمل التأويل

ب- ظنية، وهي سنة الآحاد، وتكون دلالتها:

- إما قطعية: إذا كان نصها لا يحتمل التأويل - أو ظنية: إذا كان نصها يحتمل التأويل

ثالثاً، تقسيم السنة باعتبار مصدرها:

أ- حديث قدسي: ما نقل إلينا عن النبي ﷺ، مع إسناد إياه إلى ربه ﷻ.

ب- حديث نبوي: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير

رابعاً، تقسيم السنة باعتبار كيفية صدورها من الرسول ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

أ- قولية: وهي الأحاديث التي قالها ﷺ في مختلف الأغراض والمناسبات، كقوله: "لا ضرر ولا ضرار"

ب- فعلية: وهي أفعاله ﷺ، مثل أدائه الصلوات

ج- تقريرية: ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، بعدم إنكاره أو بإظهار استحسانه، كقوله لمعاذ عندما

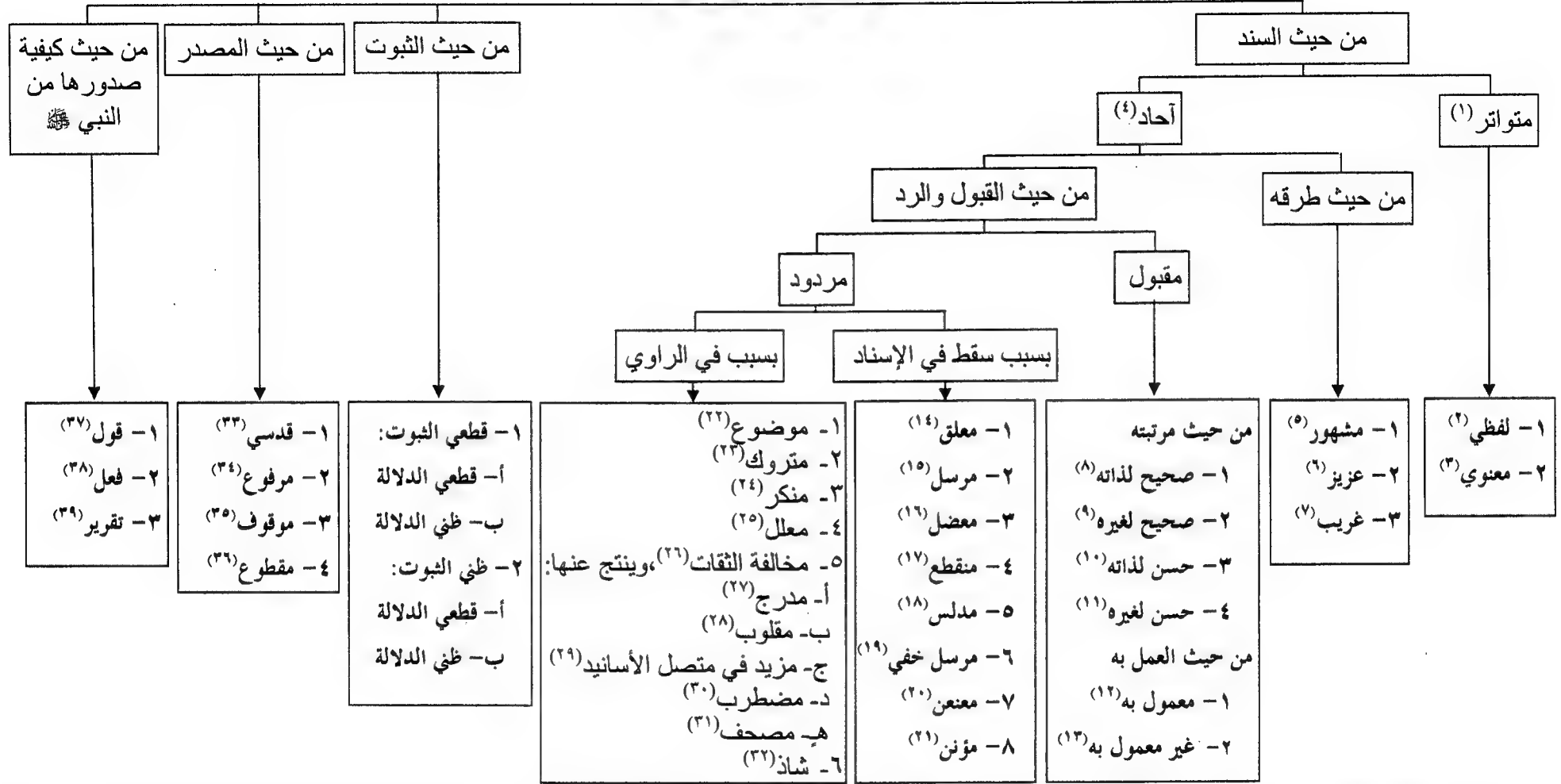
أرسله لليمن، وسأله بم تقضي؟ "الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي الله ورسوله"

أ- ما صدر عن الرسول ﷺ بمقتضى الطباع الإنسانية، من أكل وشرب وما يشبهها، إلا إن دل دليل على أن المقصود من فعله الاقتداء به، فيصبح فعله تشريعاً

ب- ما صدر عنه ﷺ بمقتضى التجارب الدنيوية والخبرة الشخصية، كاتخاذ موقعاً لمعركة بدر، ثم تحوله عنه برأي من أحد الصحابة

ج- خصوصيات الرسول ﷺ، كزواجه بأكثر من أربع نساء، واكتفائه في إثبات الدعوى بشهادة خزيمة وحده، ووصاله في الصوم

## تقسيمات الحديث



(١) رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب (٢) تواتر لفظه ومعناه (٣) تواتر معناه دون لفظه (٤) جمع أحد بمعنى واحد (٥) رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر (٦) لا يقل رواته عن اثنين في جميع الطبقات (٧) انفرد برأيه راو واحد (٨) اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة (٩) حسن لذاته روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه (١٠) اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة (١١) ضعيف تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه (١٢) مقبول سلم من المعارضة، والنسخ (١٣) معارض أو منسوخ (١٤) حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي (١٥) سقط من آخر إسناده من بعد التابعي (١٦) سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي (١٧) لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه (١٨) إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره (١٩) يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ "قال" (٢٠) قول الراوي: فلان عن فلان (٢١) قول الراوي: حدثنا فلان أن فلان قال (٢٢) كذب منسوب إلى رسول الله ﷺ (٢٣) في إسناده راو متهم بالكذب (٢٤) في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه (٢٥) اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن الظاهر السلامة منها (٢٦) الألفاظ الزائدة في رواية بعض الثقات حديث ما، عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث (٢٧) غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل (٢٨) إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه (٢٩) زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال (٣٠) روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة (٣١) تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى (٣٢) رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه (٣٣) نقل إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه ﷻ (٣٤) أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (٣٥) أقوال الصحابة (٣٦) أقوال التابعين (٣٧) أقوال الرسول ﷺ (٣٨) أفعاله ﷺ (٣٩) ما صدر عن الصحابة فأقره الرسول ﷺ.

## من أحكام الحديث المتواتر وحديث الآحاد

### حديث الآحاد

أ- تعريفه هو: ما لم تجتمع فيه شروط المتواتر

ب- حكم خبر الواحد عند الجمهور:

١- خبر الآحاد لا يحصل به العلم

٢- أنه يتعبد بخبر الواحد عقلاً

٣- أنه يتعبد بخبر الواحد سمعاً، أي نقلاً، وعلى ذلك أدلة:

أ- إجماع الصحابة رضي الله عنهم على قبول خبر الواحد، في وقائع لا تنحصر، يحصل العلم بمجموعها، مثل: أي حديث رواه صحابي وعمل به الصحابة بناء على روايته، كقول عبد الرحمن بن عوف في الجوس مرفوعاً: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب" فعمل به عمر.

ب- ما تواتر ما إنفاذ رسول الله ﷺ، أمراءه ورسله، إلى الأطراف، لتبليغ الأحكام، وأخذ الصدقات، وتبليغ الرسالة

ج- أن الإجماع انعقد على وجوب قبول قول المفتي فيما يخبر به عن ظنه، فما يخبر به عن السماع الذي لا يُشكَّ فيه أولى

### الحديث المتواتر

أ- تعريفه: هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب

ب- حكم المتواتر: يفيد العلم، ويجب تصديقه، وإن لم يدل عليه دليل آخر

ج- نوع العلم الحاصل به: علم ضروري، أي: لا يحتاج إلى تأمل

د- شروط التواتر:

١- أن يكون مستند خبرهم الحس، أي أن يخبروا عن علم ضروري مستند إلى محسوس، كقولهم: سمعنا، أو رأينا

٢- أن يرويه عدد كثير، واختلف في أقل الكثرة، والمختار أنه عشرة أشخاص، وابن قدامة يقول ليس له عدد محصور، بل يستدل بحصول العلم الضروري على كمال العدد، ولا يستدل بكمال العدد على حصول العلم

٣- أن يستوي طرف الخبر ووسطه في الشرطين السابقين: فيكونان في كل طبقات السند

٤- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب

## ألفاظ الصحابة في نقل أخبار الرسول ﷺ، وحكم التعبد بخبر الواحد

### حكم التعبد بخبر الواحد

حكم التعبد به شرعا: الجمهور: يجب  
دليل ذلك:

- ١- إجماع الصحابة ﷺ على قبوله في وقائع لا تحصر، يحصل العلم بمجموعها، مثل أي حديث رواه صحابي وعمل به الصحابة بناء على روايته، كقول عبد الرحمن بن عوف في المجوس، مرفوعا: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"، فعمل عمر به
- ٢- ما تواتر من إنفاذ رسول الله ﷺ أمراءه ورسله إلى الأطراف، لتبليغ الأحكام، والقضاء، الخ
- ٣- أن الإجماع انعقد على وجوب قبول قول المفتي فيما يخبر به عن ظنه، فما يخبر به عن السماع الذي لا يشك فيه أولى

### ألفاظ الصحابة في نقل الأخبار عن الرسول ﷺ

- الرتبة الأولى: قول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ، أو أخبرني أو حدثني أو شافهني  
حكمها: هو الأصل في الرواية، ولا يتطرق إليه الاحتمال، قال ﷺ: "نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها" بخاري، مسلم
- الرتبة الثانية: أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا  
حكمها: ظاهره النقل، وليس نصا صريحا، لاحتمال أن يكون سمعه من غيره عنه  
مثالها: حديث أبي هريرة مرفوعا: "من أصبح جنبا فلا صوم له"، فلما استكشف، قال: حدثني الفضل بن عباس
- الرتبة الثالثة: قوله: أمر رسول الله ﷺ بكذا، أو هي عن كذا  
حكمها: يتطرق له احتمالان:  
أ- في سماعه، كالرتبة الثانية أعلاه  
ب- في الأمر، إذا قد يرى أمرا أو هيا، ما ليس بأمر أو هي  
وابن قدامة يرجح عدم الأخذ بهذين الاحتمالين، لثقتة بالصحابة
- الرتبة الرابعة: قوله: "أمرنا بكذا أو نهانا عن كذا"  
حكمها: يتطرق إليه الاحتمالان السابقان، واحتمال ثالث هو: أن يكون الأمر غير النبي ﷺ  
جمهور الأصوليين: يرجحون عدم الأخذ بهذه الاحتمالات، ثقة بالصحابة ﷺ
- الرتبة الخامسة: قوله: "كنا نفعل" أو "كانوا يفعلون"  
حكمها: تدل على جواز ذلك الفعل، لأن ذكره في معرض الحجة، يدل على أنه أراد: ما علمه النبي ﷺ، فسكت عنه، ليكون دليلا  
مثالها: قول ابن عمر: "كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ، فنقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان فيبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره"، وقوله: كنا نخابر أربعين سنة، وقول عائشة: "كانوا لا يقطعون في الشيء النافه"

## أحكام تتعلق بالراوي، والجرح والتعديل<sup>(١)</sup>

### الجرح والتعديل: حقائق وأرقام

- ١- معنى الجرح: أن ينسب لشخص من الصفات ما ترد روايته به
- ٢- معنى التعديل: أن ينسب لشخص من الصفات ما تقبل روايته به
- ٣- من تردد حاله بين الجرح والتعديل: لا يقبل حديثه للتردد
- ٤- يسمع الجرح والتعديل من واحد في الرواية، بخلاف الشهادة
- ٥- تقبل تزكية العبد والمرأة، كما تقبل روايتهما
- ٦- حكم التعديل إذا لم يبين سببه: الراجح أنه يقبل
- ٧- حكم الجرح إذا لم يبين سببه: الراجح عدم قبوله
- ٨- إذا تعارض الجرح والتعديل: يقدم الجرح، لأنه اطلاع على زيادة خفيت على المعدل، حتى لو زاد عدد المعدل على الجارح
- ٩- طرق التعديل:

الأولى: صريح القول

الثانية: أن يروي عنه

الثالثة: العمل بالخبر

الرابعة: أن يحكم بشهادته

خبر المحدود في القذف:

أ- إذا كان بلفظ الشهادة فلا يرد خبره:

- لأن نقصان العدد ليس من فعله

- اتفق الناس في الرواية عن أبي بكر، وهو محدود في القذف

ب- إذا كان بغير لفظ الشهادة فلا تقبل روايته حتى يتوب

### أحكام تتعلق بالراوي

شروط الراوي المقبول:

١- الإسلام

٢- التكليف، أي أن يكون الراوي:

أ- عاقلاً، فلا تقبل رواية المجنون

ب- بالغاً، فلا تقبل رواية الصبي، أما ما سمعه صغيراً، ورواه بعد البلوغ فهو مقبول

٣- الضبط، أي ذو حفظ جيد، يوافق الثقات، ويعرف ذلك بـ:

أ- عدم مخالفة الثقات، ولا تضر المخالفة النادرة

ج- عدم فحش الغلط

هـ- عدم كثرة الأوهام

٤- العدالة، وهي السلامة من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، فلا تقبل رواية الفاسق، لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)<sup>الحجرات: ٦</sup>

حكم رواية مجهول الحال في الشروط السابقة، وهو: من يروي عنه راويان فصاعداً ولم يوثقه أحد من أهل هذا الشأن: لا يقبل خبره

أشياء لا تشترط في الرواية:

١- الذكورية، فقد قبل الصحابة رضي الله عنهم قول عائشة وغيرها من النساء

٢- البصر، لرواية الصحابة رضي الله عنهم عن عائشة رضي الله عنها، اعتماداً على صحتها، وهم في حقها كالضرير

٣- الفقه، لقوله رضي الله عنه: "رب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" أبو داود، ترمذي، صحيحه ابن ماجة

٤- معرفة نسب الراوي

## عدالة الصحابة، ومراتب الرواية<sup>(١)</sup>

مراتب الرواية، وبعض أحكامها

الصحابة وعدالتهم

الرواية أربع مراتب:

- ١- قراءة الشيخ على الراوي، في معرض الإخبار ليروي عنه، لفظ الرواية فيها: حدثني، أخبرني، قال فلان، سمعته يقول
  - ٢- قراءة الراوي على الشيخ، فيقول الشيخ: نعم، أو يسكت، لفظ الرواية فيها: أنبأنا، حدثنا فلان قراءة عليه
  - ٣- الإجازة، قول الشيخ للراوي: أجزت لك أن تروي عني الكتاب الفلاني، أو ما صح عندك من مروياتي، لفظ الرواية فيها: أجاز لي فلان، أو حدثنا إجازة
  - ٤- المناولة، وهي: أن يقول الشيخ للراوي: خذ هذا الكتاب فاروه عني، لفظ الرواية فيها: ناولني، أو ناولني وأجاز لي
- ملاحظات:

١- إذا شك في سماع حديث من شيخه، لم يجز أن يرويه عنه

٢- إذا أنكر الشيخ الحديث الذي يرويه الراوي عنه، وقال: لا أذكره: لم يقدح ذلك في الخبر

٣- انفراد الثقة بزيادة في الحديث مقبول:

- سواء كانت لفظاً، كقوله ﷺ: "ربنا لك الحمد" و "ربنا ولك الحمد"، بزيادة الواو

- أو معنى، كحديث: "إذا اختلف المتابعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا"، بزيادة: والسلعة قائمة

٤- تجوز عند الجمهور رواية الحديث بالمعنى للعالم المفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، فيما فهمه قطعاً

٥- مراسيل الصحابة، هي: أن يقول الصحابي فيما لم يسمعه من الرسول ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "..."، حكمها: مقبولة عند الجمهور

٦- مراسيل غير الصحابة، هي: أي يقول من لم يعاصر الرسول ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "..."، حكمها: في قبولها روايتان

٧- يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى، وهو ما يكثر التكليف به ويكثر وقوعه

٨- يقبل خبر الواحد في الحدود وما يسقط بالشبهات

٩- يقبل خبر الواحد فيما يخالف القياس

تعريف الصحابي، هو: من صحب الرسول ﷺ ساعة وراه مع الإيمان به

طرق معرفة الصحابي:

١- النقل المتواتر، كصحبة الخلفاء الأربعة

٢- أن يخبر الثقة عن نفسه

٣- أن يخبر عن غيره، مباشرة كقوله: فلان من الصحابة، أو ضمناً كقوله: كنت أنا وفلان من الصحابة عند

رسول الله ﷺ

عدالة الصحابة ﷺ: كلهم عدول، لثبوت عدالتهم بـ:

١- القرآن، قال تعالى: "والسابقون الأولون" الص: ١٠٠،

وقال: (لقد رضي الله عن المؤمنين) الفتح: ١٨، وقال: (محمد

رسول الله والذين معه أشداء على الكفار) الفتح: ٢٩

٢- السنة، قوله ﷺ: "خير الناس قري" مسلم، أحمد، وغيرهم،

وقال: "إن الله اختارني واختار لي أصحاباً وأصحاباً

وأصحاباً" أحمد، طبراني

٣- العقل: تواترت الأخبار بطاعتهم المطلقة لله ولرسوله

ﷺ، وجهادهم، وقتالهم الأبناء والآباء في سبيل الله، وأنه لا

تأخذهم في الله لومة لائم، مما يجعل العاقل يشهد بصلاحهم

ظاهراً وباطناً، ونفي الفسق عنهم، وبالتالي ثبوت عدالتهم

من قضايا القرآن الكريم والسنة المطهرة:

(١) دلالة ألفاظهما:

✓ عند الجمهور

✓ عند الحنفية

(٢) النسخ

## الأمر والنهي<sup>(١)</sup>

تعريف النهي: لغة: المنع، واصطلاحاً: طلب الترك بالقول ممن هو أعلى

تعريف الأمر، هو: طلب الفعل بالقول على جهة الاستغلاء

### صيغ النهي

### صيغ الأمر

### أهمية الأمر والنهي

الأمر والنهي هما أساس التكليف، فلا تكليف إلا بأمر أو نهي صريحين أو ما يدل عليهما بنوع دلالة، فممنذ بدء الخليقة، أمر الله تعالى آدم وحواء ونهاهما قائلاً: (يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة)<sup>الفرقة ٣</sup>

١. فعل الأمر مثل: صلوا، صوموا، اخ
٢. المضارع المقرون بلام الأمر، مثل: (لينفق ذو سعة من سعته)<sup>الطلاق ٧</sup>
٣. المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: (فضرب الرقاب)<sup>محمد ٤</sup>
٤. اسم فعل الأمر، مثل:
  - صد، بمعنى: اسكت
  - عليك، بمعنى: الزم
  - حذار، بمعنى: احذر

١. للنهي صيغة واحدة متفق على كونها تفيد النهي، وهي صيغة: لا تفعل، ومثالها: قوله تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق)<sup>الأنعام ١٥١</sup>
٢. زاد البعض صيغتي: "انته" و "اكفف"، ونحوهما من الأوامر الدالة على الترك
٣. هناك أساليب كثيرة يعرف بها تحريم الفعل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
  - أن يلعن الله أو رسوله ﷺ الفاعل، كقوله ﷻ "لعن الله النامصة والمتنمصة"<sup>أبو داود</sup>
  - الخبر، مثل قوله تعالى: (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم)<sup>المنحنة ٩</sup>
  - توعد الفاعل بالعقاب، كقوله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً)<sup>الفرقان ٦٨</sup>
  - إيجاب الحد على الفاعل، كقوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة)<sup>النور ٢</sup>
  - وصف العمل بأنه من أعمال المنافقين أو الكفار، كقوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس)<sup>النساء ١٤٢</sup>

## من قضايا الأمر والنهي<sup>(١)</sup>

### من قضايا النهي

٥. هل النهي يقتضي التحريم؟ في الأمر تفصيل:
  - النهي الذي صحبته قرينة تدل على التحريم يحمل على التحريم باتفاق، مثل قوله تعالى: (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) الإسراء ٣٢
  - النهي الذي صحبته قرينة تدل على أنه للكرهية يحمل على الكراهية، مثل: النهي عن البول قائماً، مع ما ثبت عن النبي ﷺ أنه بال قائماً
  - النهي الذي صحبته قرينة تدل على أنه دعاء أو التماس ونحوهما من المعاني، يخرج عن كونه نهياً
  - اختلف العلماء في النهي الذي لم تصحبه قرينة تدل على أنه للكرهية أو التحريم أو غيره، والجمهور على أنه يحمل على التحريم
٦. النهي يقتضي الكف عن المنهي عنه فوراً على الدوام ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك
٧. النهي عن الشيء:
  - إذا كان له ضد واحد، فالنهي يستلزم الأمر بذلك الضد
  - وإذا كان له أكثر من ضد، فالنهي يستلزم الأمر بواحد من أضداده
٨. جمهور العلماء على أن النهي بعد الأمر يحمل على التحريم، كما لو ورد ابتداء
٩. هل النهي يقتضي الفساد؟ في الأمر تفصيل:
  - إذا كان الشيء منهياً عنه لذاته، فلا خلاف في أنه يقتضي البطلان، مثل: النهي عن بيع الخنزير
  - إذا كان الشيء منهياً عنه لوصف ملازم، فالجمهور على أنه يقتضي الفساد، ومثاله: النهي عن صوم يوم العيد وبيع الربا
  - إذا كان النهي عن الشيء لأمر خارج، مثل النهي عن الغصب، هل يقتضي فساد الصلاة في الدار المغصوبة؟ وهذا القسم فيه خلاف، ولعل الراجح أنه لا يقتضي فساد المأمور به

### من قضايا الأمر

٤. الراجح دلالة الأمر على الوجوب
٥. دلالة الأمر على الفور، فيها تفصيل:
  - إذا صحب الأمر قرينة تدل على الفور حمل عليه، بالاتفاق
  - إذا صحب الأمر قرينة تدل على جواز التراخي حمل عليه، بالاتفاق
  - إذا حدد للأمر وقت معين حمل عليه بالاتفاق
  - اختلف في الأمر إذا لم تصحبه قرينة تدل على فور أو تراخ أو تحديد بوقت، ولعل الراجح أنه للفور والله تعالى أعلم
٦. الراجح عدم دلالة الأمر المطلق على التكرار
٧. جمهور العلماء على أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده أو أضداده إن كان له أضداد كثيرة
٨. الراجح أن الأمر بعد الحظر للإباحة، إلا أن يقوم دليل على غير ذلك، مثاله:
  - "كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي، فكلوا وادخروا" أحمد والترمذي
  - قوله تعالى: (وإذا حللتم فاصطادوا) المائدة ٢
٩. الراجح في الأمر في الواجبات الكفائية، أنه موجه لكل واحد من الأمة، ويسقط بفعل من يكفي

## العام والخاص<sup>(١)</sup>

الخاص لغة: اسم فاعل من الخصوص، ضد العموم

الخاص اصطلاحاً: ما دل على معنى مخصوص

العام لغة: اسم فاعل من العموم، بمعنى الشمول والإحاطة

العام اصطلاحاً، هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد

الفرق بين العام والمطلق

شرح تعريف العام

مع أن العام والمطلق بينهما وجه شبه، من حيث إن كلا منهما له عموم في الجملة، مما جعل بعض المتقدمين لا يفرقون بينهما، إلا أن العام يختلف عن المطلق من حيث الحكم:

- فالمطلق إذا ورد الأمر به، لا يتناول جميع الأفراد التي تصلح

للدخول تحت اللفظ، بل تحصل براءة الذمة بوحدة منها

- أما العام، فيشمل جميع الأفراد التي تصلح للدخول تحته،

ولا تبرأ الذمة إلا بفعل الجميع

ويتضح ذلك من المثال التالي، يقول تعالى: "فتحرير رقبة النساء:"

<sup>٩٢</sup>، فكلمة رقبة هنا مطلقة، فيتحقق المأمور به بتحرير أي رقبة

يختارها من الرقاب

ولو كان اللفظ عاماً، لوجب تحرير كل الرقاب

لذلك اختلف تعريف العام عن تعريف المطلق:

فالعام هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد

والمطلق هو: اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه، مثل: لفظ

رقبة في قوله تعالى: "فتحرير رقبة" <sup>النساء: ٩٢</sup>

مستغرق: أي يتناول مع الاستيعاب

جميع ما يصلح له، أي: جميع ما يدخل تحت اللفظ لغة أو عرفاً

بحسب وضع واحد: وضع هذا القيد حتى يخرج الألفاظ المشتركة، التي تدل

على معنيين بوضعين مختلفين، مثل: لفظ قرء، فإنه يدل على الطهر والحيض،

باستعمالين مختلفين، وهذا ليس من قبيل العام بل من قبيل المشترك

العموم والخصوص وصفان نسباني، بمعنى: أنهما يطلقان على اللفظ اللغوي أو

على الدليل الشرعي، بالنسبة:

مثال ذلك في اللفظ اللغوي: فقد يكون اللفظ عاماً بالنسبة إلى ما تحته من

الأفراد، وخاص بالنسبة إلى ما فوقه: - مثل: لفظ الإنسان:

- عام بالنسبة للرجل والمرأة

- وخاص بالنسبة للحيوان

مثال ذلك في الدليل الشرعي: فقد يكون عاماً بالنسبة إلى ما تحته من الأدلة،

وخاصاً بالنسبة إلى ما فوقه:

- مثل: قوله <sup>سورة</sup> "من قتل قتيلاً فله سلبه" <sup>متفق عليه</sup>:

- عام في لباس المحارب

- خاص بالنسبة للغنيمة

## تقسيمات العام<sup>(١)</sup>



## تقسيم العام باعتبار طرق معرفة عمومته<sup>(١)</sup>

### الطريقة الثانية

تقسيمه إلى: عموم لفظي و عموم معنوي:

- العموم اللفظي: أي العموم المستفاد من صيغ العموم المعروفة، مثل: كل، جميع، الجمع المحلي بآل، الخ
- العموم المعنوي: وهو المستفاد من طريق المعنى، مع خصوص اللفظ الدال عليه من حيث الوضع، وهو أنواع:

  - ١- العموم المستفاد بطريق الاستقراء: أي القواعد الشرعية الثابتة باستقراء فروع الشريعة، كقاعدة "الضرر لا يزال بمثله"، فهذه القاعدة عرف عمومها باستقراء نصوص شرعية واردة فيها، وهي نصوص غير عامة
  - ٢- العموم المستفاد من اللفظ الموجه لواحد من الصحابة ما لم يقتصر به ما يدل على الخصوصية: كقوله ﷺ لمن وقصته دابته وهو محرم: "لا تقربوه طيباً ولا تخمروا رأسه"، فإن اقترن به ما يدل على الخصوصية، صار خاصاً به، كقوله ﷺ لأبي بردة: "اذبحها ولا تجزئ عن أحد بعدك" متفق عليه
  - ٣- عموم الخطاب الموجه للرسول ﷺ للأمة: كقوله تعالى: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) الطلاق، أما إن اقترن بالدليل ما يدل على خصوصيته ﷺ، فهذا لا يستفاد منه عموم، كقوله تعالى: (خالصة لك من دون المؤمنين) الأحزاب<sup>٥٠</sup>
  - ٤- عموم مفهوم الموافقة، مثل قوله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا) النساء<sup>٥١</sup>، فلفظ الآية حذر من أكل مال اليتيم، والمفهوم الموافق للفظ الآية حذر من كل تصرف يفوت على اليتيم ماله، سواء أكلاً أم لبساً أم صدقة
  - ٥- عموم مفهوم المخالفة، مثل قوله ﷺ: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث"، فمنطوق الحديث خاص بما بلغ القلتين، والمفهوم المخالف لمنطوقه يدل على أن من نقص عن القلتين يحمل الخبث، أي ينجس بملاقات النجاسة، وإن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه
  - ٦- عموم العلة المنصوصة، فإذا نص الشارع على تعليل حكم بعلّة متعديّة توجد في المنصوص عليه وفي غيره، فإن هذه العلة تفيد عموم الحكم المعلق عليها لجميع الصور المشابهة للمنصوص عليها إذا وجدت فيها العلة، ومثال ذلك: قوله ﷺ: "إنما جعل الاستئذان من أجل البصر"، فعلة الاستئذان هي: تحريم النظر إلى عورات الناس، وما لا يودون الاطلاع عليه داخل بيوتهم، وهي موجودة في أي موقع لا يريد أصحابه أن يطلع عليه الناس، فتعمم على كل موقع هذا شأنه
  - ٧- عموم العلة المومأ إليها، فإذا أومأ الشارع إلى علة حكم، كأن يكون الوصف الذي رتب عليه الحكم لو لم يكن علة للحكم لكان ذكره عديم الفائدة، فإن هذه العلة تفيد عموم الحكم المعلق عليها لجميع الصور المشابهة، ومثال ذلك، قوله ﷺ حين سئل عن بيع الرطب بالتمر: "أينقص الرطب إذا جف؟" قالوا نعم، قال: "فلا إذن"، فالحديث أومأ إلى أن علة التحريم نقص الرطب عن التمر في الكيل، فأخذ من ذلك: تحريم بيع كل مطعوم بجنسه، مع التفاوت في الكيل

### الطريقة الأولى

تقسيمه إلى:

- ١- عام لغة: وهو ما عرف عمومته بالوضع اللغوي، وهو المراد بالعام عند الإطلاق، ويشمل العموم الذي دلت عليه صيغ العام المعروفة، مثل: كل، جميع، الجمع المحلي بآل، الخ
- ٢- عام عقلاً: وهو ما عرف عمومته بطريق العقل، كالعموم المستفاد بطريق التعليل، مثل: فهم العموم من قوله ﷺ: "لا يقضي القاضي وهو غضبان"، فالنص يمنع القضاء حال الغضب، ويلحق به: كل ما يشوش الذهن من جوع وعطش الخ، وهذا العموم ليس من منطوق اللفظ، بل من مفهومه الذي أدركه العقل
- ٣- عام عرفاً: هو ما عرف عمومته بعرف الشرع أو اللغة.
- عرف أهل الشرع: كما في قوله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم) متفق عليه، لفظ المسلمون جمع مذكر سالم، لكنه يشمل النساء، لأن عرف الشرع تغليب الذكور على الإناث عند الاجتماع
- عرف أهل اللغة: كما في قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف) الإسراء<sup>٢٣</sup>، فهذا اللفظ يدل بالوضع على تحريم التآفف من الوالدين، ومن حيث العرف اللغوي، هو عام في كل ما فيه أذى لهما

(١) روضة الناظر، لابن قدامة، تحقيق: محمود عثمان: حاشية ص: ٢٤٧

## صيغ العموم المشتهرة<sup>(١)</sup>

صيغ العموم: الألفاظ الموضوعية للعموم كثيرة، وأصلها القرافي في العقد المنظوم إلى منتين وخمسين صيغة، لذا تنوعت أساليب العلماء في تقسيمها، وفيما يلي أشهرها:

- كل وجميع وما يلحق بها من الألفاظ المستعملة في تأكيد الشمول، ك أجمع وأجمعين، وأكتعين وأبصعين وعامة وقاطبة، أمثلة:
- (كل نفس ذائقة الموت) الأنبياء: ٣٥
- (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)
- (كل قد علم صلاته وتسبيحه) التور: ٤١
- (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) الحجر: ٣٠
- (فإذا هم جميع لدينا محضرون) يس: ٥٣
- (فكيدوني جميعا) هود: ٥٥
- ١- الجمع:
- الجمع المحلى بـ (أل) الجنسية، مثل: (إن المسلمين والمسلمات) الأحزاب: ٣٥، ويلحق به اسم الجمع المحلى بـ (أل) الجنسية، مثل: (قل أعوذ برب الناس) الناس: ١
- الجمع المضاف إلى معرفة، مثل: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)<sup>١١</sup>، ويلحق به اسم الجمع المضاف إلى معرفة مثل: (قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك)<sup>١٢</sup>، أهل: اسم جمع مضاف لمعرفة فاقتضى العموم
- اسم الجنس المحلى بـ (أل) الجنسية، مثل: (التمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء) بخاري
- ٢- أسماء الشرط، مثل: مَن / ما / إذا / متى / حيث / أين / أنى / أي
- مَن للعاقل: من تكرم أكرم
- ما لغير العاقل: ما تفعل من خير تجز به
- إذا لعموم الزمان: إذا جاءك زيد فأكرمه
- متى لعموم الزمان: متى جاءك زيد فأكرمه
- حيث، لعموم المكان، وقد تضاف لها ما: حيث حيثما كنت أتيك
- أين، لعموم المكان، وقد تضاف لها ما: أينما كنت راقب الله تعالى
- أنى، لعموم المكان: أنى تذهب أذهب
- أي، وعمومها حسب ما تضاف إليه، أشخاصا و زمانا و مكانا، مثل: أيا تكرم أكرم

- ٥- الأسماء الموصولة: مَن / ما / أي / الذي والتي وفروعها
- من للعاقل غالبا، مثل: من كان مريضا في رمضان أفطر وقضى
- ما لغير العاقل غالبا، مثل: ما في الأرض مسخر للإنسان
- أكرم أي الطلاب يأتيك
- الذي يدرس ينجح
- اللذان يتعاونان ينجحان
- اللذين يتعاونون ينجحون
- التي تدرس تنجح
- اللتان تتعاونان تنجحان
- اللاتي يدرسن ينجحن
- ٦- أسماء الاستفهام: مَن / ما / أين / أنى / متى / أيان / أي / كم
- من للاستفهام عن العقلاء غالبا، من الذي حضر؟
- ما للاستفهام عن غير العقلاء غالبا، ما هذه التماثيل التي تعبدون
- أين للاستفهام عن المكان، أين تذهبون
- أنى للاستفهام عن المكان، أنى لك هذا
- متى للاستفهام عن الزمان، متى يأتي الفرج
- أيان للاستفهام عن الزمان، يسألونك عن الساعة أيان مرساها
- أي الاستفهامية، أي شيء أعظم أجرا
- كم الاستفهامية، كم لبثت في السفر
- ٧- النكرة في سياق النفي وما في معناه: (نهي، شرط، استفهام الإنكاري)
- نكرة في سياق نفي مثل: لا إله إلا الله
- نكرة في سياق نهي مثل: (فلا تدعوا مع الله أحدا) العن: ١٨
- نكرة في سياق شرط مثل: (إن أحد استجارك فأجره) التوبة: ٦
- نكرة في سياق استفهام إنكاري: (هل تعلم له سميا) مريم: ٦٥
- الظروف الدالة على الاستمرار، مثل: أبدا / دائما / أبد الآبدين / دهر الداهرين / سرمدا، مثل: اللهم اجعلنا من الخالدين في الجنة أبدا

## التخصيص وأنواع المخصصات والفرق بين التخصيص والنسخ<sup>(١)</sup>

التخصيص لغة: الإفراد والتمييز، اصطلاحاً: قصر العام على بعض أفرادهِ بدليل

### الفرق بين التخصيص والنسخ:

- ١ - التخصيص بيان عدم دخول بعض أفراد العام في حكمه، والنسخ رفع الحكم بعد ثبوته في بعض الأزمان
- ٢ - التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد، وأما النسخ فقد يشمل جميع الأفراد، فيرفع الحكم عن الجميع، وقد يرفع الحكم عن بعضهم دون بعض
- ٣ - التخصيص يدخل الأخبار، والنسخ لا يدخلها، لأن الخبر لا يمكن تبديله ورفع
- ٤ - التخصيص قد يكون مقارناً، والنسخ لا يكون إلا متأخراً
- ٥ - تخصيص المقطوع بالظنون جائز، ولا يجوز نسخ المقطوع بالظنون

### أنواع المخصصات

أولاً، مخصصات متصلة

تعريف المخصص المتصل: هو المخصص الذي لا يستقل بنفسه  
أنواعه: خمسة أنواع:

- ١ - الاستثناء:
- ٢ - الشرط:
- ٣ - الصفة
- ٤ - الغاية
- ٥ - بدل البعض

ثانياً، مخصصات منفصلة

تعريف المخصص المنفصل: هو المخصص المستقل بنفسه دون العام، من لفظ أو قرينة

أنواعه: ستة أنواع:

- ١ - الحس
- ٢ - العقل
- ٣ - النص
- ٤ - الإجماع
- ٥ - القياس
- ٦ - المفهوم بنوعيه

## المخصصات المتصلة<sup>(١)</sup>

### بقية المخصصات المتصلة

الشرط: يرى البعض أن التخصيص يكون بالشرط اللغوي فقط، ويرى البعض أن التخصيص يكون في الشرط الشرعي والعقلي، والشروط عموماً هي:

أ- شرط شرعي، مثل: الطهارة وستر العورة للصلاة

ب- شرط عقلي، مثل: الحياة للعلم، فإنه لا يعلم إلا الحي

ج- شرط عادي، مثل: وجود السلم لصعود السطح

د- شرط لغوي، ويكون التعليق فيه بإحدى أدوات الشرط مثل: إن، ما، من، إذا، مثل قوله ﷺ: "تجدون الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا" بخاري، كلمة: "خيار" مفرد مضاف إلى معرفة: "هم"، فيفيد العموم، ويشمل كل من كان خياراً في الجاهلية، ولكن قوله ﷺ: "إذا فقهوا" أخرج من لم يتفقه في الدين

✓ تعتبر الشروط اللغوية أسباباً، فالسبب هو: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم، وهذا ينطبق على الشرط اللغوي

✓ الشرط الذي يقع بعد جمل متعاطفة: الجمهور يرون أنه يعود إلى كل الجمل

الصفة، وتشمل كل معنى يميز بعض المسميات، مثل النعت أو الظرف أو الجار والمجرور، الخ، ومثاله قوله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) النساء<sup>٢٥</sup>، فقوله تعالى: (من فتياتكم) عام، لأنه جمع مضاف إلى معرفة فيشمل كل الإماء، وقوله تعالى: (المؤمنات)، صفة خصصت من يجوز نكاحهن من الإماء بالمؤمنات الغاية، وهي نهاية الشيء ومنتظمة، ولها لفظان: حتى/ إلى

مثالها: قوله تعالى: (ولا تقربوهن حتى يطهرن) البقرة<sup>٢٢٢</sup>، فعبارة: (لا تقربوهن) فهي، فيمكن أن يؤخذ منه العموم، لأن النهي يقتضي الدوام، فالمنع: لا يكن منكم قربان هن، فتكون الصيغة هي النكرة في سياق النهي، وقوله: (حتى يطهرن)، تخصيص للعموم المستفاد من النهي، فيخرج من عمومها ما بعد الطهر

دخول ما بعد الغاية في حكم ما قبلها: الجمهور يقولون: يدخل، وقيل لا يدخل، والصواب أنه يدخل إن كان من جنس ما قبلها فقط، فلو قال: بعثك النخل إلى هذه الشجرة، فإن كانت الشجرة نخلة دخلت، وإن كانت غير ذلك لم تدخل

بدل البعض، ومثاله: قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) آل عمران<sup>٩٧</sup>، فقوله: (على الناس)، عام يشمل كل الناس، وقوله: (من استطاع) بدل، وهو مُخصَّص لعموم الناس فلا يجب إلا على المستطيع

### الاستثناء

- تعريفه: إخراج بعض الجملة عنها بصيغ خاصة
- أهم صيغه: إلا/ سوى/ غير/ خلا/ عدا/ حاشا/ لكن
- مثاله: قوله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) الفرقان: ٦٨-٧٠، فلفظ "من" عام، وجملة: "إلا من تاب" أخرجت التائبين من عموم الآية
- شروط الاستثناء:

  ١. اتصال المستثنى بالمستثنى منه لفظاً أو حكماً:
    - الاتصال اللفظي يكون بعد الفصل بينهما
    - الاتصال حكماً، ويكون بوجود فاصل يسير لا يدل على انقطاع الكلام واستيفائه، كالفصل بسبب السعال ونحوه
  ٢. عدم الاستغراق: أي عدم إخراج جميع أفراد المستثنى منه بإلا أو إحدى أخواتها، كمن يقول نسائي طوائف إلا ثلاثاً، وليس له إلا ثلاث نساء، فهنا تطلق نساؤه الثلاث
  ٣. أن يكون الباقي بعد الاستثناء أكثر من المخرج به
  ٤. أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
  ٥. أن ينوي الاستثناء حين النطق بالمستثنى منه

- إذا جاء الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض، فهناك حالتان:
  - ✓ إذا قامت قرينة تدل على أنه يعود إلى جميع الجمل، أو يعود إلى الجملة الأخيرة، أو يعود إلى أي جملة، فلا خلاف في أنه يعمل فيه بالقرينة، مثل قوله تعالى: (فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) النساء<sup>٩٢</sup>، فهنا الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة فقط، أي الدية، لأن الكفارة حق لله فلا تسقط بعفو الآدميين، ومثل قوله تعالى: (فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده) البقرة<sup>٢٤٩</sup>، لأن الذي اعترف ليس بعض من لم يطعم، بل هو بعض من شرب
  - ✓ أما إذا لم تقم قرينة تبين إلى أي جملة يعود الاستثناء، فقد حصل خلاف، والجمهور على أن الاستثناء يعود إلى الكل، سواء كانت الجمل معطوفة بالواو أو بغيرها من حروف العطف التي تدل على التشريك، وسواء أفادت الترتيب أو التعقيب أو لم تفده
- اتفق العلماء على أن الاستثناء من الإثبات نفي، مثل: جاء الطلاب إلا زيداً
- الجمهور على أن الاستثناء من النفي إثبات، مثل: ما جاء الطلاب إلا زيد

## المخصصات المنفصلة<sup>(١)</sup>

- ١- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالحس، ومثاله: قوله تعالى: (ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم)<sup>النايات ٤٢</sup>، فالعموم في (من شيء) مخصوص بالحس بعدم جعلها الجبال مثلاً كالرميم
- ٢- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالعقل، ومثال التخصيص به، قوله تعالى: (الله خالق كل شيء)<sup>الزمر ٦٢</sup>، فالعقل دل على أن الله لا يخلق نفسه
- ٣- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالنصوص القرآنية والسنة النبوية:
  - ✓ تخصيص القرآن للقرآن، ومثاله: تخصيص قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)<sup>البقرة ٢٢٨</sup>، بقوله تعالى: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)<sup>الطلاق ٤</sup>
  - ✓ تخصيص القرآن للسنة، ومثاله: قوله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" بقوله تعالى: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)<sup>التوبة ٢٩</sup>
  - ✓ تخصيص السنة للقرآن، ومثاله: تخصيص قوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)<sup>النساء ١١</sup>، بقوله ﷺ: "ليس للقاتل شيء"<sup>الموطأ وأصحاب السنن</sup>
  - ✓ تخصيص السنة للسنة، ومثاله: تخصيص قوله ﷺ: "فيما سقت السماء والعيون العشر" بخاري، بقوله ﷺ: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"<sup>متفق عليه</sup>
- ٤- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالإجماع: ولا خلاف فيه، ومثاله: الإجماع على تخصيص العبد من عموم آية (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة)<sup>النور ٢</sup>، ولا يشكل على هذا المثال أنه تخصيص بالقياس، إذ يقال إن القياس دليل الإجماع
- ٥- تخصيص عموم نصوص القرآن والسنة بالقياس، وفيه خلاف، ولعل الراجح جواز تخصيص القرآن والسنة بالقياس الجلي دون الخفي، والقياس الجلي هو ما كان بنفي الفارق بين الأصل والفرع، أو منصوباً على علته، ومثاله: تخصيص عموم قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة)<sup>النور ٢</sup>، بقياس العبد على الأمة والاكتفاء بجلده خمسين جلدة، وذلك أن الأمة ورد النص بأن حدها على النصف من حد الحرة، في قوله تعالى: (فإن أتى بفاحشة فعليهن ما على المحصنات من العذاب)<sup>النساء ٢٥</sup>، والدليل على جواز التخصيص بالقياس الجلي، أن الصحابة قد اتفقوا على إلحاق العبد بالأمة في تنصيف الحد، وهو تخصيص بالقياس، كذلك القياس الجلي يعتبر بمزلة النص
- ٦- تخصيص عموم النصوص القرآنية والسنة النبوية بالمفهوم بنوعيه:
  - ✓ مفهوم الموافقة، وهو: إثبات مثل حكم المنطوق للمسكوت عنه الأولى منه أو المساوي، ومثاله: تخصيص حديث "مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته"، بمفهوم الموافقة في قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف)<sup>الاسراء ٢٣</sup>، فمفهوم الموافقة من الآية أن الابن لا يجوز له أن يؤذي أباه بالشكوى إلى القاضي، ولا يحل له عرضه وعقوبته إذا ما طله في حق له
  - ✓ مفهوم المخالفة، وهو: إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه، ومثال التخصيص به: تخصيص حديث: "الماء طهور لا يتجسه شيء"<sup>أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي</sup>، بمفهوم حديث: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث"<sup>أصحاب السنن</sup>، فمفهوم هذا الحديث: أن الماء إذا لم يبلغ القلتين يحمل الخبث، أي يتجس، ولو لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه

## المطلق والمقيد<sup>(١)</sup>

المطلق لغة: الخالي من القيد، المطلق اصطلاحاً: الدال على الحقيقة من غير وصف زائد عليها، أو: ما دل على فرد شائع في جنسه المقيد اصطلاحاً: ما تناول معيناً أو موصوفاً بوصف زائد على حقيقة جنسه

### أمثلة على المطلق والمقيد

مثال المطلق: النكحة في سياق الأمر، أي النكحة المأمور بها، مثل قوله تعالى: (فتحريم رقبة من قبل أن يتماسا)<sup>٣</sup>، فالرقبة المأمور بتحريمها مطلقة، لم توصف بقيد زائد على حقيقة جنس الرقبة

مثال المقيد، المقيد نوعان كما جاء في التعريف:

- معين: مثل: العَلَم والمشار إليه
- غير معين: الموصوف بوصف زائد على معنى حقيقته، مثل: قوله تعالى: (فتحريم رقبة مؤمنة)<sup>٩٢</sup>، فالرقبة هنا مقيدة بوصف الإيمان، وهو وصف زائد على حقيقة جنس الرقبة

### من أحكام المطلق والمقيد

١. معنى حمل المطلق على المقيد: أي أن نفهم السدليل الشرعي المطلق، فهما مقيدا، لورود دليل مقيد يقيدده
٢. الدليل الشرعي المطلق إذا لم يرد ما يقيدده، يجب حمله على إطلاقه، كالدليل الشرعي العام إذا لم يرد دليل شرعي يخصه يجب حمله على عمومه
٣. إذا ورد دليل شرعي مطلق، ووجد دليل شرعي يقيدده: سواء في نفس اللفظ، أو في لفظ آخر مستقل، وجب حمل المطلق على المقيد
٤. إذا جاء لفظ الدليل الشرعي مطلقاً في موضع، ومقيداً في موضع آخر، فإن حمل المطلق على المقيد فيه تفصيل:
  - أن يتحد الحكم والسبب في الموضعين
  - أن يختلف الحكم والسبب
  - أن يتحد الحكم ويختلف السبب
  - أن يتحد السبب ويختلف الحكم

### شروط حمل المطلق على المقيد

١. أن يكون القيد من باب الصفات، كصفة الإيمان في الرقبة، ولا يصح أن يكون في إثبات زيادة لم ترد في المطلق، ولذلك لا يصح أن يقال: يجب أن يُسَمَّ الرجلين والرأس إذا أراد التيمم
٢. أن لا يعارض القيد قيد آخر، وإلا لجأ المجتهد للترجيح، مثل: حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب، فقد ورد: "فليغسله سبعة إحداهن بالتراب"، وفي رواية: "أولاهن"، وفي رواية: "آخرهن"، فالرواية الأولى مطلقة، والثانية والثالثة مقيدتان متضادتان، فهنا يحمل المطلق على المقيد بالترجيح
٣. أن يكون ورود المطلق في باب الأوامر والإثبات، أما النفي والنهي، فلا يحمل المطلق على المقيد، فلو قال: لا تعتق مكاتبا، ثم قال: لا تعتق مكاتبا كافرا، فلا يحمل المقيد على المطلق، لأنه لو اعتق مكاتبا مؤمناً لأخل بعموم اللفظ الأول
٤. أن لا يقوم دليل يمنع من التقييد، فإن قام دليل يمنع منه لم يجز، مثل: قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)<sup>٢٣٤</sup>، و (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها)<sup>٩٩</sup>، فالآية الأولى مطلقة في عدة المتوفى عنها زوجها، سواء مدخول بها أم لا، والثانية في عدم العدة للمطلقة غير المدخول بها، ولا يقال: إن المتوفى عنها زوجها غير المدخول بها لا عدة لها، لأن المتوفى عنها تبقى لها أحكام الزوجية كالإرث، فوجب التفريق بينهما، فيمتنع التقييد

## المطلق والمقيد<sup>(١)</sup>

إذا جاء لفظ الدليل الشرعي مطلقا في موضع، ومقيدا في موضع آخر، فإن حمل المطلق على المقيد فيه تفصيل:

أن يتحد السبب ويختلف الحكم

أن يتحد الحكم ويختلف السبب

أن يختلف الحكم والسبب

أن يتحد الحكم والسبب

مثل:

- قال تعالى في الوضوء: (وأيديكم إلى المرافق)<sup>المائدة: ٦</sup>، فالأيدي هنا مقيدة بأنها إلى المرافق
- قال تعالى في التيمم: (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)<sup>النساء: ٦٣</sup>، والأيدي هنا مطلقة
- الحكم في الآية الأولى هو: الغسل
- الحكم في الآية الثانية هو: التيمم
- السبب في الآيتين هو: الحدث
- القاعدة: اختلف العلماء، والراجح قول الجمهور: عدم حمل المطلق على المقيد

مثل:

- قال تعالى في الظهار: (فتحرير رقبة)<sup>المجادلة: ٣</sup>
- قال تعالى قتل الخطأ: (فتحرير رقبة مؤمنة)<sup>النساء: ٢٩</sup>
- فالحكم في الآيتين: عتق الرقبة
- السبب في الآية الأولى: الظهار
- السبب في الآية الثانية هو: القتل الخطأ
- القاعدة: اختلف العلماء على ثلاثة أقوال:
  ١. حمل المطلق على المقيد بطريق اللغة
  ٢. حمل المطلق على المقيد بطريق القياس، إذا توافرت شروطه
  ٣. عدم حمل المطلق على المقيد

مثل:

- قال تعالى في حكم السارق: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)<sup>المائدة: ٣٨</sup>، فالأيدي هنا مطلقة
- الحكم في الآية: قطع اليد
- السبب في الآية: السرقة
- وقال تعالى في الوضوء: (وأيديكم إلى المرافق)<sup>المائدة: ٦</sup>، الأيدي مقيدة
- الحكم في الآية: غسل اليد
- السبب في الآية: الحدث
- القاعدة: عدم حمل المطلق على المقيد

مثل:

- قال تعالى: (حرمت عليكم الميتة والدم)<sup>المائدة: ٣</sup>، فالدم هنا مطلق
- وقال تعالى: (أو دما مسفوحا)<sup>الأنعام: ١٤٤</sup>
- والدم هنا مقيد بكونه مسفوح
- الحكم في الآيتين: حرمة تناول الدم
- السبب في الآيتين: ما في الدم من مضرة
- القاعدة: حمل المطلق على المقيد

## النص، والظاهر والمؤول والمجمل والمبين<sup>(١)</sup>

### المجمل والمبين

تعريف المجمل:

- لغة: بمعنى مبهم

- اصطلاحاً: ما دل على أحد معنيين لا مزية لأحدهما عن الآخر

بالنسبة إليه

مثل:

أسباب الإجمال:

١- الاشتراك اللفظي

٢- اشتهاار المجاز وكثرة استعماله

٣- الإطلاق أو التعميم في موضع لا يمكن العمل فيه بالمعنى

الظاهر من اللفظ لافتقاره إلى التحديد

الفرق بين المجمل والمشارك:

١- الإجمال: بالنسبة للفهم، الاشتراك: بالنسبة إلى وضع اللفظ

واستعماله لغة

٢- الإجمال في الأدلة الشرعية بَيِّن، ولم يبق مجمل بلا بيان على

الراجع، أما الاشتراك، فلا أحد يدعي انتهاؤه من اللغة

العربية، وهو بحث لغوي صرف لا ينبغي حشره في كتب

أصول الفقه، أما الإجمال فلا ينبغي أن يخلو منه كتاب في

الأصول

(يزال الإجمال بالبيان، ويبحث في الصفحة التالية بتفصيل أكثر)

### الظاهر والمؤول

أولاً، الظاهر، وهو:

- لغة: الواضح

- اصطلاحاً: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر، مثل:

- دلالة الأمر على الوجوب مع احتمال الندب، كقوله ﷺ "صلوا كما رأيتموني أصلي" متفق عليه

- دلالة النهي على التحريم مع احتمال الكراهة، كقوله ﷺ "لا تبع ما ليس عندك" أحمد وأصحاب السنن

وبشكل عام: كل حقيقة احتملت المجاز، ولم تقم قرينة قوية تدل على ذلك المجاز، فهي ظاهرة في المعنى الحقيقي

ثانياً: المؤول، وهو:

- لغة: المرجوع به، لأنه اسم مفعول من التأويل، وآل يؤول: رجع

- اصطلاحاً، هو: اللفظ المحمول على الاحتمال المرجوح بدليل

والتأويل هو: حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح بدليل

أقسام التأويل:

١- تأويل صحيح

٢- تأويل فاسد

شروط التأويل الصحيح:

١- أن يكون اللفظ محتملاً لغة أو عرفاً أو شرعاً، للمعنى الذي يراد صرفه إليه

٢- أن يقوم على التأويل دليل صحيح

(الصفحة التالية: تبحث موضوع المؤول بتفصيل أكثر)

### النص

تعريفه:

- لغة: الكشف والظهور

- اصطلاحاً: ما دل على معناه

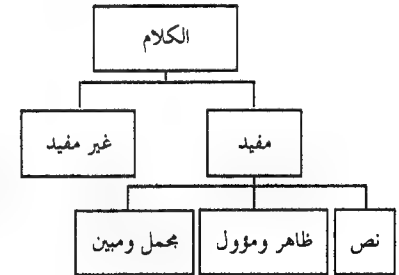
دلالة لا تحتمل التأويل

وبالتالي فهو يطلق على ما يقابل

الظاهر والمجمل

مثاله: دلالة قوله تعالى: (فاجلدوهم

ثمانين جلدة)<sup>النور</sup>، على مقدار الجلد



## المؤول والمبين<sup>(١)</sup>

المبين

المؤول

تعريف المبين:

- لغة: المَوْضَح، فالبيان هو الإيضاح والكشف
- اصطلاحاً:

المُبَيِّن هو: إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح

المُبَيِّن هو: الدليل الذي أوضح المقصود بالمجمل

مراتب البيان: البيان واجب على الرسول ﷺ لقوله تعالى: (لتبين للناس ما نزل إليهم) <sup>النحل</sup>، وهو يحصل بأمور بعضها أقوى من بعض، وهي:

- ١ - القول: وهو الكلام المسموع، وبه حصل بيان غالب الشريعة، كأحكام الزكاة والصلاة والمعاملات، الخ
- ٢ - الفعل: وهو أن يفعل الرسول ﷺ ما يبين بمجمل القرآن أو السنة، كبيان صفة الصلاة والحج، الخ
- ٣ - الكتابة: وهي أن يكتب النبي ﷺ ما يبين بعض أحكام الشرع، وغالباً ما يكون ذلك للبعيد عن كُتُبِهِ ﷺ لأهل اليمن في بيان زكاة هيمة الأنعام والديات
- ٤ - الإشارة: وهي أن يشير الرسول ﷺ بيده أو عصاه، كقوله: "الشهر هكذا وهكذا وهكذا" <sup>متفق عليه</sup>، وكان يشير بأصابع يديه ﷺ
- ٥ - التنبيه، وذلك بالإيماء إلى المعنى الذي يعلق عليه الحكم حتى يكون علة له، يوجد الحكم بوجودها، كقوله ﷺ: "أينقص الرطب إذا جف" <sup>مالك وأصحاب السنن</sup>، فإن في ذلك إشارة إلى أن العلة في التحريم عدم تساوي الرطب والتمر

٦ - الترك، بمعنى أن يترك النبي ﷺ فعل الشيء مع قيام الداعي له، كما ترك الوضوء مما مست النار مع أنه

كان يتوضأ من الأكل مما مسته النار <sup>متفق عليه</sup>، ففهم الصحابة من فعله نسخ الحكم السابق

حكم تأخير البيان عن وقت الحاجة: اتفق العلماء على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة

حكم تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة: يجوز، وهو قول أكثر المالكية والشافعية والحنابلة

المؤول، هو:

- لغة: المرجوع به، لأنه اسم مفعول من التأويل، وآل يؤول: رجع
- اصطلاحاً، هو: اللفظ المحمول على الاحتمال المرجوح بدليل والتأويل هو: حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح بدليل
- أقسام التأويل:

تأويل صحيح: إذا كان دليل التأويل قوياً يقتضي ذلك

مثل: تخصيص العام بدليل خاص، كتخصيص قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) <sup>البقرة ٢٧٥</sup>، بالأحاديث الدالة على تحريم النجش، فتكون الآية مصروفة عن عمومها الذي كان متبادراً إلى الذهن من اللفظ، والصارف لها الأدلة التي تنهى عن بيع النجش

تأويل فاسد: إذا كان دليل التأويل ضعيفاً

مثل: تأويل حديث: "أبما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل" <sup>أحمد/ابوداود/ترمذي</sup>

تأويل المرأة بالصغيرة أو الأمة

شروط التأويل الصحيح:

- ٣ - أن يكون اللفظ محتملاً لغة أو عرفاً أو شرعاً، للمعنى الذي يراد صرفه إليه
- ٤ - أن يقوم على التأويل دليل صحيح:

- إما من السياق الذي جاء فيه اللفظ، مثل: رأيت أسداً متقلداً سيفاً

- أو من دليل آخر منفصل، مثل: تخصيص العام أو تقييد المطلق بأدلة منفصلة

## طرق دلالة النص عند الأصناف<sup>(١)</sup>

عبارته	إشارته	دلالاته	اقتضاؤه
<p>معنى عبارة النص: صيغته المكونة من مفرداته وجمله المراد بما يفهم من عبارة النص: المعنى الذي يتبادر فهمه من صيغته، ويكون هو المقصود من سياقه</p> <p>- يطلق عليه: المعنى الحرفي للنص</p> <p>- تعريف دلالة العبارة: هي دلالة الصيغة على المعنى المتبادر فهمه منها، المقصود من سياقها سواء أكان مقصوداً أصالة أو تبعاً أمثلة: يقول تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) البقرة: ٢٧٥</p> <p>المقصود أصالة من النص: البيع ليس مثل الربا المقصود تبعاً من النص: حل البيع وحرمة الربا</p> <p>حكمها: يجب العمل بما يفهم منها حكمها عند التعارض: ترجح عبارة النص على ما سواها</p>	<p>تعريف إشارة النص: هي دلالة النص على معنى لازم لما يفهم من عبارته غير مقصود من سياقه، يحتاج فهمه إلى تأمل وأناة المراد فيما يفهم من إشارة النص: المعنى الذي لا يتبادر فهمه من ألفاظه ولا يقصد من سياقه، ولكنه معنى لازم للمعنى المتبادر من ألفاظه</p> <p>مثل: قوله تعالى: (وعلى المولود له رزقهن..) البقرة: ٢٣٣، الأب لا يشاركه في وجوب النفقة عليه لولده، لأن ولده له لا لغيره، لأن في ألفاظ النص نسبة المولود لأبيه بحرف اللام الذي يفيد الاختصاص</p> <p>حكمها: يجب العمل بما يفهم منها حكمها عند التعارض: ١- يرجح عبارة على إشارته ٢- وترجح الإشارة على الدلالة</p>	<p>المراد بما يفهم من دلالة النص: المعنى الذي يفهم من روحه و معقوله، فإذا كان النص تدل عبارته على حكم في واقعة لعل بني عليها هذا الحكم، ووجدت واقعة أخرى: - تساوي هذه الواقعة في علة الحكم - أو هي أولى منها</p> <p>وهذه المساواة أو الأولوية تتبادر إلى الفهم بمجرد فهم اللغة، من غير حاجة إلى اجتهاد أو قياس، فإنه يفهم لغة أن النص يتناول الواقعتين، وأن حكمه الثابت لمنطوقه يثبت لمفهومه الموافق له في العلة، سواء كان مساوياً أم أولى</p> <p>مثال: يقول تعالى: (فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) الإسراء: ٢٣</p> <p>- عبارة النص تدل على: نهى الولد أن يقول لوالديه: أف، وعلة النهي: ما في هذا القول من إيذاء</p> <p>- هناك ما هو أشد من قول "أف" في الإيذاء والإيلام مثل: الضرب والشتم، فيتبادر إلى الذهن أنها يتناولها النهي وتكون محرمة بالنص الذي حرم التأفف</p> <p>- فهذا المفهوم الموافق المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق الفرق بين دلالة النص والقياس:</p> <p>- أن مساواة المفهوم الموافق لمنطوق النص تفهم بمجرد فهم اللغة من غير توقف على اجتهاد واستنباط</p> <p>- أما مساواة المقيس للمقيس عليه فلا تفهم بمجرد فهم اللغة، بل لا بد من اجتهاد في استنباط العلة في حكم المقيس عليه وفي معرفة تحققها في المقيس</p> <p>حكمها: يجب العمل بما يفهم منها حكمها عند التعارض: تُرَجَّح العبارة والإشارة على الدلالة</p>	<p>المراد بما يفهم من اقتضاء النص: أي المعنى الذي لا يستقيم الكلام إلا بتقديره، فصيغة النص ليس فيها لفظ يدل عليه، ولكن صحتها واستقامة معناها تقتضيه، أو صدقها ومطابقتها للواقع تقتضيه</p> <p>مثل: قوله ﷺ "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، فظاهر هذه العبارة يدل على رفع الفعل إذا وقع خطأ أو نسياناً أو مكرهاً، وهذا معنى غير مطابق للواقع، لأن الفعل إذا وقع لا يرفع، فصحة معنى هذه العبارة تقتضي تقدير ما تصح به، وهو هنا: "رفع عن أمتي إثم الخطأ"، فالإثم محذوف اقتضت صحة معنى النص تقديره، فيعتبر من مدلولات النص اقتضاء، ومن الأمثلة قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم) النساء: ٢٣، بمعنى: حرم زواجهن</p>

## النص الواضح الدلالة ومراتبه، وغير الواضح الدلالة ومراتبه<sup>(١)</sup>

أساس التفريق بين الواضح وغيره هو: دلالة النص بنفسه على المراد منه من غير توقف على أمر خارجي، فما فهم المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي فهو الواضح الدلالة، وإلا فهو غير الواضح

النص غير الواضح

النص الواضح

تعريفه: لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي  
أساس التفاوت في مراتب خفائه: القدرة على إزالة الخفاء وعدمها  
مراتبه:

تعريفه: نص يدل بنفسه على المراد منه من غير توقف على أمر خارجي  
أساس التفاوت في مراتب الوضوح: احتمال التأويل وعدم احتماله  
مراتبه:

١. ظاهر: يدل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من السياق، ويحتمل التأويل
٢. نص: يدل بنفس صيغته على المعنى المقصود أصالة من سياقه ويحتمل التأويل
٣. مفسر: يدل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال للتأويل
٤. محكم: يدل على معناه الذي لا يقبل إبطالاً ولا تبديلاً بنفسه دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل

١. خفي: يدل على معناه دلالة ظاهرة ولكن في انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء، تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل، فيعتبر اللفظ بالنسبة إلى هذا البعض خفياً
٢. مشكل: هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه وهذه القرينة في متناول البحث
٣. مجمل: هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا توجد قرائن لفظية أو حالية تبينه، فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض
٤. متشابه: هو اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المراد منه، ولا توجد قرائن خارجية تبينه واستأثر الشارع بعلمه فلم يفسره

## في الواضح الدلالة من النصوص، ومراتبه<sup>(١)</sup>

النص واضح الدلالة هو: ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي:

١. فإن كان يحتمل التأويل والمراد منه ليس هو المقصود أصالة من سياقه سمي: الظاهر

٢. وإن كان يحتمل التأويل والمراد منه هو المقصود أصالة من سياقه سمي: النص

٣. وإن كان لا يحتمل التأويل ويقبل حكمه النسخ سمي: المفسر

٤. وإن كان لا يحتمل التأويل ولا يقبل حكمه النسخ سمي: المحكم

وكل نص واضح الدلالة يجب العمل بما هو واضح الدلالة عليه، ولا يصح تأويل ما يحتمل التأويل منه إلا بدليل

الظاهر	النص	المفسر	المحكم
تعريفه: هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته، من غير توقف فهم المراد منه على أمر خارجي، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من السياق، ويحتمل التأويل	تعريفه: هو ما دل بنفس صيغته على المعنى المقصود أصالة من سياقه، ويحتمل التأويل	تعريفه: ما دل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال للتأويل. وذلك: - إما بكون الصيغة دالة بنفسها دلالة واضحة على معنى مفصل - أو تكون وردت مجملة والحقت من الشارع بما يفسرها مثاله: - قوله تعالى: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) النور:٤، فإن العدد المعين لا يحتمل زيادة ولا نقصاً - ألفاظ الصلاة والزكاة وغيرها مما ورد في القرآن وفسرته السنة حكمه: ١- يجب العمل به ٢- لا يحتمل أن يصرف عن ظاهره ٣- يقبل حكمه النسخ	تعريفه: ما دل على معناه الذي لا يقبل إبطالاً ولا تبديلاً بنفسه، دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل مثاله: النصوص التي تدل على أحكام تعتبر من قواعد الدين كعبادة الله وحده والإيمان برسله، أو من أمهات الفضائل كبر الوالدين، أو حكم فرعي جزئي، ولكن دل الشارع على تأييد تشريعه كقوله ﷺ: "الجهاد ماض إلى يوم القيامة" حكمه: ١- يجب العمل به قطعاً ٢- لا يحتمل صرفه عن ظاهره ٣- لا يقبل حكمه النسخ
مثاله: قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) البقرة: ٢٧٥ ظاهر في إحلال كل بيع وتحريم كل ربا، لأن هذا معنى يتبادر فهمه من لفظي "أحل وحرم" من غير حاجة إلى قرينة، وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية، لأنها سيقّت أصالة لنفي المماثلة بين البيع والربا، وليس لبيان حكميهما حكمه: ١- يجب العمل بما ظهر منه ما لم يقم دليل يقتضي العمل بغير ظاهره ٢- يحتمل التأويل ٣- يقبل النسخ	مثاله: قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) البقرة: ٢٧٥ نص على نفي المماثلة بين البيع والربا، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ، ومقصود أصالة من سياقه حكمه: نفس حكم الظاهر: ١- يجب العمل بما هو نص عليه ٢- يحتمل التأويل ٣- يقبل النسخ		

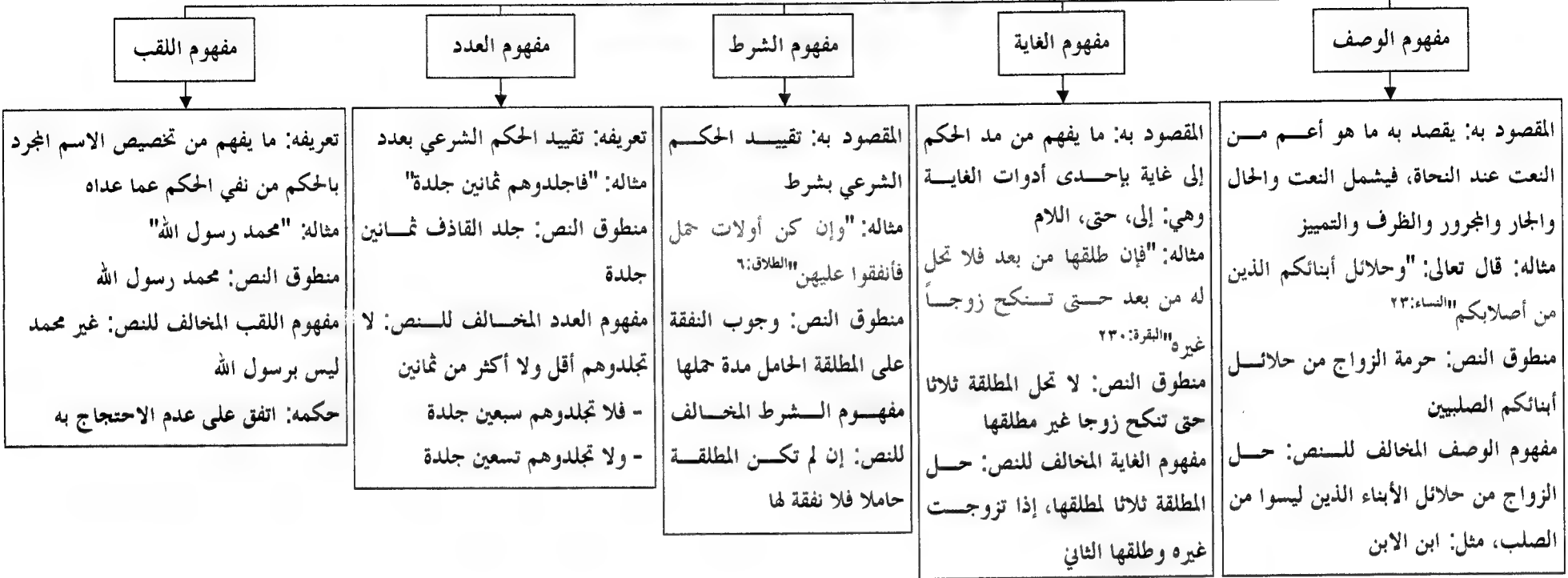
## في غير الواضح الدلالة من النصوص ومراتبه<sup>(١)</sup>

تعريفه: ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي:

١. الخفي: ما يزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد
٢. والمشكل: ما يزال خفاؤه بالبحث والاجتهاد كذلك
٣. والمجمل: ما لا يزال خفاؤه إلا بالاستفسار من الشارع نفسه
٤. والمتشابه: ما لا سبيل إلى إزالة خفاؤه أصلاً



## مفهوم المخالفة عند الحنفية<sup>(١)</sup>



أولاً، حكم مفهوم الوصف والغاية والشرط والعدد عند الحنفية والجمهور:

١. في غير النصوص الشرعية اتفق على الاحتجاج به
  ٢. في النصوص الشرعية اختلف العلماء في الاحتجاج به:
    - الجمهور: النص الشرعي الدال على حكم في واقعة، إذا قيد بوصف أو شرط بشرط، أو حدد بغاية أو عدد يكون:
      ١. منطوق النص: حجة على ثبوت حكمه في الواقعة التي وردت فيه بالوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد الذي ذكر فيه
      ٢. مفهوم المخالفة للنص: حجة على ثبوت نقيض حكمه في الواقعة التي وردت فيه، إذا كانت على خلاف الوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد الذي ذكر فيه
    - الحنفية: النص الشرعي الدال على حكم في واقعة إذا قيد بوصف أو شرط بشرط أو حدد بغاية أو عدد، لا يكون حجة إلا على حكمه في واقعته التي ذكر فيه بالوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد
- ثانياً، حكم مفهوم اللقب: بالاتفاق لا يعتبر حجة، عند الحنفية والجمهور

(١) أصول الفقه لخلاف: ١٥٣، أصول الفقه للسلمي: ٣٧٨

## دلالة ألفاظ القرآن والسنة على الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>

### دلالة المعقول، وهو القياس

### دلالة المفهوم

### دلالة المنطوق

المقصود بها: أن يدل اللفظ على الحكم بصيغته و منطوقه، وهذه الدلالة نوعان:

١. منطوق صريح، وهو قسمان:

أ. مطابقة

ب. تضمن

٢. منطوق غير صريح، وهو ثلاثة أقسام:

أ. اقتضاء، وهي: دلالة اللفظ على معنى مسكوت عنه، يجب تقديره:

• لصدق الكلام ومطابقته للواقع

• أو صحته شرعا

• أو صحته عقلا

ب. إيماء: أي أن يقتصر مقصود المتكلم فيه، بوصف يوصي إلى أنه علة للحكم، كافتتران

الأمر بإعتاق رقبة بالوقاع، فإنه يدل على أن الوقاع علة للإعتاق

ج. إشارة: وهي غير المقصود للمتكلم، كدلالة قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون

شهرًا )<sup>١٥</sup>، وقوله تعالى ( وفصاله في عامين )<sup>١٤</sup>، على أن أقل مدة الحمل

سنة أشهر، وإن لم يكن ذلك مقصود من اللفظ

أنواع الأدلة المنطوقة:

١ - من حيث الوضوح: النص، والظاهر والمؤول، والمجمل والمبين

٢ - من حيث الأمر والنهي

٣ - من حيث العموم والخصوص: العام والخاص

٤ - من حيث الإطلاق والتقييد: المطلق والمقيد

المقصود بها: أي أن يدل اللفظ على

الحكم بمفهومه، وهذه الدلالة قسمان:

١. مفهوم موافقة، وهو قسمان:

أ. مفهوم أولى

ب. مفهوم مساوي

٢. مفهوم مخالفة، وهو أقسام:

أ. مفهوم صفة

ب. مفهوم شرط

ج. مفهوم عدد

د. مفهوم غاية

هـ. مفهوم تخصيص

و. مفهوم لقب

المقصود بها: دلالة اللفظ على الحكم بمعقوله، وهو ما يعرف في

أصول الفقه بالقياس، وقد اختلفت مناهج الأصوليين في تبويبه،

أو في موقع بحثه في مباحث أصول الفقه، ولهم في ذلك طريقتان:

١. جمهور الأصوليين: رأوا أن للقياس من المقومات ما يجعله دليلا

مستقلا، وبحوثه كدليل رابع من الأدلة المتفق عليها وهي:

١ - الكتاب

٢ - السنة

٣ - الإجماع

٤ - القياس مبحثا قائما بذاته ضمن

٢. بعض الأصوليين: اعتبروه ضمن مباحث دلالة الألفاظ، حيث

قسموا الدلالة ثلاثة أقسام:

١ - دلالة منطوق

٢ - دلالة مفهوم

٣ - دلالة معقول وهي القياس

ولعل من يطلع على المستصفى للغزالي وروضة الناظر لابن قدامة،

يلاحظ أنهما لم يعتبرا القياس من الأدلة الشرعية المستقلة

ملاحظة: هذا الكتاب اعتمد منهج الجمهور، فبحث القياس ضمن

الأدلة المتفق عليه، لكنه في نفس الوقت أشار للمنهج الثاني، كما

يتضح من هذا التقسيم

## دلالة المنطوق<sup>(١)</sup>

المقصود بها: أن يدل اللفظ على الحكم بصيغته و منطوقه، وهذه الدلالة نوعان:

### دلالة المنطوق غير الصريح

### دلالة منطوق صريح

والمنطوق الصريح قسمان:

- مطابقة، وهي: دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له، مثل:
  ١. دلالة لفظ الأسد على الحيوان المفترس ذي اللبد والأظفار
  ٢. دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق
- سبب تسميتها دلالة مطابقة: لتطابق اللفظ والمعنى، أي: مساواتهما
- تضمن، وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له، مثل:
  ١. دلالة لفظ الإنسان على الناطق فقط
  ٢. دلالة لفظ الإنسان على الجسم فقط
  ٣. دلالة لفظ البيت على السقف
- سبب تسميتها دلالة تضمن: لأن اللفظ دل على ما في ضمن المسمى

والمنطوق غير الصريح، وهو دلالة اللفظ على الحكم بطريق الالتزام، أي أن اللفظ لم يوضع لذلك الحكم أصالة، بل لزم مما وضع له، وهو ثلاثة أقسام:

د. دلالة اقتضاء النص، وهي: دلالة اللفظ على معنى مسكوت عنه، يجب تقديره، والتقدير ضروري لأحد ثلاثة أسباب:

- لصدق الكلام ومطابقته للواقع، مثل: قوله ﷺ "لا وصية لوارث" <sup>بخاري</sup>، فالتقدير: لا وصية صحيحة لوارث، وذلك لأن الناس قد يوصون في الواقع، وبالتالي فالمنفي هو: صحتها
- أو لصحته شرعا، مثل: قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) <sup>البقرة: ١٨٤</sup>، فهنا محذوف يجب تقديره حتى يصح الكلام شرعا، وهو عبارة: (فأفطر)، لأنه اتفق على أن من كان مريضا ولم يفطر، فلا قضاء عليه، ولو لم تقدر العبارة السابقة لوجب القضاء على المريض حتى لو صام.
- أو صحته عقلا، مثل: قوله تعالى: (وسئل القرية) <sup>يوسف: ٨٢</sup>، فالعقل يقتضي بأن القرية لا تسأل، فلا بد من تقدير: (أهل القرية)

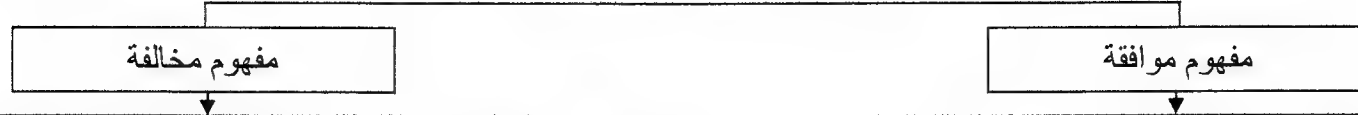
هـ. دلالة إيماء النص، وهو: دلالة اللفظ على معنى لازم مقصود للمتكلم، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته عقلا أو شرعا، في حين أن الحكم المقترون بوصف لو لم يكن للتعليل لكان اقتراحه غير مقبول، فذكر الحكم مقرونا بوصف مناسب يفهم منه أن على ذلك الحكم هو ذلك الوصف، مثل: قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) <sup>المائدة: ٣٨</sup>، فهذا يدل على أن العلة السرقة، لأن الله رتب حكم القطع بالفاء على وصف مناسب وهو السرقة، وهذا يوصل إلى العلة وينبه عليها، ولذا سماه بعضهم: الإيماء أو التنبيه إلى العلة

و. دلالة إشارة النص، وهي: دلالة اللفظ على معنى لازم غير مقصود من اللفظ، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته، مثل: قوله تعالى: (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) <sup>الأحاف: ١٥</sup>، مع قوله تعالى: (وفصاله في عامين) <sup>لقمان: ١٤</sup> على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر

فهذا الحكم غير مقصود من لفظ الآيتين، بل المقصود من الآية الأولى هو: بيان حق الوالدة، لما تقاسيه في الحمل والفصال، والمقصود من الآية الثانية هو: بيان أكثر مدة الفصال، ولكن لزم منها أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وهذه دلالة إشارة

## دلالة المفهوم<sup>(١)</sup>

تعريفه: هو المعنى المستفاد من اللفظ لا من حيث النطق به، كحرمة الضرب المستفادة من قوله تعالى: (ولا تقل لهما أف)، وهو نوعان:



تعريفه، هو: دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف للحكم الذي دل عليه المنطوق  
مثل: قوله ﷺ "في سائمة الغنم الزكاة"

- دل بمنطوقه على أن: الغنم السائمة فيها زكاة
- ودل بمفهوم المخالفة على أن: الغنم المعلوفة لا :كاة فيها

أقسامه: مفهوم المخالفة ستة أقسام هي:

١ - مفهوم الغاية، وهو: مد الحكم إلى غاية بصيغة: إلى أو حتى، ومثاله، قوله تعالى: (حتى تنكح زوجا غيره) <sup>البقرة: ٢٣٠</sup>

٢ - مفهوم الشرط، ومثاله، قوله تعالى: (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) <sup>الطلاق: ٦</sup>

٣ - مفهوم التقسيم، وهو ما يفهم من تقسيم المحكوم عليه قسمين فأكثر، وتخصيص كل منهما بحكم، ومثاله: قوله ﷺ "الثيب أحق بنفسها، والبكر تستأذن" <sup>مسلم</sup>، فمنطوقه واضح، ومفهومه أن كل قسم يختص بحكمه، ولا يشارك الآخر في حكمه، فالثيب أحق بنفسها، فتكون البكر ليست أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن، يدل على أن الثيب لا تستأذن، لأن الإذن منها لا يكفي بل لا بد من التصريح

٤ - مفهوم الصفة، أي أن يخص بعض الأوصاف التي تطرأ وتزول بالحكم، ومثاله، قوله ﷺ "الثيب أحق بنفسها من وليها"

٥ - مفهوم عدد، أي أن يخص نوعا من العدد بحكم، ومثاله: قوله ﷺ "لا تحرم المصة ولا المصتان" <sup>مسلم</sup>

٦ - مفهوم اللقب، أي أن يخص اسما بحكم فيدل على أن ما عداه بخلافه، وهذا لا يعمل به الجمهور، مثل: حديث الربا في الأعيان الستة، فلو عمل بمفهوم اللقب، لما جرى الربا في غيرها

### مفهوم موافقة

تعريفه: هو ما يوافق حكم المنطوق به، وهو قسمان:

أ. مفهوم أولى وهو: ما كان المفهوم أولى بالحكم من المنطوق به، أي أن المناسبة بين المسكوت عنه وبين الحكم أقوى منها بين المنطوق وبين هذا الحكم، فيكون المسكوت أولى منه بالحكم، مثل: قوله تعالى (فلا تقل لهما أف) <sup>الإسراء: ٢٣</sup> فالمنطوق به هو: تحريم مجرد التأفف

والمفهوم من باب أولى: تحريم ضرب الوالدين

فمن باب أولى أن يحرم ما هو أشد من التأفف، مما لم ينطق به الشارع

ب. مفهوم مساوي وهو: ما كان المفهوم مساويا للحكم المنطوق به مثل: قوله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا) <sup>النساء: ١٠</sup> فالمنطوق به هو: تحريم أكل مال اليتيم

والمفهوم منه المساوي: تحريم إحراق مال اليتيم، لأنه مساو لأكله بجامع إتلاف المال

## النسخ: تعريفه وأدلته وشروطه<sup>(١)</sup>

تعريفه:- لغة: الرفع والإزالة، اصطلاحاً: رفع الحكم الثابت بخطابٍ متقدم، بخطابٍ متراخ عنه

### شرح التعريف

معنى رفع الحكم: إزالة الحكم، من واجب ومندوب ومباح ومكروه وحرام  
معنى الخطاب المتقدم: أي الخطاب الشرعي الذي شرع الحكم المنسوخ  
معنى بخطاب متراخ عنه: أي أن النسخ يكون بخطاب شرعي آخر يأتي بعد الخطاب المتقدم، ويكون بين الخطابين المتقدم واللاحق مدة، فالخطاب الثاني متراخ وليس متصلاً بالخطاب المتقدم

### أدلة النسخ<sup>(٢)</sup>

- القرآن: قال تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) البقرة: ١٠٦، وقال تعالى: (وإذا بدلنا آية مكان آية) النحل: ١٠١  
- وقوع النسخ في الإسلام وثبت ذلك بأدلة من الكتاب والسنة منها:  
- قول عائشة رضي الله عنها: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات" مسلم  
- وجوب التوجه لبيت المقدس، نسخ بوجوب استقبال الكعبة، بقوله تعالى: (فول وجهك شطر المسجد الحرام) البقرة: ١٤٤، وقال تعالى: (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) البقرة: ١٣٢  
- نسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان  
- تجد في ثنايا مبحث النسخ أمثلة أخرى لم تكتب هنا خشية التكرار  
- الإجماع: أجمعت الأمة على أن شريعة الإسلام نسخت ما قبلها من شرائع الأنبياء، وقد زوج آدم بناته من بنيهِ، وجمع يعقوب عليه السلام بين الأختين، وهذا محرم في الإسلام، وفي شرائع الأنبياء من بعدهم  
- لا خلاف بين العلماء في وقوع النسخ في أحكام شريعة الإسلام، وما يذكر من خلاف في ذلك لا يعتد به  
الدليل العقلي: لا يمنع أن يكون الشيء مصلحة في زمان دون زمان، كالطبيب الذي يصف للمريض دواء في مرحلة من علاجه، ثم يزيد كمية هذا الدواء أن ينقصها أو يستبدل الدواء بآخر، لعلمه بأن مصلحة المريض تتحقق بذلك

### شروط النسخ<sup>(٣)</sup>

١- تعذر الجمع بين الدليلين، فإن أمكن الجمع، فلا نسخ لإمكان العمل بكل منهما  
٢- تأخر النسخ عن المنسوخ، ويعلم ذلك ب:  
- النص، مثل: قوله ﷺ "كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وأن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة" مسلم وأحمد  
- خبر صحابي، مثل: قول عائشة رضي الله عنها: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات" مسلم  
- التاريخ، مثل: قوله تعالى: (الآن خفف الله عنكم... الآية) الأنفال: ٦٦، فكلمة "الآن" تدل على تأخر هذا الحكم  
فإن لم يتأخر النسخ عن المنسوخ، واقترن الأمران، كالشرط أو الغاية أو الاستثناء، فهو تخصيص لا نسخ  
٣- أن يكون ثبوت الحكم المنسوخ بخطاب متقدم، فإن كان ثابتاً بدليل العقل كأن يتعارف الناس على شيء فيفعلونه ويُقرُّوا عليه، ثم رفع، كاستباحتهم الخمر أول الإسلام عادة، ثم رفع ذلك، فهذا ليس نسخاً، بل ابتداء شرع  
٤- أن يكون النسخ خطاباً شرعياً، فإن ارتفع الحكم بموت المكلف وجنونه، فهو سقوط التكليف جملة، وليس بنسخ  
هناك شروط مختلف فيها هي:  
١- أن يكون النسخ أقوى من المنسوخ أو مثله  
٢- أن يدخل وقت الفعل المراد نسخه، ويُتَمَكَّن من امتثاله  
٣- كون النسخ ببديل مساو أو مما هو أخف منه  
٤- كون النسخ والمنسوخ نصين قاطعين

## النسخ: ما يمتنع نسخه، وما يعرف به، وحكمه

ما يمتنع نسخه<sup>(١)</sup>

ما يعرف به النسخ<sup>(٢)</sup>

حكمته<sup>(٣)</sup>

١- الأخبار، لأن النسخ محلله الحكم، ولأن نسخ أحد الخبرين، يستلزم أن يكون أحدهما كذباً، والكذب مستحيل في أخبار الله ورسوله  
٢- الأحكام المتعلقة بالعقائد كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، لأنها حقائق ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل  
٣- الأحكام التي تكون مصلحة في كل زمان ومكان، ولا تحتل عدم المشروعية، مثل: مكارم الأخلاق مثل بر الوالدين والصدق والعفاف والكرم والشجاعة الخ.  
٤- الأحكام التي لا يمكن أن تكون مشروعة، مثل كل ما هو قبيح في كل زمان ومكان، كالشرك والكفر ومساوئ الأخلاق، من كذب وبخل وجبن وفجور وغيرها، لأن الشرائع كلها لمصالح العباد ودفع المفاسد عنهم

لا يعرف النسخ بدليل العقل ولا بقياس، بل بمجرد النقل وذلك من طرق، هي:  
١- من خلال اللفظ:

- كقوله ﷺ: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" مسلم  
- وقوله ﷺ: "كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب" الطبراني في الأوسط

- وقوله ﷺ: "كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي، فكلوا وادخروا" مسلم  
٢- بذكر الراوي تاريخ سماعه فيقول: سمعت عام الفتح ويكون المنسوخ معلوماً قديمه، مثل: حديث شداد بن أوس أن النبي ﷺ قال "أفطر الحاجم والمحجوم" بخاري، أبو داود، ترمذي، ابن ماجه، أحمد  
وجاء في بعض طرقه: أن ذلك كان زمن الفتح<sup>٨</sup>، فهذا منسوخ بحديث ابن عباس: أن النبي ﷺ: "احتجم وهو صائم"، وابن عباس صحبه ﷺ: في حجة الوداع<sup>٩</sup>

٣- أن تجمع الأمة على أن هذا الحكم منسوخ وأن ناسخه متأخر، ومثاله: نسخ رمضان لصيام عاشوراء، ونسخ الزكاة لسائر الحقوق في المال  
٤- أن ينقل الراوي الناسخ والمنسوخ فيقول: "رخص لنا في المتعة فمكثنا ثلاثاً ثم نهانا عنها"، وحديث علي قال: "أمرنا النبي ﷺ: بالقيام للجنزة ثم قعد" مسلم، ترمذي، مالك، البيهقي  
٥- أن يكون راوي أحد الخبرين أسلم في آخر حياة النبي ﷺ والآخر لم يصحب النبي ﷺ إلا في أول الإسلام، ومثاله: حديث طلق بن علي: أن النبي ﷺ: سئل عن الوضوء من مس الذكر، فقال: "هل هو إلا بضعة منك" أبو داود، ترمذي، نسائي، ابن ماجه، أحمد، طحاوي، فأفاد الحديث: عدم وجوب الوضوء من مس الذكر، وهذا منسوخ بحديث أبي هريرة: مرفوعاً: "ومن أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء" البيهقي، شافعي، أحمد، حاكم

١- مراعاة مصالح العباد، بتشريع ما هو أنفع لهم في دينهم، ومن المعلوم أن الناس كانوا في جاهلية تعمها الفوضى بلا حدود، مما يستدعي التدرج في تربيتهم، حتى تنهيا نفوسهم لتقبل الحكم النهائي  
٢- التطور في التشريع حتى يبلغ الكمال  
٣- اختبار المكلفين باستعدادهم لقبول التحول من حكم لآخر، ورضاهم بذلك  
٤- اختبار المكلفين بقيامهم بوظيفة الشكر إذا كان النسخ إلى أثقل

## علاقة النسخ بالتخصيص<sup>(١)</sup>

أوجه الافتراق بينهما

وجه الاتفاق بينهما

- ١- التخصيص بيان أن المخصوص غير مراد باللفظ، وأن المتكلم لم يكن قد أراد بلفظه الدلالة عليه، أما النسخ فإنه يخرج ما أريد باللفظ الدلالة عليه، فالمنسوخ لم يرد التكليف به وإن كان قد أراد بلفظه الدلالة عليه، وباختصار فإن التخصيص يدل على أن ما خرج عن العموم لم يكن مراداً، والنسخ يدل على أن المنسوخ كان مراداً
- ٢- النسخ يشترط تراخيه عن المنسوخ، أما التخصيص فالعلاقة بين المخصَّص والمخصَّص - العام - كالتالي:
  - اقترانهما معاً، وذلك عند التخصيص بالصفة والشرط والاستثناء، وبقيّة المخصصات المتصلة
  - تقدم المخصَّص على المخصَّص
  - تأخر المخصَّص عن المخصَّص
- ٣- النسخ يدخل في الأمر بمأمور واحد، التخصيص لا يدخل على الأمر بمأمور واحد، لأنه لا يكون إلا من متعدد
- ٤- النسخ لا يكون إلا بخطاب، والتخصيص يجوز بأدلة العقل كالقياس والقرائن، والأدلة النقلية من كتاب وسنة
- ٥- النسخ يكون في الأحكام، ولا يدخل في الأخبار، والتخصيص يدخل الأحكام والأخبار
- ٦- النسخ لا تبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته، فيبطل الدليل المنسوخ عن العمل في مستقبل الأيام كلياً، والتخصيص تبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته، فيبقى حجة فيما بقي بعد التخصيص
- ٧- النسخ في المقطوع به لا يجوز إلا بمثله، أما التخصيص في المقطوع به فيجوز بالمقطوع به، ويجوز بالمظنون به كالقياس وخبر الواحد وسائر الأدلة
- ٨- يجوز نسخ شريعة بشرية أخرى، ولا يجوز تخصيص شريعة بشرية أخرى
- ٩- النسخ يرد على العام والخاص، والتخصيص لا يرد إلا على العام
- ١٠- النسخ قد يرفع جميع أفراد العام، وقد يرفع بعض أفرادهم، أما التخصيص فلا يكون إلا لبعض أفراد العام

- كلاهما يوجب اختصاص بعض متناول اللفظ، أي إخراج بعض ما تناوله اللفظ لغة، فكلاهما فيه قصر للحكم على بعض مشتملاته، لكن:
١. التخصيص قصر للحكم على بعض أفرادهم.
  ٢. والنسخ قصر للحكم على بعض الأزمان.

## تقسيمات النسخ<sup>(١)</sup>

الثاني: باعتبار الناسخ والمنسوخ

للسنخ باعتبار الناسخ والمنسوخ أقسام هي:

أ- نسخ القرآن الكريم:

- ١- نسخ القرآن بالقرآن، حكمه: جائز، وقد وقع فعلا
- ٢- نسخ القرآن بالسنة المتواترة، حكمه: الراجح أنه ممتنع شرعا
- ٣- نسخ القرآن بسنة الأحاد، حكمه: غير جائز شرعا

ب- نسخ السنة المتواترة:

- ٤- نسخ السنة المتواترة بالقرآن، حكمه: جائز، وليس له مثال
- ٥- نسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة، حكمه: جائز شرعا
- ٦- نسخ السنة المتواترة بسنة الأحاد، حكمه: غير جائز شرعا

ج- نسخ سنة الأحاد:

- ٧- نسخ سنة الأحاد بالقرآن، حكمه: جائز، وقد وقع فعلا
- ٨- نسخ سنة الأحاد بالسنة المتواترة، حكمه: جائز، وليس له مثال
- ٩- نسخ سنة الأحاد بسنة الأحاد، حكمه: جائز، وقد وقع فعلا

د- نسخ الإجماع:

- ١٠- نسخ الإجماع، حكمه: الإجماع لا ينسخ
- ١١- النسخ بالإجماع، حكمه: الإجماع لا ينسخ به

هـ- نسخ القياس:

- ١٢- نسخ القياس، حكمه: المنصوص على علته ينسخ، وإلا فلا
- ١٣- النسخ بالقياس، حكمه: المنصوص على علته ينسخ به، وإلا فلا

و- نسخ التنبيه:

- ١٤- نسخ التنبيه (مفهوم الموافقة)، حكمه: ينسخ
- ١٥- النسخ بالتنبيه (مفهوم الموافقة)، حكمه: ينسخ به

الأول: باعتبار وجوه النسخ في القرآن الكريم

١- ما نسخ حكمه وبقي لفظه وتلاوته، مثل:

١- قوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) البقرة: ١٨٤ ففي البداية كان يجوز للذي يطيق الصيام تركه، وتجب عليه الفدية، ونسخ هذا الحكم بقوله تعالى: (كتب عليكم الصيام) البقرة: ١٨٣، وقوله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) البقرة: ١٨٥

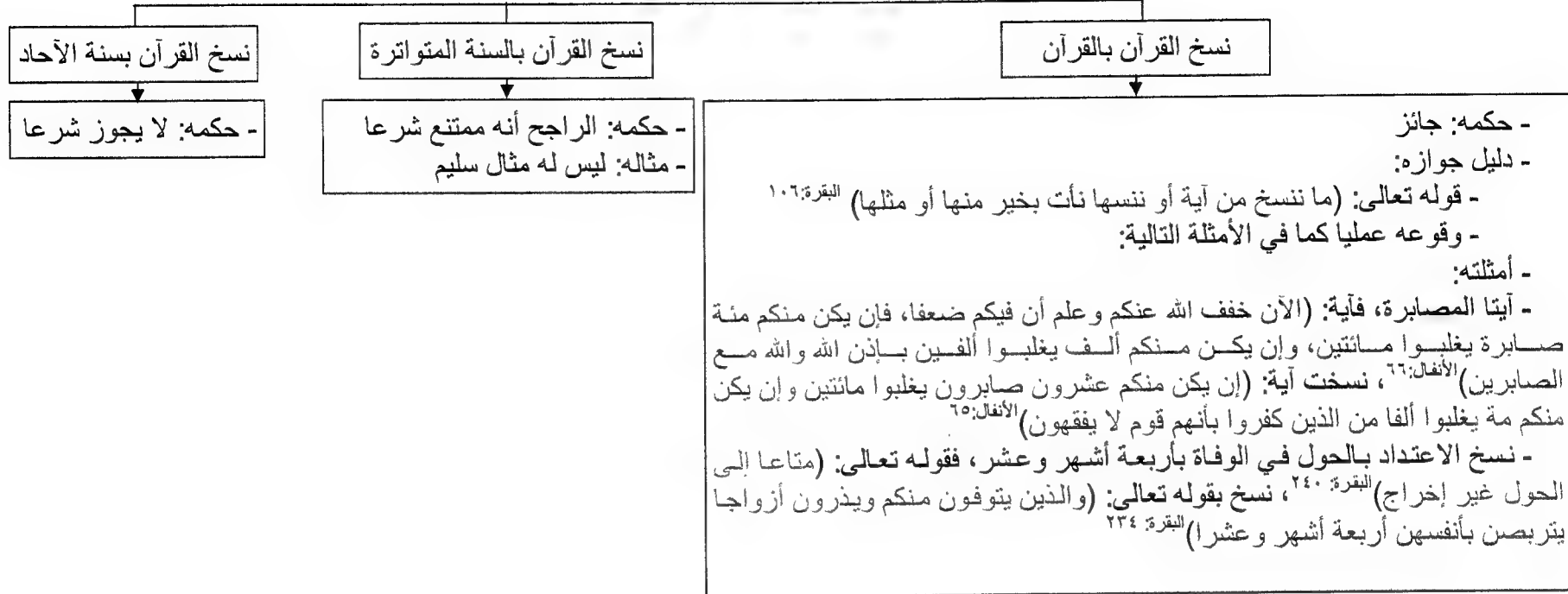
٢- قوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) البقرة: ١٨٠، نسخت هذه الآية بحديث: "إن الله أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث" (قيل: الناسخ آية الموارث)

٣- (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج) البقرة: ٢٤٩، نسخته قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) البقرة: ٢٣٤

٢- ما نسخ لفظه وبقي حكمه، مثل: حديث ابن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على منبر رسول الله ﷺ يخطب ويقول: "إن الله تعالى بعث محمدا بالحق، وأنزل عليه الكتاب، وكان مما أنزل آية الرجم، فقرأناها ووعيناها، ورجم رسول الله ﷺ، ورجمنا من بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه، فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة، أو كان حمل أو اعتراف، وأيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبت في حاشية المصحف: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم)" بخاري، مسلم، أبو داود، ترمذي، ابن ماجه، مالك، أحمد، فهذه الآية كانت في القرآن، لكنها غير موجودة الآن، فهي منسوخة تلاوة وحكمها باق

٣- ما نسخ حكمه ولفظه، مثل: نسخ التحريم بعشر رضعات، إلى التحريم بخمس رضعات، كما جاء في حديث عائشة أنها قالت: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن"، ثم نسخ بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن "مسلم، ترمذي، أبو داود، نسائي، دارمي، مالك، شافعي

## نسخ القرآن الكريم<sup>(١)</sup>



## نسخ السنة (١)

### نسخ السنة الأحاد

### نسخ السنة المتواترة

١- نسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة:

- حكمه: جائز عقلا وشرعا

- مثاله: لا يوجد مثال لذلك

٢- نسخ السنة المتواترة بسنة الأحاد:

- حكمه: لا يجوز شرعا

١- نسخ سنة الأحاد بالقرآن، وحكمه: جائز

- أمثلته:

- نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة، باستقبال الكعبة الثابت بقوله تعالى: (فول وجهك شطر المسجد الحرام، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) البقرة: ١٥٠

- نسخ تحريم المباشرة في ليالي رمضان بجواز ذلك، فقد روى البراء رضي الله عنه، قال: كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس الأنصاري كان صائما فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها: أعندك طعام؟ قالت: لا، ولكن أنطلق فأطلب لك، وكان يعمل في يومه، فغلبته عيناه، فجاءته امرأته، فلما رآته قالت: خيبة لك، فلما انتصف النهار غشي عليه، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فنزلت هذه الآية: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) البقرة: ١٨٧، ففرحوا بها فرحا شديدا، ونزل قوله تعالى: (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) البقرة: ١٨٧

- حديث البراء في صحيح البخاري، أنه لما نزل وجوب صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله، وكان رجال يخونون أنفسهم، فأنزل الله: (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم) البقرة: ١٨٧

- صالح النبي ﷺ أهل مكة عام الحديبية على أن يرد إليهم من جاءه منهم من المسلمين، وجاء أبو جندل وأبو بصير فردهما (القصة في صحيح البخاري)، ثم جاءت امرأة مهاجرة فمنع الله تعالى من ردها ونسخ ذلك بقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) إلى قوله تعالى: (فلا ترجعهن إلى الكفار) الممتحنة: ١٠، تفسير الطبري

٢- نسخ سنة الأحاد بالسنة المتواترة، وحكمه: جائز بالاتفاق

- الدليل: التواتر يوجب العلم ويقطع العذر، والأحاد يوجب الظن، ونسخ الشيء بما هو أعلى منه جائز

- مثاله: لم يقع، فليس له مثال

٣- نسخ سنة الأحاد بسنة الأحاد، حكمه: جائز بالاتفاق

- أدلة جوازه: اتحاد الرتبة: فسنة الأحاد كلها في نفس الدرجة من حيث القوة

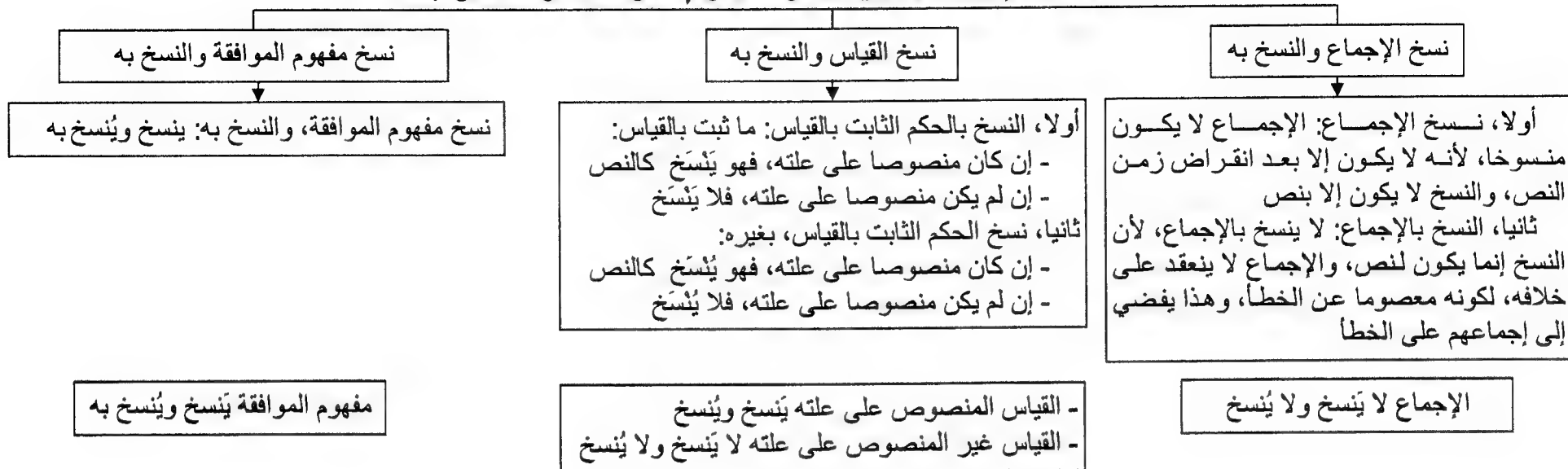
- وقوع هذا النوع عمليا، كما يتضح في الأمثلة التالية:

- أمثلته:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في شارب الخمر مرفوعا: "فإن سكر فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه" أبو داود، نسائي، ابن ماجه، أحمد، وزاد أحمد: "فأنتي رسول الله ﷺ بسكران في الرابعة فخلى سبيله"

- قوله ﷺ: "كنت نهيتكم عن النبيذ في الأوعية، فاشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا" أحمد

## نسخ الإجماع والقياس ومفهوم الموافقة، والنسخ بها<sup>(١)</sup>



## الدليل الثالث: الإجماع<sup>(١)</sup>

لغة: الاتفاق والعزم، اصطلاحاً: اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من أمور الدين



## أدلة الإجماع<sup>(١)</sup>

الإجماع الصريح حجة قاطعة عند الجمهور، وعلى ذلك ثلاثة أنواع من الأدلة:

العقل

السنة

الكتاب

١ - قوله تعالى: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين) النساء: ١٥، ووجه الدلالة من الآية: أنها توجب اتباع سبيل المؤمنين وتحرم مخالفتهم، لأن الله توعد من خالف سبيلهم بهنم، ولا يتوعد بما إلا على فعل محرم

٢ - قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) البقرة: ١٤٣

وجه الدلالة: أن الله جعل الأمة شهداء على غيرهم من الأمم، وهذا يدل على قبول قسومهم إذا اتفقوا، لأن الشاهد قوله مقبول، والشهادة تشمل الشهادة على أعمال الناس وأحكامها

٣ - قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) النساء: ٥٩

وجه الدلالة: أن الآية تدل بطريق مفهوم المخالفة على أن ما اتفقوا عليه ولم يتنازعوا فيه حق، لأنها نصت على رد المتنازع فيه إلى الله والرسول ﷺ، ففهم من ذلك أن المتفق عليه حق

- قوله ﷺ، في الأحاديث التالية:

١ - "لا تجتمع أمتي على ضلالة" ابن ماجه ترمذي

٢ - "من فارق الجماعة شبرا فقد خلع ربة الإسلام من عنقه" صحيح، أحمد، أبو داود، الحاكم

٣ - "من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية" بخاري، مسلم

٤ - "عليكم بالسواد الأعظم" أحمد وابن ماجه

٥ - "ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والمناصحة لولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين" أحمد، ترمذي، أبو داود، ابن ماجه

٦ - "إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار" ترمذي

٧ - "لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرمهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله" بخاري، مسلم، أحمد

٨ - "من أراد بحبوة الجنة فليزمت الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد" أحمد، ترمذي

وجه الدلالة من الأحاديث: أنها لم تزل ظاهرة مشهورة في الصحابة والتابعين لم يدفعها أحد من السلف والخلف، وهي وإن لم يتواتر آحادها، حصل لنا بمجموعها العلم الضروري أن النبي ﷺ أعظم شأن هذه الأمة وبين عصمتها عن الخطأ، وبالتالي يثبت أن ما اجتمعت عليه صواب، والمعتبر قوله في أمور الشرع هم العلماء المجتهدون دون غيرهم، فيكون إجماعهم معصوما من الخطأ

المجتهد يجتهد بضوابط، له حدود لا يتعداها:

- فإن كان هناك نص، فحد المجتهد الذي لا يتعداه هو: فهم النص ومعرفة ما يدل عليه

- وإن لم يوجد نص، فالحدود التي لا يتعداها المجتهد:

١ - القياس على ما فيه نص

٢ - تطبيق قواعد الشريعة ومبادئها العامة

٣ - الاستدلال بما أقامته الشريعة من دلائل مثل:

- الاستحسان

- الاستصحاب، ... الخ

٤ - أو مراعاة العرف أو المصالح المرسلة

وإذا كان اجتهد المجتهد لا بد أن يستند إلى دليل شرعي، فاتفق المجتهدين جميعا على حكم واحد في القاعدة دليل على وجود مستند شرعي، يدل قطعا على هذا الحكم، لأنه لو كان ما استندوا إليه دليلا ظنيا لاستحال عادة أن يصدر عنه اتفاق، لأن الظني مجال حتما لاختلاف العقول

## الدليل الرابع: القياس، وفيما يلي مباحثه الأساسية



أركان القياس		
(١) أصل	(٣) حكم الأصل	(٤) علة حكم الأصل
(٢) فرع		
عملية القياس: إذا ثبت أن علة حكم الأصل موجودة في الفرع، أعطينا الفرع حكم الأصل		

## أدلة القياس<sup>(١)</sup>

تعريفه: لغة: التقدير أو التسوية، اصطلاحاً: "حل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما"، وثبتت حجته بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة والعقول، كما يلي

من الكتاب	من السنة	إجماع الصحابة	المعقول
<p>أ - قوله تعالى: (فاعتبروا يا أولي الأبصار)<sup>٢</sup>، وحقيقة الاعتبار: مقايسة الشيء بغيره.</p> <p>ب - قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول)<sup>٣</sup>، وإلحاق ما لا نص فيه، بما فيه نص، لتساويهما في علة حكم النص، يعتبر من رد ما لا نص فيه لله والرسول، لأن فيه متابعة لهما في حكمهم</p> <p>ت - قوله تعالى: (قل يحییها الذي أنشأها أول مرة)<sup>٤</sup>، ففي الآية قياس إعادة الخلق بعد الفناء، على بدء الخلق</p> <p>ملاحظة: خالف الظاهرية والنظامية في حجية القياس فقالوا: القياس ليس حجة، وتشبثوا ببعض الشبهات التي لا داعي لإشغال طلبة العلم بها، خاصة أن القياس يعتبر من الأدلة المتفق عليها، وذلك لضعف الخلاف فيه</p>	<p>أ - حديث معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعثه إلى اليمن، قال له: "بم تقضي؟" قال: بكتاب الله، قال: "فإن لم تجد؟" قال: بسنة رسول الله ﷺ، قال: "فإن لم تجد؟" قال: أجتهد رأيي، فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال: "الحمد لله الذي وفق رسول الله ﷺ لما يرضي رسول الله ﷺ"، فالرسول ﷺ أقر معاذاً على أن يجتهد إذا لم يجد نصاً يقضي به في الكتاب والسنة، والاجتهاد بذل الجهد للوصول إلى الحكم، وهو يشمل القياس، لأنه نوع من الاجتهاد والاستدلال، والرسول لم يقره على نوع من الاستدلال دون نوع</p> <p>ب - قوله ﷺ: "إذا حكم الحاكم، فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإن أخطأ، فله أجر" مسلم.</p> <p>ت - قوله ﷺ: "أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته، أكان ينفعه" قالت نعم، قال: "فدين الله أحق أن يقضى" ففي الحديث قياس لدين الله على دين الخلق</p> <p>ث - قوله ﷺ: "لعمري حين سأله عن القبلية للصائم: "أرأيت لو تمضمضت؟"، فهنا قياس للقبلية على المضمضة بجامع أنهما مقدمة الفطر، ولا يفطر.</p>	<p>فقد أجمع الصحابة ﷺ على الحكم بالرأي في الوقائع الخالية عن النص، مثل:</p> <p>أ - قياسهم خلافة أبي بكر على إمامته في الصلاة، فقالوا: رضي رسول الله ﷺ لدينا، أفلا نرضاه لديننا</p> <p>ب - قول عمر لأبي موسى الأشعري: "ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنة، ثم قاييس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق"</p>	<p>والأدلة من المعقول، أظهرها ثلاثة هي:</p> <p>أ - أن الغاية المقصودة من تشريع الأحكام هي مصالح العباد، فإذا ساوت الواقعة التي لا نص فيها، الواقعة المنصوص عليها في علة الحكم، التي هي مظنة المصلحة، فإن الحكمة تقتضي تساويهما في الحكم تحقيقاً لمصلحة العباد</p> <p>ب - نصوص القرآن الكريم والسنة محدودة، ووقائع الناس وأقضيتهم غير محدودة، وبالقياس يكشف حكم الشريعة فيما لا نص فيه</p> <p>ت - القياس موافق للفطرة والمنطق السليم، فمن فهمي شراب لأنه سام، يقيس به كل شراب سام، ولا يعرف بين الناس اختلاف في أن ما جرى على أحد المثلين، يجري على الآخر ما دام لا فارق بينهما</p>

## الفرق بين القياس والاجتهاد، وأوجه تطرق الخطأ للقياس<sup>(١)</sup>

### أوجه تطرق الخطأ للقياس

- ١- كون الحكم غير مغلل: كان يغلل نقض الوضوء بلحم الخنزير، بأنه حار، فيلحق به لحم الطيس، فيجعله ناقضاً وهذا بناء على أن نقض الوضوء بلحم الخنزير ليس تعديلاً.
- ٢- ألا يصيب علة في نفس الأمر: كان لا تكون علة الربا في البر، الطعم، بالنسبة إلى من يغلل بالطعم.
- ٣- أن يقصر في بعض أوصاف العلة: كان يقول: علة القصاص "القتل العمد"، ويخلف "العدوان"، فيلزم على علة: القصاص من ولي الدم إذا اقتصر من القاتل، لأن قصاصه منه قتل عمد.
- ٤- أن يمنع للعلة وصفاً ليس منها: كما لو جعل علة وجوب الكفارة على المرافق في نماز ومسطح، كونه أعزاً من حمامة، فيلزم عليه أن جماع الخضرى ليس علة الكفارة، وهو باطل.
- ٥- أن يخطئ في خردتها في الفروع: كما لو ظن التفاح مثكلاً، فيلحقه بالبر في الربا بجامع الكيل.

### الفرق بين القياس والاجتهاد

- ١- الاجتهاد قد يكون بالنظر في العمومات وسائر طرق الأدلة وهذا ليس بقياس.
- ٢- الاجتهاد في العرف يدل على بذل الجهد، إذ من حمل خردة لا يقال: اجتهد، أما القياس فقد يكون جلياً لا يحتاج إلى استقراغ الجهد وبذل الوسع.
- ٣- لا بد في كل قياس من أصل وفرع وعلة وحكم، ولا يشترط ذلك في الاجتهاد.

## أركان القياس مع التمثيل<sup>(١)</sup>

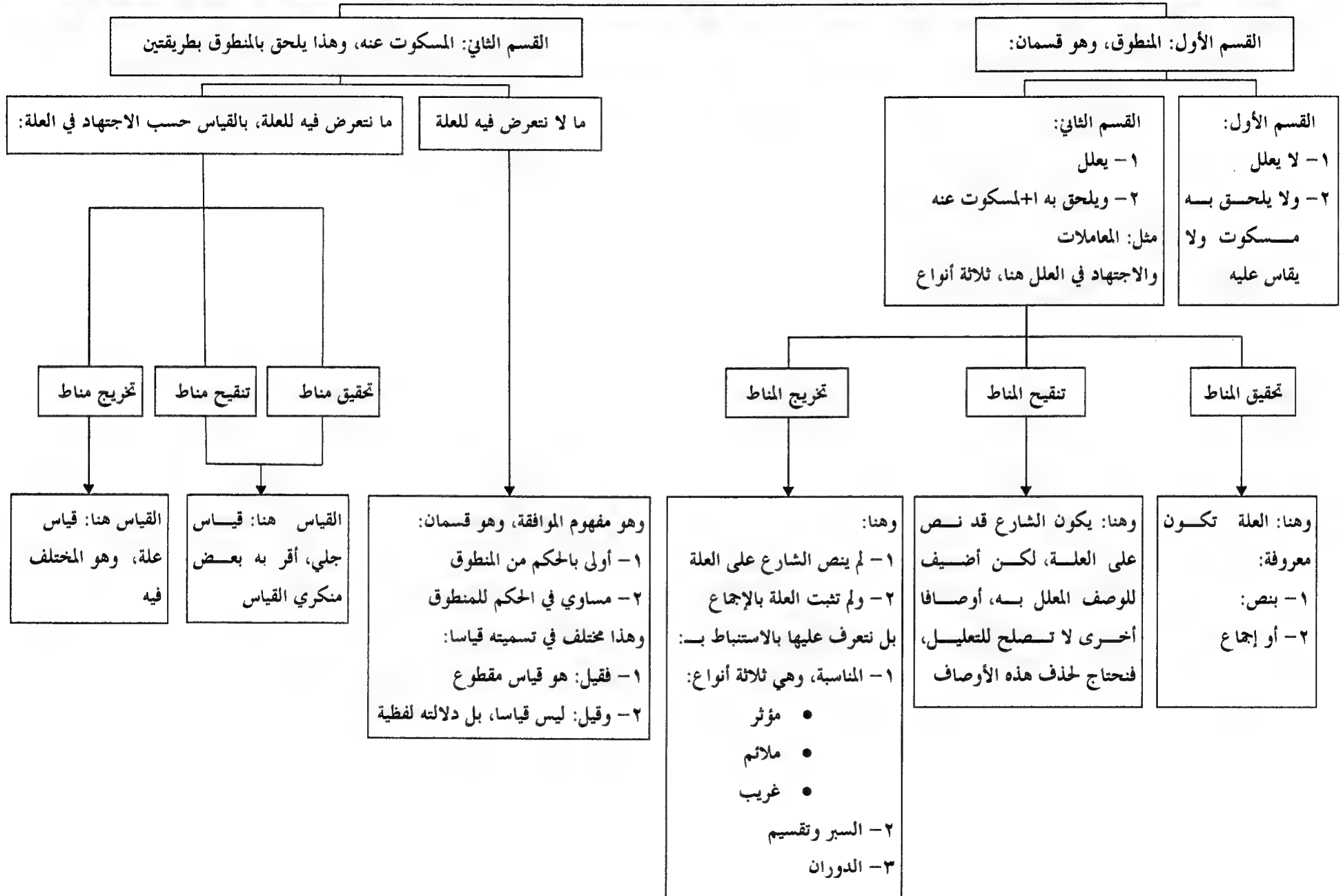
الركن لغة: الجانب الذي يستند إليه الشيء ويقوم به، الركن اصطلاحاً: ما يتم به الشيء، وهو داخل فيه. الفرق بين الركن والشرط: كلاهما يتوقف الشيء عليه، لكن الركن داخل في حقيقة الشيء، كالركوع ركن في الصلاة وهو جزء منها، أما الشرط، فهو خارج عنه، كالطهارة شرط للصلاة، وهي ليست جزء منها، وأركان القياس أربعة هي:



مثال على القياس

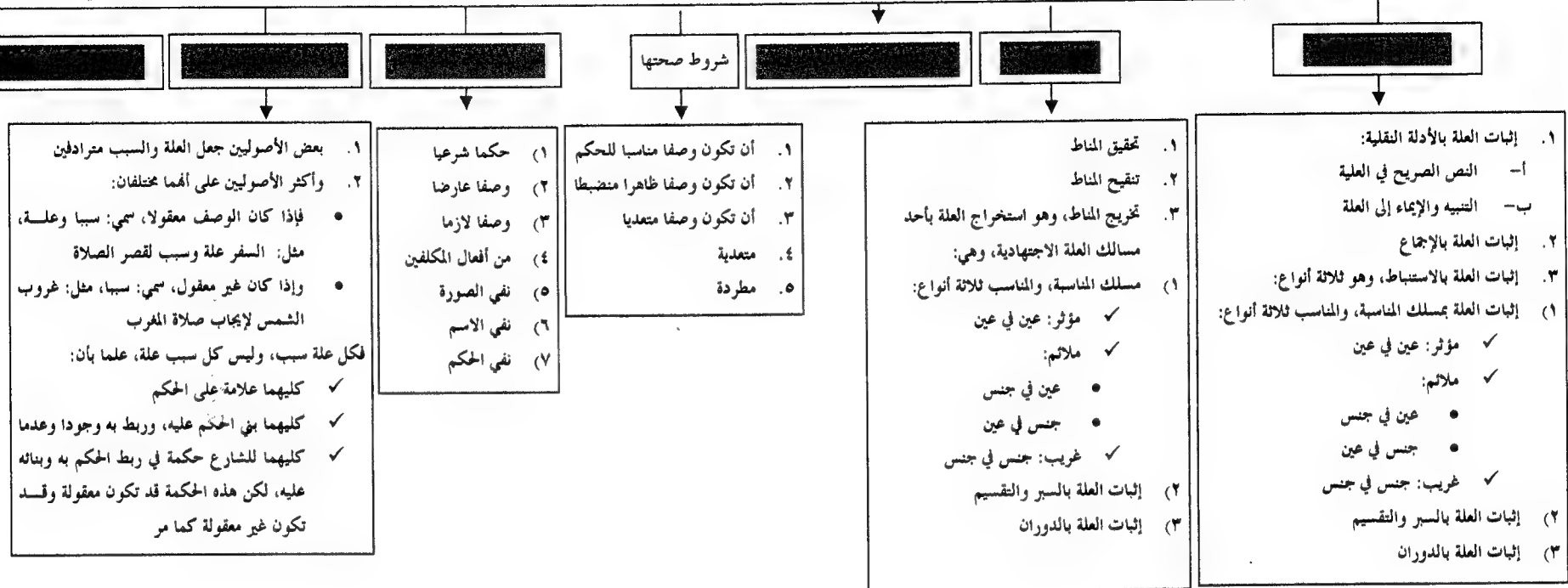
١. الأصل: شرب الخمر
  ٢. حكم الأصل: حرمة شربه
  ٣. الفرع: أي شراب مسكر من غير العنب
  ٤. العلة: الإسكار، وهي موجودة في الأصل والفرع
- النتيجة: يعطى الفرع حكم الأصل، فيحرم شربه

## الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين من حيث النطق بها، والسكوت عنها، وطرق إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به



## الركن الرابع من أركان القياس : العلة

تعريفها، هي: الوصف الجامع بين الأصل والفرع، وسميت علة لأنها غيرت حال المحل أخذاً من علة المريض، لأنها اقتضت تغير حاله، ولها عدد من المباحث، وفيما يلي أهمها:



أركان القياس		
(١) أصل	(٣) حكم الأصل	(٤) علة حكم الأصل
(٢) فرع		
عملية القياس: إذا ثبت أن علة حكم الأصل موجودة في الفرع، أعطينا الفرع حكم الأصل		

## الاجتهاد في العلة<sup>(١)</sup>

### تخريج المناط

حقيقته: هو أن ينص الشارع على حكم في محل ولا يتعرض لمناطه أصلاً، كتحريمه شرب الخمر، والربا في البر، فيستنبط المجتهد المناط بالرأي والنظر فيقول:

✓ حرم الخمر لكونه مسكراً، فيقيس عليه النبيذ.

✓ حرم الربا في البر لأنه مكيل جنس، فيقيس عليه الأرز وهذا هو الاجتهاد القياسي الذي وقع الخلاف فيه

### تنقيح المناط

حقيقته: هو أن يضيف الشارع الحكم إلى سببه فيقترون به أوصاف لا مدخل لها في الإضافة فيجب حذفها عن الاعتبار ليتسع الحكم

مثاله: قوله ﷺ للأعرابي الذي قال: "هلكت يا رسول الله. قال: "ما صنعت؟" قال: "وقعت على أهلي في ثمار رمضان، قال: "أعتق رقبة" بخاري ومسلم

فنقول: كونه أعرابياً لا أثر له وقاع الأعرابي، إذ التكاليف تعم الأشخاص

ويلحق به: من أفطر بوقاع في رمضان آخر، لعلمنا أن المناط: حرمة رمضان لا حرمة ذلك الرمضان

المقصود: أن هذا نظر في تنقيح المناط بعد معرفته بالنص لا بالاستنباط، وقد أقر به أكثر منكري القياس وأجراه أبو حنيفة في الكفارات مع أنه لا قياس فيها عنده

### تحقيق المناط

حقيقته: ما عرفت علة الحكم فيه بنص أو إجماع، فيبين المجتهد وجودها في الفرع باجتهاده

مثاله: قول النبي ﷺ في الهر: "إنها ليست بنجس إنما من الطوافين عليكم والطوافات" أبو داود والنسائي، ابن ماجه

ملاحظة: هنالك نوع آخر من تحقيق المناط، متفق عليه بين العلماء، ولا يدخل في موضوع القياس، وهو: أن تكون القاعدة الكلية متفقاً عليها أو منصوصاً عليها، ويجتهد في تحقيقها في الفرع حكمه: جائز بلا خلاف

مثاله: "قولنا في حمار الوحش: بقرة"، لقوله تعالى: "فجزاء مثل ما قتل من النعم" المائدة: ٩٥، فنقول: المثل واجب، والبقرة مثل، فتكون هي الواجب، فالأول معلوم بالنص والإجماع وهو وجوب المثلية ومنه: الاجتهاد في القبلة، فنقول: وجوب التوجه إلى القبلة معلوم بالنص أما أن هذه جهة القبلة فيعلم بالاجتهاد

## أنواع الاجتهاد في العلة



## أنواع الاجتهاد في العلة (العلة هي نفسها: المناط أو الوصف المعلن به)<sup>(١)</sup>

الاجتهاد بتخريج المناط (استخراج العلة من الأصل)

- عدد الأوصاف المنصوص عليها هنا: لا شيء، وفي هذه الحالة نحن أمام احتمالين:
- ✓ الحكم لا يعلل، ولا يقاس عليه، كالعبادات
- ✓ الحكم معلل، ويقاس عليه، لكن سكت الشارع عن علته، وهنا نجتهد في العلة
- كيفية الاجتهاد في العلة ودور المجتهد هنا:
- ✓ يجتهد المجتهد في استنباطها، لأنها لم تثبت بنص ولا إجماع
- ✓ ثم يجتهد في تحقيق هذه العلة في الفرع

الاجتهاد بتنقيح المناط (تنقيح العلة)

- عدد الأوصاف المنصوص عليها هنا: أوصاف متعددة، لكن لا يصلح للتعليل إلا واحد
- كيفية الاجتهاد في العلة ودور المجتهد هنا:
- ✓ يجتهد المجتهد في حذف الأوصاف التي لا تصلح للتعليل بها
- ✓ ثم يجتهد في تحقيقها في الفرع

الاجتهاد بتحقيق المناط (تحقيق العلة في الفرع)

- عدد الأوصاف المنصوص عليها هنا: وصف واحد
- كيفية الاجتهاد في العلة ودور المجتهد هنا:
- ✓ فقط يجتهد في تحقيقه في الفرع

القياس الناتج عن هذا اللون من الاجتهاد في العلة، وذلك بإلحاق:  
الفرع: وهو الركن الثاني في القياس  
بالأصل: وهو الركن الأول في القياس  
في الحكم: وهو الركن الثالث في القياس  
للعلة الجامعة: وهو الركن الرابع في القياس

يسمى قياساً ظنياً، لأن العلة لم تثبت بالنص، وهذا القياس المختلف فيه بين الجمهور والظاهرية

القياس الناتج عن هذين اللونين من الاجتهاد في العلة، وذلك بإلحاق:

الفرع: وهو الركن الثاني في القياس  
بالأصل: وهو الركن الأول في القياس  
في الحكم: وهو الركن الثالث في القياس  
للعلة الجامعة: وهو الركن الرابع في القياس

يسمى قياساً جلياً، لأن العلة ثبتت بالنص

### الاجتهاد في العلة

تحقيق العلة في الفرع		تحقيق المناط	
١	تنقيح العلة من الأوصاف التي لا يصلح للتعليل	١	تنقيح المناط
٢	تحقيق العلة في الفرع	٢	تحقيق المناط
١	استنباط العلة	تخريج المناط	
٢	تحقيقها في الفرع		

## أقسام الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين من حيث النطق بها والسكوت عنها، وطرق إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به



## إلحاق المسكوت بالمنطوق قسماً<sup>(١)</sup>

ما لا يحتاج فيه للتعرض للعلة، علماً بأن الاجتهاد في العلة ثلاثة أنواع هي:

ما لا يحتاج فيه للتعرض للعلة مطلقاً

ضابط هذا الجنس: ما لا يحتاج فيه إلى التعرض للعلة الجامعة، بل بنفي الفارق المؤثر، ويعلم أن ليس ثم فارق مؤثر قطعاً، وهو قسمان:

١- ما كان المسكوت أولى بالحكم من المنطوق

٢- ما كان المسكوت مساوي في الحكم للمنطوق

وهذا هو مفهوم الموافقة، واختلف في تسميته قياساً:

١- فقليل: هذا قياس، وهو قياس مقطوع به

٢- وقيل: هذا ليس قياساً، فدلالة مفهوم الموافقة، دلالة لفظية، أي أنها تحصل بطريق الفهم من اللفظ في غير محل النطق

ويكون الاجتهاد في العلة هنا بـ:

ويكون الاجتهاد في العلة هنا بـ:

ويكون الاجتهاد في العلة هنا بـ:

تحقيقها في الفرع

وأخيراً: تحقيقها في الفرع

وأخيراً: تحقيقها في الفرع

القياس هنا عند من يقول بـ: هو قياس حلي

القياس في هذه الحالة يسمى قياساً حلياً، وقد أقر به بعض منكري القياس

وهذا هو قياس العلة المختلف فيه

تحقيق المناط: وفي هذه الحالة العلة تكون معروفة:

٥- بنص:

• صريح

• ظاهر

• إيماء (سنة أنواع)

٦- أو إجماع

تنقيح المناط: وفي هذه الحالة يكون الشارع قد نص على العلة، لكن أضيف للوصف المعلن به، أوصافاً أخرى لا تصلح للتعليل، فنحتاج لحذف هذه الأوصاف، أي تنقيح الوصف الذي يصلح للتعليل، من الأوصاف التي لا تصلح للتعليل

تخريج المناط: وفي هذه الحالة:

٥- لم ينص الشارع على العلة

٦- ولم تثبت العلة بالإجماع

بل نتعرف على العلة بالرأي والاستنباط والاجتهاد، وهو ثلاثة أنواع:

٤- مناسبة: وهي ثلاثة: (مؤثر/ملائم/غريب)

٥- سبر وتقسيم

٦- دوران

استنباط العلة المعلن بها، ثم:



## إلحاق المسكوت بالمنطوق قسمان<sup>(١)</sup>

ما لا يحتاج فيه للعرض للعلة، وهو قياس باتفاق، ولهذا القياس مقدمتان ونتيجة

ما لا يحتاج فيه للعرض للعلة مطلقا، في هذا الإلحاق مقدمتان ونتيجة، مثل:

المقدمة الأولى: لا فارق بين المسكوت والمنطوق، إلا كذا  
المقدمة الثانية: لا مدخل لهذا الفارق في التأثير  
النتيجة: لا فرق في الحكم بين المسكوت عنه والمنطوق به

المقدمة الأولى: أن السكر علة التحريم في الخمر، وهذه المقدمة لا تثبت إلا بدليل شرعي:

١- ثبوته بأدلة نقلية، نص: (نص صريح في العلة، نص ظاهر في العلية، وإيحاء للعلة)  
٢- أو إجماع

٣- أو استنباط: (مناسبة: مؤثر/ ملائم/ غريب-، وسر وتقسيم، ودوران)

المقدمة الثانية: أن السكر موجود في النبيذ، وهذه المقدمة تثبت بالحس ودليل العقل والعرف وأدلة الشرع  
النتيجة: النبيذ محرم

والاجتهاد في العلة التي تثبت بالنص أو الإجماع أو الاستنباط، ثلاثة أنواع:

تحقيق المناط: هنا يجتهد المجتهد في  
استخراج ومعرفة علة الأصل،  
لأنها لم تثبت العلة بنص أو إجماع

تنقيح المناط: هنا يجتهد المجتهد في تنقية العلة  
المنصوص عليها، من الأوصاف الأخرى التي لا  
تصلح للتعليل، فيحذف ما لا يصلح للتعليل

تحقيق المناط: هنا يجتهد المجتهد في  
تحقيق علة الأصل المعروفة: بالنص  
أو الإجماع: في الفرع

ضابط هذا الجنس: ما لا يحتاج فيه إلى التعرض للعلة  
الجامعة، بل بنفي الفارق المؤثر، ويعلم أن ليس ثم فارق  
مؤثر قطعا، وهذا هو مفهوم الموافقة، وهو قسمان:

١- ما كان المسكوت أولى بالحكم من المنطوق

٢- ما كان المسكوت مساوي في الحكم للمنطوق

وهذا هو قياس المختلف فيه

القياس في هذه الحالة، يسمى قياسا حليا، وقد أقر به بعض مكري القياس

القياس هنا قياس مظنون

اختلف في تسميته قياسا، ومن قال هو قياس قال هو: قياس مقطوع

في الصفحتين التاليتين ستبحث أدلة ثبوت المقدمة الأولى، بالنص أو الإجماع أو الاستنباط

## الطريقة الأولى من طرق ثبوت العلة في المقدمة الأولى، وهي ثبوتها بأدلة نقلية، أي: بالنص، وهو ثلاثة أنواع



## توضيح الطريقة الثانية والثالثة من طرق ثبوت العلة في المقدمة الأولى وهي ثبوتها بالإجماع والاستنباط

### الطريقة الثالثة: الاستنباط

وهو ثلاثة أنواع:

١- إثبات العلة المناسبة:

والمناسبة لغة: الملاءمة، والمناسبة اصطلاحاً: أن يكون الوصف المقرون بالحكم مناسباً، أي أن يكون في إثبات الحكم عقيقه مصلحة.

والمناسبة ثلاثة أنواع:

أ- المؤثر: وهو ما ظهر تأثيره في الحكم بنص أو إجماع، وهو قسمان:

- ما ظهر تأثير عينه في عين ذلك الحكم

- ما ظهر تأثير عينه في جنس ذلك الحكم

ب- ملاتم: - ما ظهر تأثير جنسه في عين الحكم

ج- الغريب: - ما ظهر تأثير جنسه في جنس ذلك الحكم

٢- إثبات العلة بالسبب والتقسيم:

السبب لغة: الاختبار، والسبب اصطلاحاً: اختبار الوصف في صلاحيته وعدمها للتعليل به

التقسيم لغة: التجزئ والتفريق، والتقسيم اصطلاحاً: حصر الأوصاف المحتملة للتعليل

٣- الدوران أو الدوران الوجودي والعدمي، أو الطرد والعكس:

الدوران لغة: من دار بمعنى: طاف، واصطلاحاً: أن يوجد الحكم عند وجود الوصف أو

العلة، وأن يعدم الحكم عند عدم الوصف أو العلة.

### الطريقة الثانية: الإجماع

وهو نوعان:

١. أن يجمع العلماء على علية وصف معين بذاته.

مثل: إجماع العلماء على أن "الصغر" علة لثبوت الولاية على الصغير في التصرف بماله.

٢. أن يجمع العلماء على أصل التعليل، مع الاختلاف في عين العلة

مثل: إجماع العلماء على أن تحريم الربا في البر معلل بوصف من

الأوصاف، مع أنهم اختلفوا في العلة بعينها:

- فبعضهم ذهب إلى أن العلة الطعم.

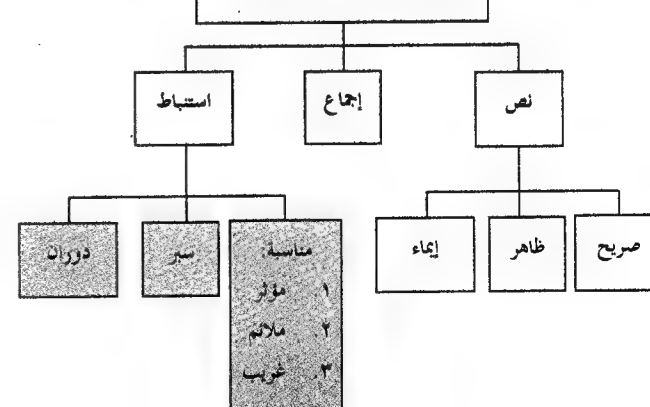
- وبعضهم ذهب إلى أنه الادخار.

- وبعضهم ذهب إلى أنه الوزن.

### الطريقة الأولى: النص

وضحت في اللوحة السابقة

### طرق ثبوت العلة في المقدمة الأولى



## الأشياء التي يمكن التعليل بها

يجوز أن تكون العلة مما يلي

تعليل الحكم الثبوتي والحكم العدمي بالنفي والإثبات

صور تعليل الحكم بعنتين، وحكمه

الصورة الأولى: أن يعلل الحكم الواحد بعنتين أو أكثر، بأن يثبت الحكم بكل واحدة منفردة، كالبول والغائط والتقبيل بالنسبة إلى نقض الوضوء حكمها:

١. في العلل المنصوصة: لا خلاف فيها

٢. في العلل المستنبطة: يختلف فيها  
الصورة الثانية: أن يكون الحكم معللا بمجموع العنتين، لا إحداهما بعينها، كمن بال ولمس في وقت واحد، فعلة نقض وضوئه بمجموعهما، لا أحداهما بعينها حكمها: الجمهور على جواز ذلك بشرط: أن تكون منصوصة لا مستنبطة

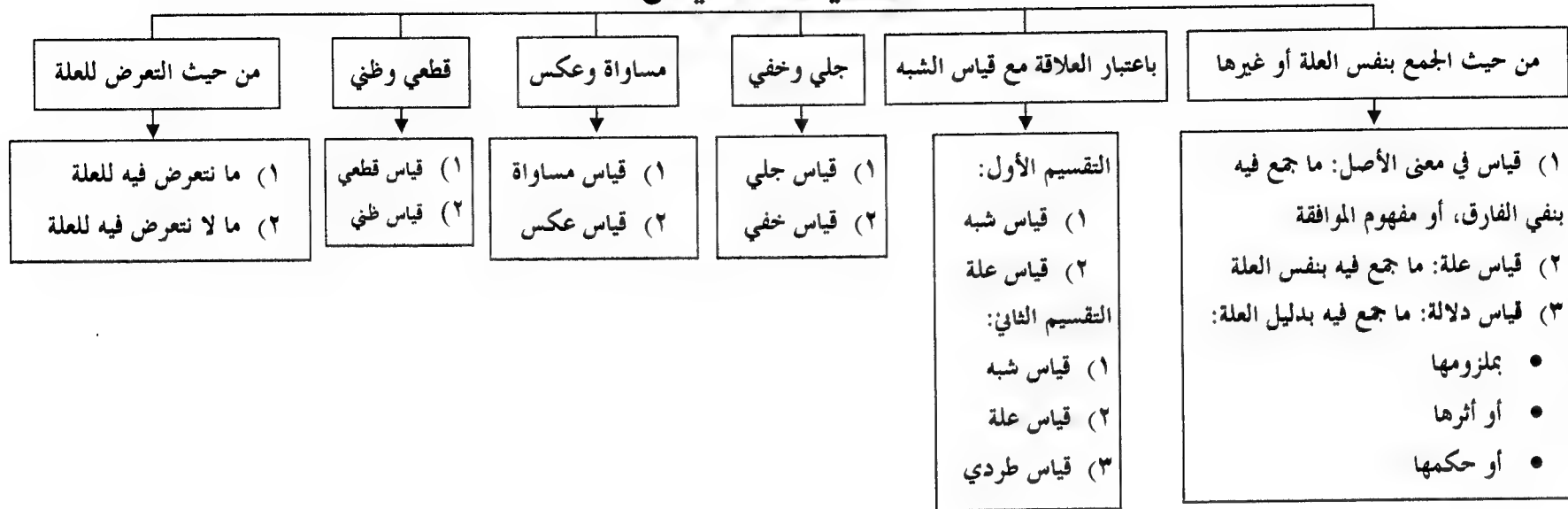
١. تعليل الحكم العدمي بالوصف الوجودي حكمه: جائز بالاتفاق  
مثاله: عدم نفاذ تصرف الخجور عليه، بعله الحجر

٢. تعليل الحكم العدمي بالوصف العدمي حكمه: جائز عند الجمهور  
مثاله: تعليل عدم نفاذ التصرف بالنسبة للمجنون، بعله عدم العقل

٣. تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي حكمه: جائز عند الجمهور  
مثاله: عدم السبب الشرعي الناقل للملك، موجب لحمة الانتفاع بما وضعت اليد عليه

- (١) حكما شرعيا، مثل: بطل بيع الخمر لأنه يحرم الانتفاع به، فحرمة الانتفاع حكم شرعي، قاس عليه بطلان بيعه وهو حكم شرعي
- (٢) وصفا عارضا، مثل: الشدة في الخمر، فإن اشتد الشراب صار حمرا فحرم، وإلا فلا يكون حمرا
- (٣) وصفا لازما، مثل: تعليل إجبار الصغيرة على النكاح بالصغر، وتعليل تحريم الربا في البر بالطعم، وفي الذهب بالتقديرة
- (٤) من أفعال المكلفين، مثل: قطعت يده لأنه سرق، واقتص منه لأنه قتل عمدا عدوانا
- (٥) وصفا مجردا: الكيل علة لتحريم الربا في البر
- (٦) وصفا مركبا من أوصاف كثيرة:
  - علة وجوب القصاص بالقتل كونه: قتلا، عمدا، عدوانا
  - الاقليات والادخار علة لتحريم الربا في البر
- (٧) نفي الصورة، مثل: ليس بمكيل فلا يمتنع فيه ربا الفضل
- (٨) نفي الاسم، مثل: ليس بتراب، فلا يجوز التيمم به
- (٩) نفي الحكم، مثل قولهم في الخمر: لا يجوز بيعه، فلا يجوز رهنه

## تقسيمات القياس



## تقسيم القياس من حيث الجمع بين الأصل والفرع بنفس العلة أو غيرها

يقسم القياس من حيث الجمع بين الأصل والفرع، إلى ثلاثة أقسام هي:



## تقسيمات القياس، من حيث كونه قياس شبه أو غير ذلك

الشبه لغة: المثل

الشبه اصطلاحاً: اختلف في قياس الشبه على معنيين، ومن كل معنى من هذين المعنيين، نصل إلى تقسيم من تقسيمات القياس، كما يتضح مما يلي:

التقسيم الثاني: قياس الشبه وقياس العلة وقياس الطرد

التقسيم الأول: قياس الشبه وقياس العلة

المعنى الثاني لقياس الشبه: الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتماله على حكمة الحكم من جلب المصلحة، أو دفع المفسدة

وقياس الشبه في هذه الحالة: قسم لـ: قياس العلة وقياس الطرد:

فقياس العلة يراد به: أن نعلم الوصف، ويغلب على ظننا اشتمال ذلك الوصف على مناسبه للحكم، وذلك لأن تلك المناسبة ثابتة ووقفنا عليها بالأدلة والإمارات

مثل: مناسبة الزنا للحد، السرقة للقطع، والشدة لتحريم الخمر

وقياس الطرد يراد به: وهو ما لا يتوهم فيه مناسبة أصلاً، لعدم الوقوف عليها بعد البحث التام من إلفنا من الشارع أنه لا يلتفت إليه في حكم ما

مثل: الطول، القصر، البياض، السواد، الخ

وقياس الشبه، وهو بين القسمين الأولين، ويراد به: "الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتماله على حكمة الحكم من جلب المصلحة، أو دفع المفسدة"، ففي هذا القياس نتوهم اشتماله على مصلحة الحكم، ويظن أنه مظنتها وقالها من غير اطلاع على عين المصلحة، مع عهدنا اعتبار الشارع له في بعض الأحكام

مثل: الجمع بين مسح الرأس ومسح الخف في نفي التكرار بوصف كونه مسحاً، والجمع بينه وبين الأعضاء المغسولة في التكرار بكونه أصلاً في الطهارة

المعنى الأول لقياس الشبه: أن يتردد الفرع بين أصلين: حاطر ومبيح، ويكون شبهه بأحدهما أكثر، نحو: أن يشبه المبيح في ثلاثة أوصاف، ويشبه الحاطر في أربعة، فنلحقه بأشبههما به

مثاله: تردد العبد بين الحر والبهيمة، في قضية التملك:

فمن لا يملكه قال: حيوان يجوز بيعه، ورهنه، وهبته، وإجارته، وأرثه، أشبه الدابة ومن يملكه قال: يثاب، ويعاقب وينكح ويطلق وكلف، أشبه الحر

وقياس الشبه في هذه الحالة: قسم لـ: قياس العلة، الذي يقصد به هنا: عدم تردد الفرع بين أصلين، بل شبهه بأصل واحد فقط يلحق به

## تقسيم القياس، من حيث الجلاء والخفاء

قياس خفي

- بناء على الأقوال في القياس الجلي، فإن القياس الخفي هو:
- ما لم تكن العلة معروفة فيه بالنص أو بالإجماع، بل عرفت بالاجتهاد (١) مثل قياس الأرز على القمح في جريان الربا فيه
  - أو ما لم يكن المسكوت عنه أولى بالتحكم من المنطوق به (١) مثل: قياس الأرز على القمح في جريان الربا فيه

قياس جلي

اختلف في معناه على قولين:

١. ما كانت العلة فيه معروفة بنص أو إجماع
  ٢. بعض العلماء يجعل منه مفهوم الموافقة، أي: أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به، بأن يوجد فيه المعنى الذي في المنطوق وزيادة
- مثاله: قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف) الإسراء ٢٣
- أ- حرم قول أف للوالدين
  - ب- والعلة: الإيذاء
  - ت- فقياس عليه العلماء: شتم الوالدين، وضربها وقتلهما
- فهذا القياس جلي، لأن المعنى الذي شرع حكم المنطوق به لأجله، وهو الإيذاء، وجسد في المسكوت عنه وزيادة

## تقسيم القياس من حيث: المساواة والعكس، أو من حيث: إثبات الحكم أو إثبات نقيضه

قياس عكس:

حقيقته: إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع، لافتراقهما في علة الحكم، مثل قوله ﷺ: "وفي بضع أحدكم له صدقة"، قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته ويؤجر؟ قال: "أرايتم لو وضعها في حرام؟" قالوا: نعم، قال: "فمعه"، أي كما أنه إذا وضعها في حرام يأثم، كذلك إذا وضعها في حلال يؤجر

قياس مساواة

حقيقته: إثبات مثل حكم الأصل في الفرع، سواء كان:

- على جهة الإيجاب، مثل: قياس الضرب على التأفف، في التحريم بجامع الإيذاء في كل منهما
- أم على جهة النفي، مثل: قياس الكلب على الخنزير في حرمة البيع، بجامع النجاسة في كل منهما
- أو كان على سبيل العلم، مثل: قياس الضرب على التأفف، في التحريم بجامع الإيذاء في كل منهما
- أو كان على سبيل الظن، مثل: قياس التفاح على البر في حرمة الربا، بجامع الطعم

## تقسيم القياس، من حيث القطع والظن

قياس ظني

- تعريفه: ما كانت مساواة الفرع للأصل غير مقطوع بها
- وفي هذا القياس نتعرض للجامع، فنيبته، ونبين وجوده في الفرع، وهذا متفق على تسميته قياسا
- مثاله: قياس النبيذ على الخمر في التحريم لعلّة الإسكار

قياس قطعي

- تعريفه: ما كانت مساواة الفرع للأصل مقطوع بها
- أقسامه:
  - ١) أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به (مفهوم الموافقة)، ولا يكون مقطوعا به حتى يوجد فيه المعنى الذي في المنطوق وزيادة، مثاله: قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف) <sup>الإسراء</sup>٢٣، حرم قول أف للوالدين، والعلّة: الإيذاء، فقياس عله العلماء: شتم الوالدين، وضربهما وقتلهما، فهذا القياس قطعي، لأن المعنى الذي شرع حكم المنطوق به لأجله، وهو الإيذاء، وجد في المسكوت عنه وزيادة
  - ٢) أن يكون المسكوت عنه مثل المنطوق، مثل: قياس العبد على الأمة في عقوبة الزنا التي ثبت بقوله تعالى: (فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب) <sup>النساء</sup>٢٥، فلا دخل للذكورة والأنوثة في ذلك، وهذا يسمى: قياسا مساويا

## تقسيم القياس من حيث التعرض للعلّة

ما نتعرض فيه للعلّة

- حقيقته: ما كانت مساواة الفرع للأصل غير مقطوع بها، بل تغلب على الظن
- وفي هذا القياس نتعرض للجامع، فنيبته، ونبين وجوده في الفرع، وهذا متفق على تسميته قياسا
- مثاله: قياس النبيذ على الخمر في التحريم لعلّة الإسكار

ما لا نتعرض فيه للعلّة

- حقيقته: ما كانت مساواة الفرع للأصل مقطوع بها
- أقسامه:
  - ١) أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به (مفهوم الموافقة)، ولا يكون مقطوعا به حتى يوجد فيه المعنى الذي في المنطوق وزيادة، مثاله: قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف) <sup>الإسراء</sup>٢٣، حرم قول أف للوالدين، والعلّة: الإيذاء، فقياس عله العلماء: شتم الوالدين، وضربهما وقتلهما، فهذا القياس قطعي، لأن المعنى الذي شرع حكم المنطوق به لأجله، وهو الإيذاء، وجد في المسكوت عنه وزيادة
  - ٢) أن يكون المسكوت عنه مثل المنطوق، مثل: قياس العبد على الأمة في عقوبة الزنا التي ثبت بقوله تعالى: (فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب) <sup>النساء</sup>٢٥، فلا دخل للذكورة والأنوثة في ذلك، وهذا يسمى: قياسا مساويا

## أقسام المستثنى من قاعدة القياس، والأقيسة السبعة المختلف فيها

سبعة أقيسة مختلف في جريان القياس فيها

أقسام المستثنى من قاعدة القياس

١. القياس في الحدود، مثل: قياس اللانط على الزاني في وجوب الحد، بجامع إيلاج فرح محرم في فرج مشتهى طبعاً محرماً شرعاً
٢. القياس في الكفارات، مثل: اشتراط الإيمان في رقبة كفارة الظهار واليمين قياساً على كفارة القتل الخطأ، بجامع أن الكل كفارة.
٣. القياس في التقادير، مثل: جعل أقل الصداق ربع دينار عند من اشترط ذلك، قياساً على قطع اليد في السرقة، بجامع أن كلا منهما في استحابة عضو
٤. القياس في الرخص، مثل: يرخص في بيع العرايا للحاجة، فيقاس العنب على الرطب إذا كان في معناه
٥. القياس في الأسباب، مثل: النبي ﷺ جعل الغصب سبباً لمنع القاضي من القضاء، فيقاس عليه الجوع، فيجعل سبباً لمنع القضاء
٦. القياس في الشروط، مثل: قياس استقصاء الأوصاف في بيع الغائب، على الرؤية عند من يقول بذلك
٧. القياس في الموانع، مثل: قياس نسيان الماء في الرجل على المانع من استخدامه حساً كالسبع واللص في صحة الصلاة بالتميم عند من يقول بذلك

✓ ما عقل معناه:

○ حكمه: يصح القياس عليه إذا وجدت العلة فيه

○ مثاله:

- استثناء العرايا للحاجة، فقد يقاس العنب على الرطب في ذلك إذا تبين أنه في معناه
- إباحة أكل الميتة للمضطر صيانة لحياته، يقاس عليه بقية المحرمات إذا اضطر إليها

✓ ما لا يعقل معناه:

○ حكمه: لا يصح فيه القياس

○ مثاله:

- شهادة خزيمة.
- وقوله ﷺ "لا يبرء لأبي بردة: "اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك" بخاري ٩٥٥، مسلم ١٩٦١

## قواعد القياس

المقصود بالقواعد: جمع قاذح، وهو: ما يقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها، وهي عبارة عن مجموعة من الاعتراضات على دليل القياس، وهي ليست موجهة لمشروعية القياس، بل هي اعتراض محدد على الاستدلال بالقياس في مسألة محددة، ممن يرى عدم صحة الاستدلال في تلك المسألة خاصة فقط، وقد يعترض ببعضها على غير دليل القياس المناهج في معالجتها: هناك منهجان: الأول للجمهور، والثاني للحنفية، وما يعرض تاليا هو وفق مذهب الجمهور عدد القواعد على منهج الجمهور: اختلف فيه، فقليل: أربعة، وقليل: ستة، وقليل: عشرة، وقليل: اثنا عشر، وقليل: خمسة وعشرون، وفيما يلي تعريف موجز لأشهرها:

السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر

الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس

- ٧) النقص، ويقدح في العلة فقط، وهو: وجود الوصف المعلن به دون الحكم
- ٨) القول بالموجب، يقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: تسليم المعارض دليل الخصم، مع بقاء التزاع في الحكم، وذلك بجعل الدليل الذي سلمه ليس محل التزاع
- ٩) القلب، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: أن يثبت المعارض نقض حكم المستدل بعين دليل المستدل، فينقلب دليله حجة عليه لا له
- ١٠) عدم التأثير والفرق وهو: عدم تأثير الوصف في الحكم، وضابطه: أن يذكر في الدليل ما يستغني عنه
- ١١) المعارضة، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهي: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم عليه دليله
- ١٢) التركيب، ويقدح في العلة فقط: والقياس المركب هو مركب الأصل ومركب الوصف، وهما داخلان في المنع، لأن مركب الأصل يمنع المعارض فيه كون الوصف علة، ومركب الوصف يمنع فيه وجود الوصف

- ١) الاستفسار وهو: طلب تفسير اللفظ إذا كان فيه إجمال أو غرابة
- ٢) فساد الاعتبار، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: مخالفة الدليل لنص أو إجماع
- ٣) فساد الوضع، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: أن يكون الدليل على غير الهيئة الصالحة لأخذ الحكم منه
- ٤) المنع ومواقفه أربعة:
  - a. منع حكم الأصل
  - b. منع وجود ما يدعيه علة في الأصل
  - c. منع كونه علة
  - d. منع وجوده في الفرع
- ٥) التقسيم، ويقدح في كل دليل، قياس أو غيره، وهو: أن يحتل لفظ مورد في الدليل معنيين أو أكثر بحيث يكون مترددا بين تلك المعاني
- ٦) المطالبة وهي: منع كون الوصف علة الحكم

## ترتيب الأدلة<sup>(١)</sup>

### قواعد في الاستدلال

- ١- إذا اتفقت الأدلة من كتاب وسنة وإجماع وقياس، على حكم، وجب إثباته
- ٢- إذا انفرد أحد الأدلة من كتاب وسنة وإجماع وقياس، في حكم وجب إثباته
- ٣- إذا تعارضت الأدلة، وكانت متساوية في القوة، فإن على المجتهد أن يتبع الخطوات التالية:
  - (١) الجمع بين الدليلين
  - (٢) نسخ أحد الدليلين بالآخر
  - (٣) ترجيح أحد الدليلين على الآخر
  - (٤) التوقف أو التخيير (خلاف بين العلماء)
- ٤- لا يمكن أن يحصل تعارض بين دليلين قطعيين
- ٥- لا يمكن أن يحصل تعارض بين دليل قطعي وظني
- ٦- القرآن الكريم هو أعظم الأدلة، ولا يعني البحث عن حكم لمسألة في الإجماع قبل القرآن وفق رأي ابن قدامة وغيره من العلماء، أن الإجماع مقدم على القرآن، إنما يشير ذلك إلى أن الآية قد نسخت، أو أن معناها مؤول، وبالتالي فالإجماع المقدم هو الإجماع القطعي، لا الإجماع الظني، وإلا فلو أجمع الخلق من إنس وجن وسواهم على مخالفة كتاب الله، لقدّم كتاب الله تعالى

### ترتيب الأدلة

- إذا عرض مجتهد مسألة، عليه أن يبحث عن دليها وفق الترتيب التالي:
- أ- رأي ابن قدامة في الروضة:
    - ١- الإجماع، فإن وجده لم يحتج إلى النظر في سواه، فإن خالفه كتاب أو سنة علم أن ذلك منسوخ أو متأول
    - ٢- الكتاب والسنة المتواترة، وهما رتبة واحدة، لأن ثبوتهما قطعي
    - ٣- أخبار الآحاد
    - ٤- القياس
  - ب- رأي ابن تيمية، وغيره من العلماء أن ترتيب الأدلة كما يلي:
    - ١- القرآن الكريم
    - ٢- السنة المطهرة
    - ٣- الإجماع
    - ٤- القياس

### الأصل في ترتيب الأدلة

حديث معاذ لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، وقال له: "إذا عرض لك قضاء فبم تقض؟" قال: بكتاب الله، قال: "فإن لم تجد؟" قال: بسنة رسول الله، قال: "فإن لم تجد؟" قال: أجتهد رأيي ولا آلو

## تعارض الأدلة

تعريف التعارض: - لغة: التمانع - اصطلاحاً: أن يقتضي أحد الدليلين خلاف ما يقتضيه الآخر



## العمل عند تعارض الأدلة<sup>(١)</sup>



(١) روضة الناظر لابن قدامة: ٤١٢، الأصول لابن عثيمين: ٥٦، الواضح للأشقر: ١٩٣

## جهات الترجيح بين الأحاديث المتعارضة<sup>(١)</sup>

معنى الترجيح: أن يقتزن أحد الدليلين المتعارضين بما يوجب العمل به، وإهمال الآخر، ويحصل الترجيح بين الأحاديث من ثلاثة أوجه:

### ١- الترجيح لأمر يعود إلى السند

وهو في أمور منها:

- ١- يرجح الأكثر رواة على الأقل
- ٢- ترجيح الأضبط
- ٣- ترجح رواية الأورع والأتقى
- ٤- ترجيح رواية الصحابي صاحب الواقعة
- ٥- ترجيح رواية من باشر القصة، كتعارض رواية أبي رافع: "تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو حلال، وكنت السفير بينهما"، مع رواية ابن عباس، فالمباشر أحق بالمعرفة من الأجنبي، ولذلك قدم الصحابة أخبار النبي ﷺ، في صحة صوم من أصبح جنباً، وفي وجوب الغسل من التقاء الختانين بدون الإنزال، على خبر من روى خلاف ذلك
- ٦- ترجيح الخبر المتفق على رفعه، إذا كان الثاني مختلفاً في وقفه على الراوي
- ٧- يرجح المتصل، على المرسل
- ٨- ترجيح ما سلم سنده على ما في سنده اضطراب
- ٩- ترجيح ما له شواهد، على ما لا شاهد له

### ٢- الترجيح لأمر يعود إلى المتن

ويكون ذلك بأمور هي:

- ١- ترجيح الخبر الناقل عن حكم الأصل، فالموجب للعبادة أولى من النافي لها
- ٢- يقدم المثبت على النافي
- ٣- تقديم الخبر الذي يحرم على المبيح
- ٤- يقدم النهي على الأمر
- ٥- يقدم الأقرب إلى الاحتياط
- ٦- يقدم النص على الظاهر
- ٧- يقدم الظاهر على المؤول
- ٨- يقدم المنطوق على المفهوم
- ٩- يقدم العام الذي لم يخص، على العام المخصص
- ١٠- تقدم الحقيقة على المجاز
- ١١- يقدم القول على الفعل

### ٣- الترجيح لأمر خارج عن السند والمتن

ويكون ذلك بأمور:

- ١- أن يشهد القرآن بوجوب العمل وفق الخبر  
مثل: حديث التغليس بالصبح، وهو "أن نساء مؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حيث يقضين الصلاة، لا يعرفهن أحد من الغلس"، فهذا الحديث قدم على حديث الإسفار بصلاة الفجر، وهو قوله ﷺ "أسفروا بالصبح فإنه أعظم للأجر"، لأن الأول يوافق قوله تعالى: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة) آل عمران: ١٣٣
- ٢- أن تشهد السنة بوجوب العمل على وفق الخبر
- ٣- أن يشهد الإجماع بوجوب العمل على وفق الخبر
- ٤- أن يعضد الخبر قياس
- ٥- أن يعمل بالخبر الخلفاء
- ٦- أن يوافق الخبر قول صحابي
- ٧- أن يكون الخبر سليماً عن التعارض، والثاني نقل عن الراوي خلافه، فتعارض روايته

(١) روضة الناظر لابن قدامة: ٤١٢، الأصول لابن عثيمين: ٥٦، الواضح للأشقر: ١٩٣، الإتحاف للنملة: ٢٠٥/٨

## جهات الترجيح بين الأقيسة المتعارضة<sup>(١)</sup>

### وجوه الترجيح بين الأقيسة

- ١- موافقة العلة لدليل آخر من: - كتاب - أو سنة - أو قول صحابي - أو خبر مرسل
- ٢- أو تكون إحدى علتين ناقلة عن الأصل (كما قيل في ترجيح الخبر)
- ٣- أن تقتضي إحدى علتين الحظر، والعلّة الأخرى تقتضي الإباحة
- ٤- إذا كانت إحدى علتين مسقطه للحد، والأخرى تثبته
- ٥- إذا كانت إحدى علتين تقتضي العتق، والأخرى تقتضي الرق
- ٦- إذا كانت إحدى علتين تقتضي خفة حكمها والأخرى تقتضي عدم خفته
- ٧- إذا كانت إحدى علتين حكما والآخر وصفا حسيا، ككونه قوتا أو مسكرا
- ٨- ترجيح العلة إذا كانت أقل أوصافا
- ٩- ترجيح العلة بكثرة فروعها
- ١٠- ترجيح العلة بعمومها
- ١١- ترجيح العلة المنتزعة من أصول، على المنتزعة من أصل واحد
- ١٢- ترجيح العلة المطردة المنعكسة على ما لا ينعكس
- ١٣- ترجيح العلة المتعدية على القاصرة
- ١٤- ترجيح العلة إذا كانت وصفا، على ما كانت اسما، لأنه متفق على الوصف، ومختلف في الاسم
- ١٥- ترجيح ما كان إثباتا على ما كان نفيا
- ١٦- ترجيح العلة المردودة إلى أصل قاس الشارع عليه، كقياس الحج على الدين في أنه لا يسقط بالموت، أولى من قياسهم على الصلاة، لتشبيه النبي ﷺ، الحج بالدين، في حديث الخثعمية
- ١٧- ترجيح العلة المتفق على أصلها، على العلة المختلف في أصلها
- ١٨- ترجيح كل علة قوي أصلها:
  - أ- كان يكون أصلها لا يحتمل النسخ، والآخر يحتمل
  - ب- أو يكون أصلها ثبت بروايات كثيرة، والآخر برواية واحدة
  - ج- أو يكون أصلها ثبت بنص صريح، والآخر بتقدير أو إضمار
  - د- أو يكون أصلها أصلا بنفسه، والآخر أصلا لآخر
  - هـ- أو يكون أصلها اتفق على تعليله، والآخر اختلف فيه
  - و- أو يكون أصل إحدى علتين واضحا جليا معينا ومفسرا، والآخر ليس معينا
  - ز- أو يكون أصل إحدى علتين مغيرا للنفي الأصلي، والآخر مبقيا عليه
- ١٩- ترجيح العلة المؤثرة على الملازمة، والملازمة على الغريب، والمناسبة على الشبهية

### مقدمات في الترجيح بين الأقيسة

- ١- يرجح القياس بما يرجح به الخبر، ومن المعلوم أن القياس له أربعة أركان هي:
  - (١) الأصل
  - (٢) الفرع
  - (٣) حكم الأصل
  - (٤) العلة
- ٢- ركن القياس المعتبر في عملية الترجيح: هو العلة، وهي الركن الرابع من أركان القياس (علما بأن بعض الأصوليين يرى الترجيح بين الأقيسة من خلال بقية أركان القياس)
- ٣- الترجيح بين علل الأقيسة يكون: بما يرجح به الخبر
- ٤- معنى الترجيح هنا: تقوية إحدى علتين على الأخرى، ويكون ذلك من وجوه، كما يظهر في القائمة المجاورة

(١) روضة الناظر لابن قدامة: ٤١٢، الأصول لابن عثيمين: ٥٦، الإتحاف للنملة: ٢٠٥/٨

## ثانياً، الأدلة الشرعية المختلف فيها:

### - المبحوثة في هذا الكتاب:

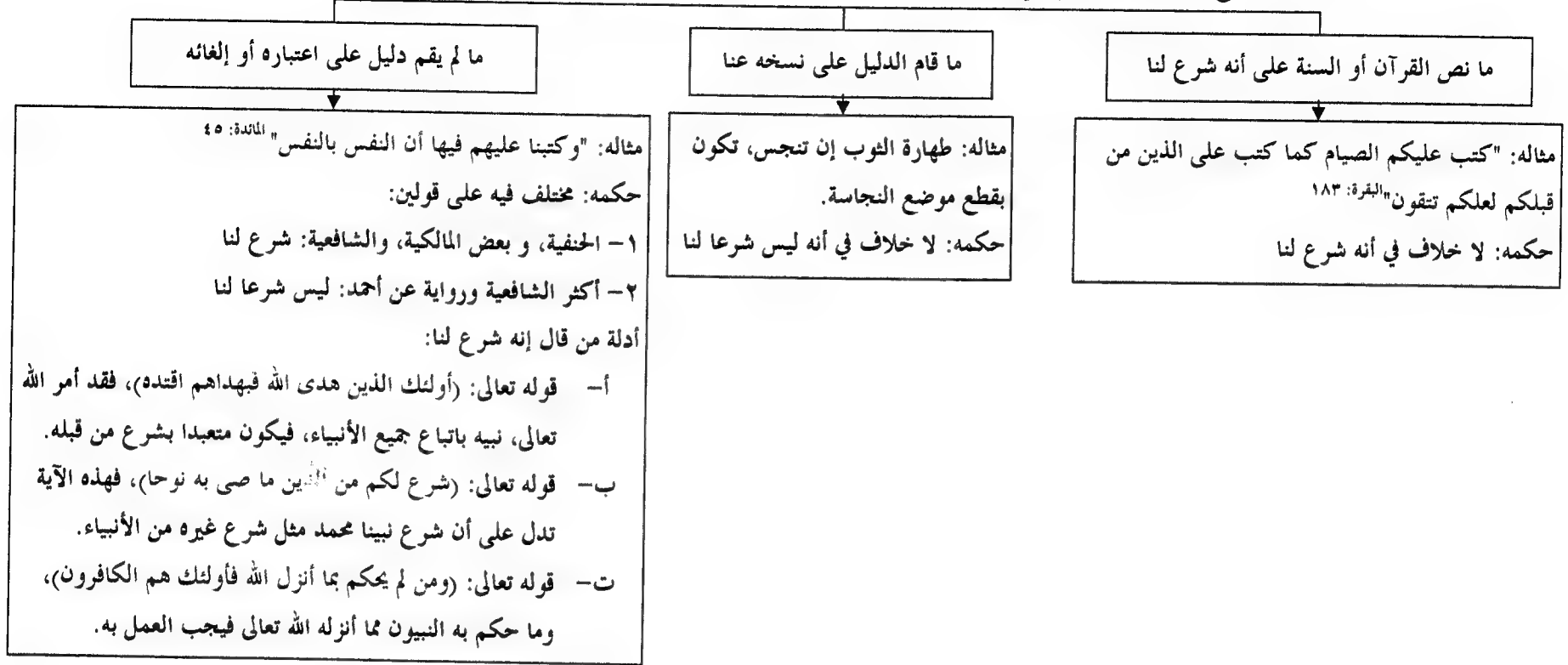
١. الدليل الخامس: شرع من قبلنا
٢. الدليل السادس: مذهب الصحابي
٣. الدليل السابع: المصالح المرسلة (الاستصلاح)
٤. الدليل الثامن: الاستحسان
٥. الدليل التاسع: العرف
٦. الدليل العاشر: الاستصحاب

### - غير المبحوثة في هذا الكتاب:

١. سد الذرائع للمحرمات
٢. فتح الذرائع للواجبات
٣. إجماع أهل المدينة
٤. إجماع العشرة
٥. إجماع الخلفاء الأربعة
٦. قياس العكس
٧. الأخذ بأخف الضررين
٨. فقد الشرط
٩. وجود المانع، ... وغيرها

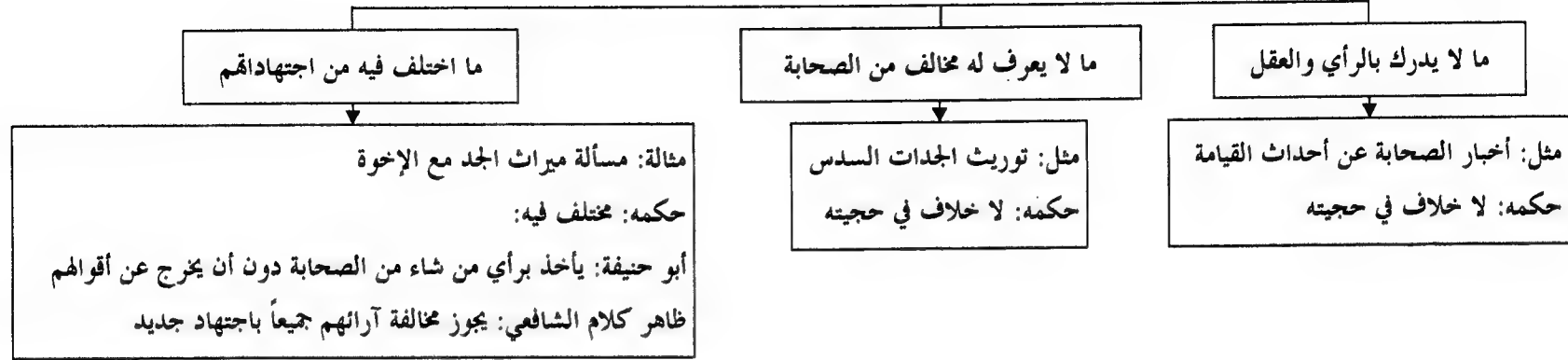
## الدليل الخامس: شرع من قبلنا وهو ثلاثة أنواع<sup>(١)</sup>

المقصود بشرع من قبلنا: الأحكام التي شرعها الله عز وجل للأمم السابقة وقصها علينا القرآن الكريم والسنة المطهرة



## الدليل السادس: مذهب الصحابي

المقصود به: ما يذكره الصحابي من أحكام وآراء دون أن ينسبها للرسول ﷺ، وهي ثلاثة أنواع:



## الدليل السابع: المصالح المرسلّة (الاستصلاح)<sup>(١)</sup>

لغة: مرسلّة بمعنى مطلقة  
اصطلاحاً: هي المصلحة التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها

فما طلب الشارع تحقيقه من مصالح يسمى: مصالح معتبرة، وما نهي عنه يسمى: مصالح ملغاة مثل الربا، والمصالح التي لم يأمر بها ولم ينه عنها: مصالح مرسلّة

شروط الاحتجاج بها

حجيتها

أنواع المصالح وأمثلةها

١- المعتبرة: اعتبرها الشارع

مثل: إيجاب القصاص من القاتل المتعمد

٢- الملغاة: ألغها الشارع

مثل: الربا

٣- المرسلّة: لم يعتبر الشارع ولم يلغها:

مثل: - ضرب النقود

- اتخاذ السجون

الجمهور: حجة

أدلتهم:

١- مصالح الناس متجددة ولو لم يعمل بالمصلحة المرسلّة لتعطلت مصالح الناس

٢- من تتبع تاريخ الصحابة والتابعين يتبين له أنهم اعتمدوها مصدراً من مصادر

التشريع

بعض العلماء: ليس حجة

أدلتهم:

٣- الشريعة راعت كل مصالح الناس بالنص والقياس وما خرج عنهما فهو مصالح

وهمية

٢- فتح باب المصلحة المرسلّة يفتح الباب لأصحاب الأهواء من الولاة وغيرهم

١- أن تكون مصلحة حقيقية، فإن كانت مصلحة وهمية

مثل: سلب الرجل حق تطليق زوجته، فلا

٢- أن تكون مصلحة عامة وليست خاصة

٣- أن لا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكماً أو مبدءاً

ثبت بالنص أو الإجماع

أمثلة على مصالح تحققت فيها هذه الشروط:

١. المرأة البكر لا تغرب إذا زنت، لأن في تغريبها

تعريضاً لها للفساد.

٢. قتل الجماعة بالواحد، لأنه لو سقط القصاص

بالاشتراك لأدى ذلك إلى اتساع القتل به.

## الدليل الثامن: الاستحسان<sup>(١)</sup>

– لغة: عد الشيء حسناً

– اصطلاحاً، عدول المجتهد بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص أقوى من الأول.

أنواعه

١. الاستحسان بالنص، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالكتاب أو السنة، مثال: لا يجوز بيع العرايا قياساً، لأنه بيع تمر برطب، وهو داخل تحت النهي عن بيع المزابنة، لكن عدل عن هذا الحكم، وجاز بيع العرايا، لدليل ثبت بالسنة وهو قول الراوي: "ورخص بالعرايا"، فترك القياس لهذا الخبر استحساناً.
٢. الاستحسان بالإجماع، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالإجماع، مثل: الاستصناع لا يجوز قياساً، لأنه بيع معدوم، لكن عدل عنه هذا، فجاز الاستصناع لأن الأمة تتعامل به من غير نكير، فصار إجماعاً.
٣. الاستحسان بالعرف والعادة، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم آخر يخالفه، لجريان العرف بذلك، مثل: لو حلف شخص وقال: "والله لا أدخل بيتاً"، فالقياس يقتضي أنه يحث إذا دخل المسجد، لأنه يسمى بيت لغة، ولكن عدل عن هذا الحكم إلى حكم آخر يخالفه، وهو عدم الحث إذا دخل المسجد، لتعارف الناس على عدم إطلاق هذا اللفظ على المسجد.
٤. الاستحسان بالضرورة، وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم آخر مخالف له ضرورة، مثل: جواز الشهادة في النكاح والدخول، لأن الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم، ولم يحصل في هذه الأمور، لكن عدل عن هذا الحكم إلى حكم آخر، وهو جواز الشهادة في النكاح والدخول ضرورة، لأنه لو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامح لأدى إلى الحرج وتعطيل الأحكام.
٥. الاستحسان بالقياس الخفي، وهو العدول عن حكم القياس الظاهر المتبادر فيها إلى حكم آخر بقياس آخر، وهو أدق وأخفى من الأول، لكنه أقوى حجة وأسد نظراً، وأصح استنتاجاً منه، مثل: أن من له على آخر دين حال، فسرق منه مثله قبل أن يستوفيه، فلا تقطع يده، لكن إذا كان الدين مؤجلاً، فالقياس يقتضي قطع يده، إذا سرق مثلها قبل حلول الأجل، لكن عدل عن هذا الحكم إلى حكم آخر، وهو أن يده لا تقطع، لأن ثبوت الحق، وإن تأخرت المطالبة به، يثير شبهة دائرة، وإن كان لا يلزمه الإعطاء الآن، فعدم قطع اليد هنا ثبت استحساناً.

## الدليل التاسع: العرف

هو ما تعارفه الناس وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك، وهو، نوعان:

فاسد

صحيح

تعريفه: ما تعارفه الناس ولكنه يخالف الشرع أو يحل المحرم أو يبطل الواجب

أمثلة:

- منكرات المآثم
- منكرات الموالد
- الميسر
- أكل الربا

حكمه: لا يجب مراعاته في:

١. التشريع من قبل: المجتهد
٢. القضاء من قبل: القاضي

تعريفه: ما تعارفه الناس ولا يخالف دليلاً شرعياً ولا يحل محرماً ولا يبطل واجباً

أمثلة:

- تقسيم المهر إلى مقدم ومؤخر
- عقد الاستصناع
- هدية الخاطب ليست من المهر

حكمه: يجب مراعاته في:

١. التشريع من قبل: المجتهد
٢. القضاء من قبل: القاضي

شروط اعتبار العرف حجة تثبت به الأحكام الشرعية:

١. أن يكون العرف عاماً أو غالباً.
٢. أن يكون العرف مطرداً أو أغلبياً.
٣. أن يكون موجوداً عند إنشاء التصرف.
٤. أن يكون ملزماً، أي يتحتم العمل بمقتضاه في نظر الناس.
٥. أن يكون غير مخالف لدليل شرعي.
٦. أن يكون غير معارض بعرف آخر في نفس البلد.

## الدليل العاشر: الاستصحاب<sup>(١)</sup>

تعريفه لغة: اعتبار المصاحبة

اصطلاحاً: الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال

قواعد فقهية مبنية عليه

حجته

أنواعه الأربعة، مع التمثيل

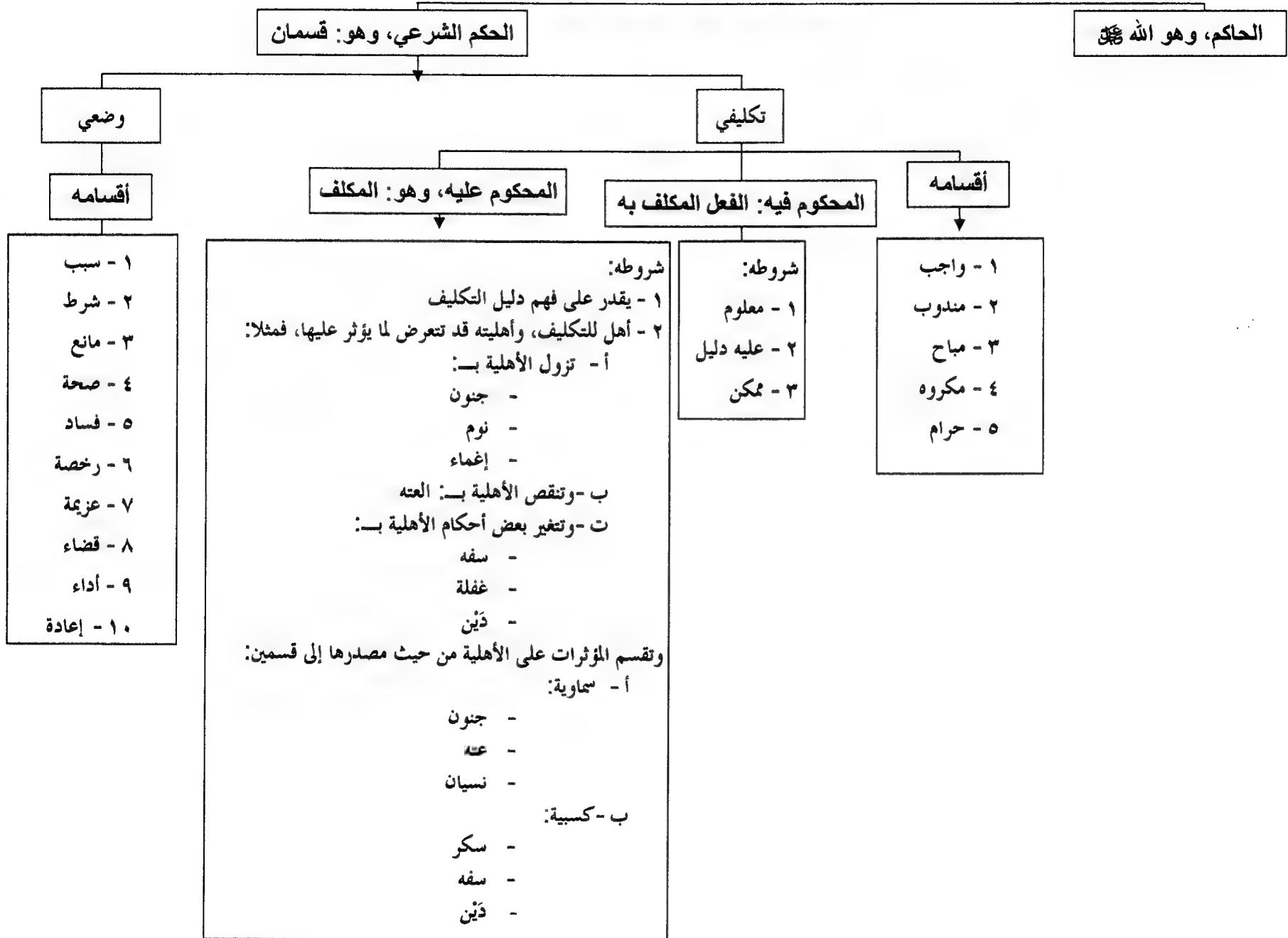
- ١- الأصل في الأشياء الإباحة، يقول تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً"
- ٢- الأصل براءة الذمة
- ٣- اليقين لا يزول بالشك
- ٤- الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يغيره

آخر دليل شرعي يلجأ إليه  
المجتهد لمعرفة حكم ما عرض له

١. استصحاب البراءة الأصلية، وهو استصحاب العدم الأصلي المعلوم، مثل: براءة الذمة من التكاليف حتى يقوم الدليل على التكليف بأمر من الأمور، فإذا لم يقدّم دليل بقي ما كان على ما كان، وهو:
  - أ- أن كل شيء مباح للإنسان، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، وهذا ما يسمى بـ: "عدم الدليل"، وذلك كحكم أي حيوان أو نبات أو جراد أو طعام أو شراب أو عمل لا دليل شرعي على حرمة.
  - ب- وأن الأصل في العبادات التحريم والمنع، كحكم أي عبادة لم تثبت بالدليل، فتبقى الذمة بريئة من وجوبها.
٢. استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه، مثل: استصحاب الطهارة إذا شك في الحدث.
٣. استصحاب ما دل الشرع على ثبوته واستمراره، مثل: استمرار ملك الإنسان لهذه الأرض، بسبب الشراء مثلاً، حتى يوجد ما يزيله ويغيره.
٤. فيما يتعلق بالنصوص الشرعية من كتاب أو سنة:
  - أ- استصحاب حكم العموم والعمل به حتى يرد ما يخصه.
  - ب- استصحاب العمل بالنص حتى يرد ما ينسخه.

## الأحكام الشرعية

## الأحكام الشرعية، ويبحث فيها:



## أولاً، الحاكم وهو الله ﷻ

لا خلاف بين علماء المسلمين في أن مصدر الأحكام الشرعية لجميع أفعال المكلفين هو الله سبحانه وتعالى، سواء أظهر حكمه في فعل المكلف: مباشرة من النصوص التي أوحى بها إلى رسوله ﷺ.

• أم اهتمدى المجتهدون إلى حكمه سبحانه وتعالى في فعل المكلف، بواسطة الدلائل والإمارات التي شرعها لاستنباط أحكامه.

ولهذا اتفقت كلمتهم على تعريف الحكم الشرعي بأنه: "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تحييراً أو وضعاً"، واشتهر من أصولهم: "لا حكم إلا لله"، وهذا مصداق قوله تعالى: (إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين) الأنعام: ٥٧.

انظر: علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف: ٩٦

## ثانياً، الحكم الشرعي، تعريفه وأقسامه<sup>(١)</sup>

- تعريف الحكم لغة: المنع

- تعريف الحكم الشرعي: اصطلاحاً، هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين: طلباً أو تحييراً أو وضعاً، والعلماء يجعلونه قسمين:

حكم وضعي

حكم تكليفي

تعريفه: ما اقتضى وضع شيء سبباً لشيء، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، أو كون الفعل صحيحاً، أو فاسداً، أو رخصة، أو عزيمة، أو أداء، أو إعادة، أو قضاء، وفيما يلي أمثلة للتوضيح:

١. السبب، مثل: غروب الشمس سبب للإفطار في رمضان
  ٢. الشرط، مثل: الاستطاعة شرط لجوب الحج
  ٣. المانع، مثل: القتل مانع من الميراث
  ٤. الرخصة، مثل: التيمم عند فقدان الماء
  ٥. العزيمة، مثل: الوضوء عند وجود الماء، وعدم وجود مانع من الوضوء كالمرض
- وسبب اعتبار الرخصة والعزيمة أحكاماً وضعية هو: أن الحكم المشروع هو: جعل الضرورة سبباً في إباحة الخطور، أو طرؤ العذر سبباً في التخفيف بترك الواجب، أو دفع الحرج عن الناس سبباً في تصحيح بعض عقود المعاملات بينهم، فهو في الحقيقة: وضع أسباب لمسيبات
٦. الصحة، مثل: أداء الصلاة بشروطها وصفاتها الشرعية
  ٧. البطلان، مثل: أداء الصلاة بغير صفاتها الشرعية
- سبب اعتبار الصحة والبطلان أحكاماً وضعية:
- أن الصحة هي ترتب الآثار الشرعية على الأفعال والأسباب أو الشروط التي باشرها المكلف
  - والبطلان هو: عدم ترتب شيء من تلك الآثار، فالحكم بصحة البيع: حكم بسببته شرعاً لأحكامه
٨. الأداء، مثل: أداء الصلاة في وقتها
  ٩. الإعادة، مثل: من صلى الظهر مرة أخرى، بعد أن صلاه مرة سابقة
  ١٠. القضاء، مثل: أداء الصلاة بعد انقضاء وقتها الشرعي

تعريفه: ما اقتضى طلب فعل من المكلف أو كفه عن فعل أو تحييره بين فعل والكف عنه  
مثال طلب فعل، وهو قسمان:

- طلب فعل جازم: (أوفوا بالعقود)<sup>المادة: ١١</sup>
  - طلب فعل غير جازم: صلاة السنن الرواتب واستخدام السواك الخ
- مثال طلب ترك، وهو قسمان:

- طلب ترك جازم: (لا يسخر قوم من قوم)<sup>الحجرات: ١١</sup>
  - طلب ترك غير جازم: النهي عن البول قائماً
- مثال التخيير بين الفعل والكف عنه: تناول هذا الطعام أو ذاك، ومعظم أنواع المعاملات وبالتالي فإن أنواع الحكم التكليفي تفصيلاً:

- المطلوب فعله قسمان:

١ - واجب

٢ - مندوب

٣ - مباح

٤ - مكروه

٥ - حرام

- المخير بين فعله وتركه:

- المطلوب تركه:

## الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي<sup>(١)</sup>

الفرق بشكل عام: أن الحكم الوضعي هو الوصف المتعلق بالحكم التكليفي، وهذا الوصف قد يكون سببا كأوقات الصلاة سبب لوجوبها، أو يكون شرطا، كالحول شرط لوجوب الزكاة، أو مانعا، كالنجاسة تمنع الصلاة، أو وقوع الفعل من المكلف صحيحا أو فاسدا، أو رخصة أو عزيمة أو أداء، أو إعادة، أو قضاء، وفيما يلي بعض الفروق التفصيلية:

### الحكم الوضعي

١. الخطاب في الحكم الوضعي: خطاب إخبار وإعلام، جعله الشارع علامة علة حكمه، وربط فيه بين أمرين بحيث يكون أحدهما سببا للآخر، أو شرطا له أو مانعا منه
٢. الحكم الوضعي لا يشترط فيه قدرة المكلف على فعل السبب أو الشرط أو المانع أو الرخصة أو العزيمة أو الصحة أو الفساد:
  - فقد يكون مقدورا للمكلف، كالقتل المانع من الإرث
  - وقد يكون غير مقدور للمكلف كدلولك الشمس الذي هو سبب لوجوب الصلاة، وحولان الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة
٣. في الحكم الوضعي، قد يعاقب أشخاص بفعل غيرهم، ولهذا وجبت الدية على العاقلة
٤. لا يشترط في الحكم الوضعي أن يكون معلوما للمكلف، وبالتالي فقد يرث الإنسان دون علمه، وتحل المرأة بعقد أبيها عليها، ويضمن الناسي والنائم ما أتلفوه، الخ
٥. الحكم الوضعي يتعلق بالمكلف وغير المكلف:
  - فمما تعلق بالمكلف: المكلف تجب عليه الزكاة ويضمن ما أتلفه لغيره
  - ومما يتعلق بغير المكلف:

(١) المجنون والصبي: تجب الزكاة في مالهما

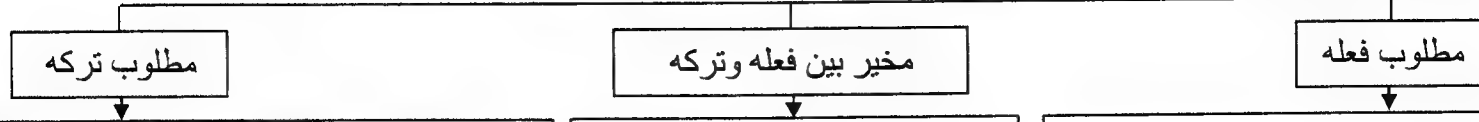
(٢) يضمن الناسي والنائم: ما أتلفوه لغيرهم

### الحكم التكليفي

١. الخطاب في الحكم التكليفي: خطاب طلب الفعل أو طلب الترك، أو التخيير بينهما، فيكون خطاب التكليف هو: طلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط
٢. الحكم التكليفي يشترط فيه قدرة المكلف على فعل الشيء المكلف به
٣. الحكم التكليفي يتعلق بالكسب والمباشرة للفعل من الشخص نفسه:
  - فإن عمل شيئا يوافق أمر الشارع يؤجر عليه
  - وإذا عمل شيئا مخالفا لأمر الله عز وجل، فإنه يأثم
٤. يشترط في الحكم التكليفي أن يكون معلوما للمكلف، وأن يعلم أن هذا التكليف صادر من الله تعالى
٥. الحكم التكليفي لا يتعلق إلا بفعل المكلف الذي توافرت فيه شروط التكليف وهي: البلوغ والعقل والفهم

## أقسام الحكم التكليفي إجمالاً<sup>(١)</sup>

أقسام الحكم التكليفي بشكل عام هي: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، وحرام، ويمكن أن نقسم هذه الأحكام الخمسة ثلاثة أقسام، كما يلي:



أقسامه:

- ١- مكروه: ما طلب الشارع من المكلف الكف عن فعله طلباً غير حتم، مثل: أكل الثوم دون طبخ  
كيف يعرف المكروه:
    - دلالة الصيغة، كالصيغ التي بلفظ: "كره" و "بغض" وما اشتق منها
    - اقتران صيغة النهي بما يدل على أن النهي للكرهية
  - ٢- حرام: ما طلب الشارع الكف عن فعله طلباً حتماً، مثل: شرب الخمر  
كيف يعرف الحرام:
    - ١- بالصيغة الخبرية الدالة عليه، مثل: (حرمت عليكم الميتة)<sup>المائدة: ٣</sup>
    - ٢- صيغة طلبية هي نهي، مثل: (لا تقربوا الزنا)<sup>الإسراء: ٣٢</sup>
    - ٣- صيغة طلبية هي أمر، مثل: (إنما الخمر... فاجتنبوه)<sup>المائدة: ٩٠</sup>
    - ٤- ترتيب عقوبة على الفعل، مثل: (والذين يرمون المحصنات... فاجلدوهم)<sup>النور: ٢٣</sup>
- أقسام المحرم:

- ١- محرم أصالة: فعل حكمه الشرعي التحريم من الابتداء، مثل: الزنا
- ٢- محرم لعارض: فعل حكمه الشرعي ابتداء الوجوب أو الندب أو الإباحة ولكن اقترن به عارض جعله محرماً، مثل: الصلاة في الثوب المغصوب

١- روضة الناظر: ٢٦، أصول الفقه خلاف: ١٠٠ - ١٣٣

أقسامه:

- ١- واجب: ما طلب الشارع فعله طلباً حتماً، مثل: صيام رمضان
- ٢- مندوب: ما طلب الشارع فعله طلباً غير حتم، مثل: النوافل في الصلاة  
كيف يعرف المندوب:
  ١. أن تكون صيغة الطلب لا تدل على تحميمه، مثل: يسن كذا / يندب كذا
  ٢. إن اقترنت بطلبه قرائن تدل على عدم التحميم، والقرائن مثل:
    - النص
    - ما يؤخذ من مبادئ الشريعة العامة وقواعدها الكلية
    - عدم ترتيب العقوبة على الفعل

ملاحظات:

- ١- أقسام الحكم التكليفي الخمسة أعلاه عند الجمهور، أما الحنفية فيقسموها إلى سبعة أقسام: فالواجب قسمان: ما طلب بدليل قطعي فهو فرض وما طلب بدليل ظني فهو الواجب والحرام قسمان: ما نهي عنه بدليل قطعي فهو الحرام وما نهي عنه بدليل ظني فهو المكروه تحريماً
- ٢- قد تعزري الفعل الأحكام الخمسة، وذلك بحسب ما يلبسه كالزواج فقد يكون فرضاً أو مندوباً أو مباحاً أو مكروهاً أو حراماً

## أقسام الحكم التكليفي تفصيلاً



## تقسيمات الواجب<sup>(١)</sup>

من حيث التعيين وعدمه

من حيث المقدار المطلوب من المكلف

من حيث المطالب بأدائه

من حيث وقت أدائه

أولاً، معين: ما طلبه الشارع بعينه، ومثاله: الصلاة

ثانياً، غير معين: ما طلبه الشارع واحداً من أمور معينة، ومثاله: أحد خصال الكفارة

أولاً، محدد: ما عين الشارع له مقداراً معلوماً بحيث لا تبرأ ذمة المكلف من هذا الواجب إلا إذا أداه على ما عينه الشارع، ومثاله: الصلاة/ الزكاة

ثانياً، غير محدد: ما لم يعين الشارع مقداره بل طلبه من المكلف بغير تحديد، مثاله: التعاون على البر

أولاً، عيني: ما طلب الشارع فعله من فرد من أفراد المكلفين، ولا يجزي قيام مكلف به عن آخر، ومثاله: الصلاة/ الزكاة

ثانياً، كفائي: ما طلب الشارع فعله من مجموع المكلفين، لا من كل فرد منهم بحيث إذا قام به بعض المكلفين سقط الإثم عن الباقين، ومثاله: صلاة الجنازة

أيهما أهم فرض العين أم فرض الكفاية: فرض العين أهم، لأنه مفروض حقاً للنفس، فهو أهم وأكثر مشقة، بخلاف فرض الكفاية، فإنه مفروض حقاً للكافة، والأمر إذا عم خف، وإذا خص ثقل، وقيل: من اشتغل بفرض الكفاية وعليه فرض عين، وزعم أن مقصوده الحق، فهو كذاب، مثل من ترك الصلاة، واشتغل في نسج الثياب فصدا لستر العورات

أولاً، مؤقت: ما طلب الشارع فعله حتماً في وقت معين، وهو قسمان:

١. مضيق: وهو ما حدد وقت أدائه، بحيث لا يسع غيره، مثل: صوم رمضان
٢. موسع: وهو ما حدد وقت أدائه، بحث يسعه ويسع غيره من جنسه، مثل: صلاة الظهر، والواجب الموسع يضيق بطريقتين:

- الانتهاء إلى آخر الوقت بحيث لا ينفصل زمانه عنه

- بغلبة الظن بعدم البقاء إلى آخر الوقت، كما لو كانت المرأة تعرف أن الحيض يأتيها في ساعة معينة من الوقت، فيجب عليها الفعل

## أقسام الحكم الوضعي<sup>(١)</sup>



## الحكم الوضعي الأول: السبب، وتقسيماته<sup>(١)</sup>



## السبب، وعلاقته ببعض الأحكام الوضعية

### السبب والعلة

العلة هي الوصف المعروف للحكم. وتعتبر لسبب من أقسام السبب. فالسبب أعم من العلة، حيث أن السبب ينقسم إلى قسمين:

- ١- سبب معقول المعنى أي أن العقل يدرك ارتباط الحكم به. ففساد يسمى سبباً وعلة، مثل السرقة، فهي سبب لنقطع وعلة للمقطع.
- ٢- سبب غير معقول المعنى وهو الذي لا يدرك العقل ارتباط الحكم به. ففقد يسمى سبباً لا علة كدخول الوقت. يسمى سبباً لوجوب الصلاة ولا يسمى علة لعدم إدراكنا لمتناسلة بين دخول الوقت ووجوب الصلاة بعينها.

### السبب والصحة والفساد

الصحة هي: موافقة الفعل ذي الوجهين لأمر الشارع والفساد هو: مخالفة الفعل ذي الوجهين لأمر الشارع والصحة والفساد داخِلان في السبب، لأن حقيقة السبب قد وجدت فيهما، حيث إن الفعل:

- إذا استوى أركانه وشروطه، فإن هذا سبب لصحة، وترتب آثاره عليه.
- وإذا لم يستوفِ أركانه وشروطه، فإن هذا سبب لفساده، وعدم ترتب آثاره عليه.

### السبب والأداء والإعادة والقضاء

الأداء هو ما فعل أولاً في دفعه المقصود به شرعاً والإعادة هي ما فعل ثانياً في وقت الاستداء حاله في الأول والقضاء هو ما فعل بعد خروج وقته لتحقق شرعاً وهذه كلها لا حلة ضمن السبب

- لأن دخول الوقت سبب للأداء.
- وخروج الوقت سبب للقضاء.
- وفساد الفعل سبب للإعادة.

## الحكم الوضعي الثاني: الشرط<sup>(١)</sup>

تعريفه: أمر خارج عن حقيقة المشروط يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجوده

### أقسامه مع التمثيل

١- شرعي: يشترط بحكم الشرع

مثل: جميع الشروط التي اشترطها الشارع في الزواج والبيع والهبة والوصية والعبادات والحدود، الخ.

٢- جعلي: يشترط من المكلف

مثل: ما يشترطه الزوج ليطلق زوجته وما يشترطه السيد ليعتق عبده

ويشترط في هذا النوع: أن يكون الشرط غير مناف حكم العقد أو التصرف، فإذا كان منافياً حكم العقد بطل العقد، لأن الشرط مكمل للسبب.

مثال ذلك: العقود التي تفيد الملك التام أو الحل التام، كعقد البيع وعقد الزواج.

حكمها الشرعي: أن الأثر المترتب على كل واحد منها لا يتراخى عن صيغته، فإذا عقد المكلف بيعاً أو زواجاً، وعلق واحداً منهما على أن يوجد شرطه في المستقبل، فإن مقتضى هذا الاشتراط أن لا يوجد أثر العقد إلا إذا وجد الشرط، وهذا يناهض مقتضى العقد وهو: أن حكمه لا يتراخى عنه، ولذا بطل البيع المعلق على شرط، والزواج المعلق على شرط، فالشرط الجعلي إذا اعتبره الشارع صار كالشرط الشرعي

### الفرق بينه وبين الركن

مع أن كلا منهما يتوقف وجود الحكم على وجوده إلا أن:

- الركن جزء من حقيقة الشيء مثل: الركوع ركن الصلاة لأنه جزء من حقيقتها  
- الشرط أمر خارج عن حقيقة الشيء، وليس من أجزائه، مثل: الطهارة شرط الصلاة، لأنها أمر خارج عن حقيقتها

### علاقته بالسبب

الشروط الشرعية تكمل السبب وتجعل أثره يترتب عليه

مثال:

١- القتل سبب لإيجاب القصاص ولكن بشرط أن يكون عمداً عدواناً  
٢- عقد الزواج سبب للملك المتعة، ولكن بشرط أن يحضره شاهدان وهكذا كل

- عقد

- أو تصرف

لا يترتب أثره عليه إلا إذا توفرت شروطه

### أمثلة

١- الزوجية شرط لإيقاع الطلاق:

- فإذا لم توجد لم يوجد طلاق  
- وإذا وجدت لا يلزم وجود الطلاق

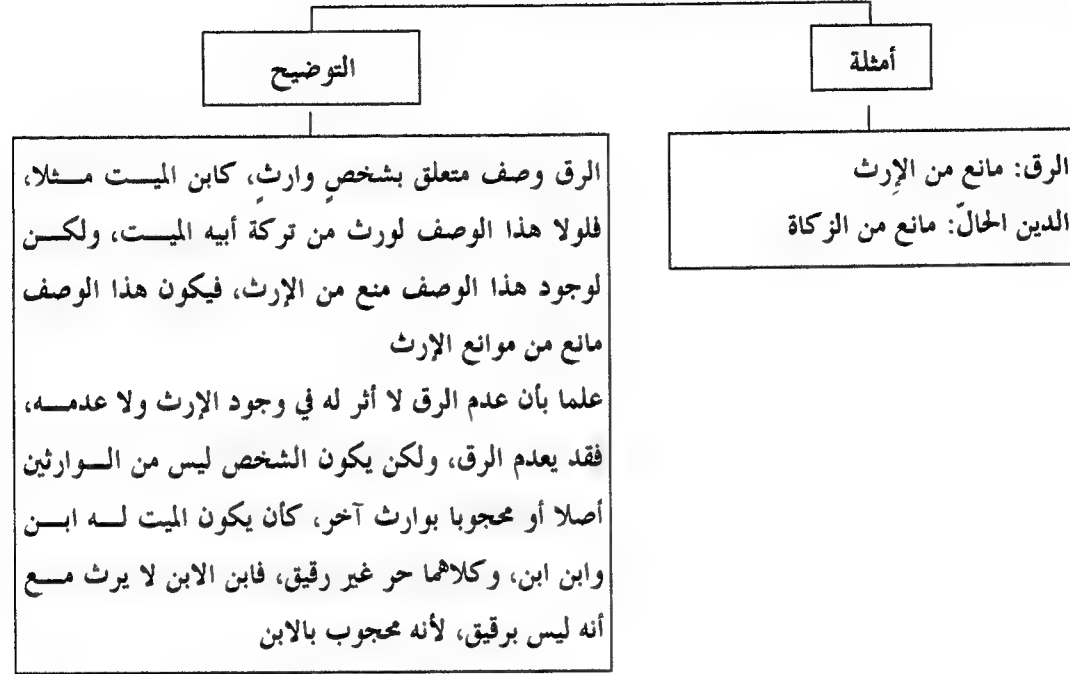
٢- الوضوء شرط لصحة إقامة الصلاة:

- فإذا لم يوجد لا تصح الصلاة  
- ولا يلزم من وجوده إقامة الصلاة

## الحكم الوضعي الثالث: المانع<sup>(١)</sup>

المانع لغة: الحاجز أو الحائل

المانع اصطلاحاً: وصف يلزم من وجوده عدم متعلقه، ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدمه



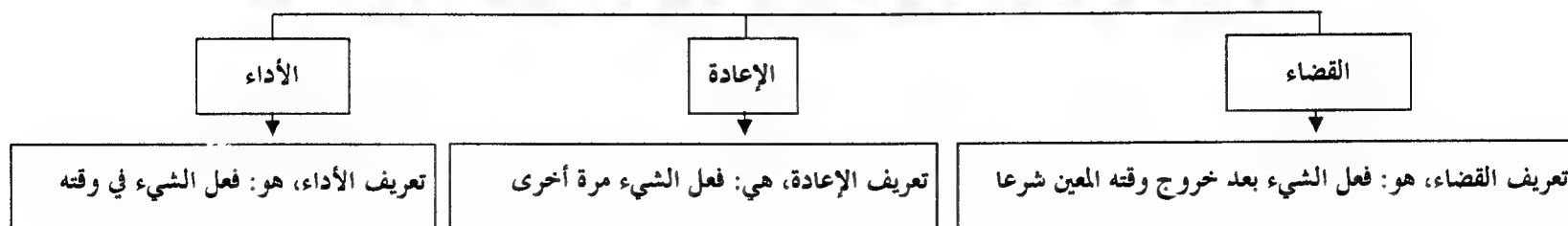
## الحكمين الوضعيين الرابع والخامس: الرخصة والعزيمة<sup>(١)</sup>



## الحكمين الوضعيين السادس والسابع: الصحة والبطالان<sup>(١)</sup>



## الأحكام الوضعية الثامن والتاسع والعاشر: القضاء والإعادة والأداء



## ثالثاً: المحكوم فيه<sup>(١)</sup>

هو فعل المكلف الذي تعلق به حكم الشارع

### شروطه

يشترط في الفعل المكلف به أن يكون:

- ١ - معلوماً للمكلف علماً تاماً، حتى يستطيع المكلف القيام به كما طلب منه
- ٢ - معلوماً أن التكليف به صادر ممن له سلطان التكليف ومن يجب على المكلف إتباع أحكامه
- ٣ - معدوماً
- ٤ - ممكناً، أو أن يكون في قدرة المكلف أن يفعله أو يكف عنه، ويتفرع عن هذا الشرط أمران:

الأول: أنه لا يصح شرعاً التكليف بالمستحيل بنوعيه:

١. المستحيل لذاته: أي المستحيل عقلاً، مثل: أن يوجد الإنسان في مكانين مختلفين في نفس الوقت
٢. المستحيل لغيره: أي المستحيل عادة، مثل: أن يحمل الإنسان جبلاً

الثاني: لا يصح شرعاً تكليف المكلف:

١. بأن يفعل غيره فعلاً أو يكف غيره عن فعل، مثل: أن يكلف عمرو، أن يصلي زيد
٢. أو تكليفه بأمر جبلي للإنسان مثل: الغضب والخوف والطول والقصر واللون الخ

وهذا الشرط لا يعني عدم وجود مشقة في الأفعال والتكليفات الشرعية، فالمشقة نوعان:

١. معتادة: كمشقة الأعمال الحياتية المختلفة وهذه لا تخلو منها التكالييف الشرعية

٢. غير معتادة: كمشقة الرهينة والوصال في الصوم، لذا شرع الله لنا الرخص عند وجود الأعذار

لصرف هذا النوع من المشقة

### أمثلة

٥- فعل واجب: الوفاء بالعقد، وهذا الوجوب مستفاد من قوله تعالى: "أوفوا بالعقود" المائدة ١

١- فعل مندوب، صلاة الضحى

٢- فعل مباح، أكل الفواكه

٣- فعل مكروه، الشرب واقفاً

٤- فعل حرام، قتل النفس التي حرم الله، بغير حق، وهذه الحرمة مستفادة من قوله تعالى "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله" الإسراء: ٣٣، الخ

## رابعاً، المحكوم عليه (المكلف) <sup>(١)</sup>

تعريفه: هو المكلف الذي تعلق حكم الشارع بفعله، وله شرطان:

أن يكون أهلاً لما كلف به

معنى الأهلية لغة: الصلاحية، يقال: أهل لكذا، أي: صالح لكذا  
معنى الأهلية اصطلاحاً: يتضح من خلال تعريف قسميها فيما يلي:  
أ- أهلية وجوب وهي: صلاحية لإنسان لأن تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات  
ب- أهلية أداء وهي: صلاحية المكلف لأن تعتبر شرعاً أقواله وأفعاله، بحيث إذا صدر  
منه عقد أو تصرف، كان معتبراً شرعاً وترتبت عليه أحكامه

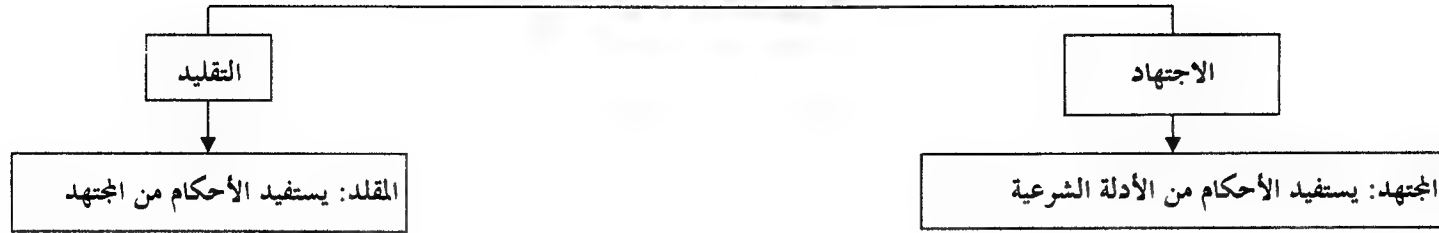
القدرة على فهم دليل التكليف

والقدرة على فهم أدلة التكليف تتحقق بـ:  
أ- العقل  
وبما أن العقل أمر خفي فقد ربط الشارع التكليف بأمر ظاهر يدرك بالحواس هو  
مظنة العقل وهو: البلوغ  
وبالتالي فلا تكليف على: المجنون والصبي والغافل والنائم والسكران  
قال رسول الله ﷺ "رفع القلم عن ثلاثة..."  
وقال ﷺ "من نام عن صلاة..."  
ب- كون النصوص التي يكلف بها العقلاء في تناول عقولهم

## أقسام الأهلية، وحالات الإنسان بالنسبة لأهلية الأداء<sup>(١)</sup>



## الاجتهاد والتقليد



بعض العلماء يقسم المكلفين ثلاثة أقسام			
يقدر أن استنباط الحكم من الدليل	يعرف الدليل	مجتهد	
	يعرف الدليل	متبع	
	لا يعرف الدليل	مقلد	

## الاجتهاد: تعريفه، وأهميته، وحكمه، وأركانه

لغة: بذل الجهد، والجهد هو الوسع والطاقة

اصطلاحاً: بذل الوسع في إدراك حكم شرعي بطريق الاستنباط ممن هو أهل له



## أنواع الاجتهاد من حيث من يقوم به، وموضوعه ومجاليه

### موضوع ومجال الاجتهاد

موضوع ومجال الاجتهاد، هو: الأحكام الشرعية الظنية، التي لم ينص عليها، ولم يجمع عليها، وبالتالي فلا اجتهاد في:

١. النص الشرعي القطعي الواضح الدلالة، لأنه لا مجال للاستنباط فيه، فلا خلاف أنه لا اجتهاد مع النص
٢. المسائل المجمع عليها إجماعاً معتبراً

### أنواع الاجتهاد من حيث من يقوم به

الاجتهاد الجماعي: أن يصدر الاجتهاد عن ثلثة من العلماء والفقهاء الشرعيين، وثلثة من الخبراء والمتخصصين في مجالات العلوم الأخرى، كالطب والاقتصاد الخ، وفي العادة يتم هذا الاجتهاد ضمن مؤسسات وهيئات، مثل: مجامع الفقه وهيئات كبار العلماء ومراكز البحث والإفتاء، ومن أشهر هذه المؤسسات المعاصرة:

١. مجمع الفقه الإسلامي في جدة

٢. مجمع الفقه الإسلامي في الهند

٣. هيئة كبار العلماء في السعودية

٤. مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة

٥. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في القارة الأوروبية

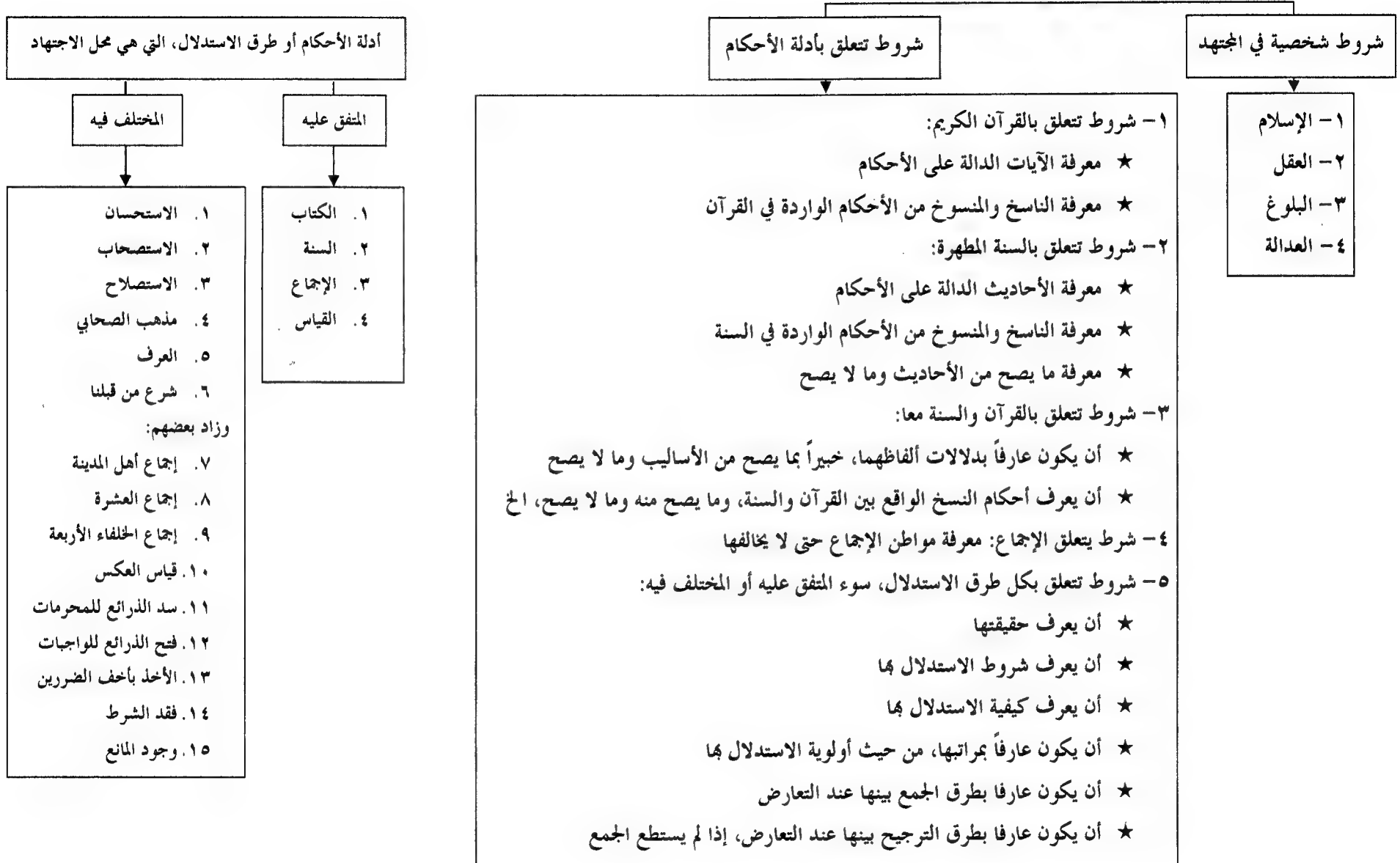
وهذا النوع من الاجتهاد من ضرورات العصر الحاضر، ولعل أهم أسباب وجوده:

١. كثرة المستجدات والمكتشفات وتشعب العلوم وتفرعها وتداخلها، مما يعقد إمكانية أن يحيط بها شخص واحد، فكيف مثلاً يستطيع شخص ما أن يمتلك كل شروط الاجتهاد، ثم بعد ذلك يعرف كل ما يتعلق بالأحكام الطبية التخصصية المتعلقة باهندسة الوراثة والجينات وأطفال الأنابيب، الخ من فروع المواضيع الطبية التي يتطلب معرفتها الدقيقة عشرات السنين في الدراسات الطبية المتخصصة

٢. لعل هناك سبباً آخر يتمثل في عدم وصول العلماء المعاصرين، لمستوى علماء السلف في القدرة العلمية، والمعرفة المتكاملة في فروع العلوم المختلفة اللازمة للمجتهد، مثل معرفة قدر كاف من علوم القرآن والسنة واللغة العربية وأصول الفقه والفقه، وغير ذلك من شروط الاجتهاد

الاجتهاد الفردي: هو الاجتهاد الصادر من أحد علماء الشريعة منفرداً، سواء: من السلف، مثل: الخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة، أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد رحمه الله تعالى، أو الخلف، وهذا النوع من الاجتهاد هو الأقدم والأصل، والذي كان على مر العصور مصدر الأحكام الاجتهادية للنوازل

## شروط الاجتهاد<sup>(١)</sup>



## تجزؤ الاجتهاد، وهل كل مجتهد مصيب ومأجور؟<sup>(١)</sup>

المقصود بتجزؤ الاجتهاد: أن يكون الفقيه مجتهداً في باب من أبواب الفقه دون غيره، أو في مسألة دون مسألة

هل كل مجتهد مصيب ومأجور

تجزؤ الاجتهاد

أولاً، هل كل مجتهد مصيب؟ في الأمر تفصيل:

- ★ في المسائل الاعتقادية ليس كل مجتهد مصيب
- ★ في المسائل العملية القطعية ليس كل مجتهد مصيب
- ★ في المسائل العملية الظنية، اختلف العلماء:

• فقليل: الجميع مصيبون

• وقيل: المصيب واحد، وأدلة هذا القول:

- ✓ قوله ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر" متفق عليه، فسمى الرسول ﷺ أحد المجتهدين مصيباً والآخر مخطئاً

✓ لو كان الحق يتعدد للزم اجتماع الضدين في بعض صور الاجتهاد

- ✓ إجماع الصحابة على وصف بعض الاجتهادات بالخطأ، كقول ابن مسعود ﷺ: "أقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان" أحمد والنسائي

ثانياً، هل كل مجتهد مأجور؟ الجمهور متفقون، بل نقل بعضهم الإجماع على أن كل مجتهد من المسلمين مأجور:

- ★ إن أصاب فله أجران، أجر على الاجتهاد وأجر على الإصابة
- ★ وإن أخطأ فله أجر واحد على الاجتهاد
- الدليل: حديث "إذا حكم الحاكم" المذكور أعلاه

★ ليس من محل النزاع أن يجتهد في مسألة فقهية من لم تتوافر فيه شروط الاجتهاد العامة مثل:

١- معرفة اللغة العربية

٢- معرفة دلالات الألفاظ

٣- القدرة على الاستنباط

٤- معرفة ما يحتاج إليه في المسألة من أصول الفقه

★ موضع النزاع أن من له قدرة على النظر في الأدلة والاستنباط منها، وحصل الشروط العامة للاجتهاد، إذا لم يحط بأدلة الفقه كلها، هل له أن يجتهد في المسائل التي أحاط علماً بأدلتها؟

١- جمهور العلماء: له أن يجتهد في المسألة التي أحاط بأدلتها، وقدر على النظر فيها، ولو لم يستطع الاجتهاد في مسألة أخرى لقصوره عن الإحاطة بأدلتها

الدليل: أكثر العلماء كانوا يتوقفون في بعض المسائل، مما يدل على أنهم لم يحيطوا بأدلتها، ويفتون في غيرها لإحاطتهم بأدلتها

٢- الشوكاني وبعض العلماء: ليس له أن يجتهد في باب أو مسألة، لأن الاجتهاد لا يتجزأ

الدليل: مسائل الفقه متصلة ببعضها كسلسلة متصلة الحلقات، ولا يمكن أن يحيط بأدلة مسألة ما لم يحيط بأدلة المسائل الأخرى

٣- فريق آخر: قالوا أنه يتجزأ بالنسبة للأبواب لا بالنسبة للمسائل في الباب الواحد

الدليل: أن المسائل في الباب الواحد مداركها متصل بعضها وأما الأبواب فليست كذلك

الراجح: يجوز أن يتجزأ الاجتهاد، بالنسبة للمسائل التي تكلم فيها الفقهاء السابقون دون النوازل

الدليل: أن المسائل التي اشتهر كلام الفقهاء فيها قد حصرت أدلتها أو أغلبها، فامكن أن يطلع عليها من لم يحط بأدلة الفقه كلها أو أغلبها، وأن يرجح ما يراه راجحاً منها

أما مسائل النوازل فلم يشتهر البحث فيها، ولا يمكن لمن لم يحط بأكثر أدلة الأحكام في جميع الأبواب أن يجتهد فيها، كما أن كثير من النوازل لا يعرف حكمها من لم تتكون عنده ملكة فقهية كاملة، وهي لا تحصل بمعرفة بعض المسائل أو الأبواب

## اجتهاد الرسول ﷺ واجتهاد صحابته (١)

اجتهاد التابعين رحمهم الله

اجتهاد الصحابة

اجتهاد الرسول ﷺ

الجمهور على أن الرسول ﷺ:

١- قد يجتهد، إذا لم يأت به وحى

٢- وقد يتوقف إلى نزول الوحي

وإذا اجتهد:

★ فمنهم من يقول: إنه مسدد للحق لا يمكن أن يخطئ

في اجتهاده

★ ومنهم من يقول: إنه قد يخطئ في إصابة الحق، ولكن

الله يصوبه حالاً ويبين له الحق

والنصوص التي تدل على القول الأخير أصرح، مثل:

★ قوله تعالى: "عفا الله عنك لم أذنت لهم" <sup>التوبة ٣</sup>

★ وقوله تعالى: "عبس وتولى. أن جاءه الأعمى. وما

يدريك لعله يتزكى" <sup>عبس ١-٣</sup>

وليس في هذا انتقاص لمزلة الرسول ﷺ، وإنما فيها دليل

على بشريته، وعلى صدقه وأمانته، حيث بلغ الأمة خطأه

وتصويب الله له

★ وأما قوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى" <sup>النجم ٣</sup> فإن

المنفي النطق عن هوى، والاجتهاد ليس كذلك

★ وقوله تعالى: "إن هو إلا وحي يوحى" <sup>النجم ٤</sup> يرجع إلى

القرآن

أولاً، اجتهاد الصحابة في عهد النبي ﷺ، له ثلاث صور:

الأولى: اجتهادهم حال غيابهم عن النبي ﷺ، الراجح أنه جائز وواقع، والدليل:

★ اجتهاد الصحابة الذين بعثهم النبي ﷺ إلى بني قريظة، وقال لهم: "لا يصلين

أحد العصر إلا في بني قريظة"

★ اجتهاد علي عليه السلام حينما بعثه إلى اليمن قاضياً في وقائع حدثت له

★ اجتهاد عمار عليه السلام في التيمم للجنابة

الثانية: اجتهادهم حال حضوره ﷺ: الراجح أنه جائز وواقع، والدليل:

★ اجتهاد سعد بن معاذ عليه السلام في الحكم على بني قريظة

★ واجتهاد عمرو بن العاص عليه السلام بإذنه

الثالثة: اجتهادهم حال حضور الرسول ﷺ، دون إذنه، ممتنع، والدليل: قوله تعالى:

"يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله" <sup>الحجرات ١</sup>، والاجتهاد في مسألة

شرعية بحضوره بلا إذن من التقدم بين يديه، وأما قول أبي بكر عليه السلام لمن طلب سلب

القتيل الذي قتله أبو قتادة: "لا ها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله

وعن رسوله فيعطيك سلبه"، فليس اجتهاداً، بل أخذاً بالنص، فإن الرسول ﷺ كان

قد قال: "من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه"، وهو وعد من الرسول ﷺ وليس ممن

عادته إخلاف وعده، أو هو قضاء سابق ولم ينقضه

ثانياً، اجتهاد الصحابة بعد عهد النبي ﷺ: اشتهر اجتهادهم، ونقل أكثره، خاصة

الخلفاء الأربعة، وابن عباس، وغيره، وساهم فتح كثير من والأقاليم، ودخول كثير

من القوميات في الإسلام، في ازدياد الوقائع الجديدة التي تحتاج لاجتهادهم

ازدادت الحاجة للاجتهاد، لكثرة الوقائع، واختلاط المسلمين بغيرهم من الأمم، التي أسلم بعضها، وبقي الآخر على دينه، وقد تأثر اجتهاد التابعين، باجتهاد من تفقهوا عليه من الصحابة، فتأثر أهل العراق بمنهج ابن مسعود، وعليه، وتأثر أهل المدينة بمنهج ابن عمر، ونشأ على إثر ذلك:

١. مدرسة أهل الحديث في الحجاز

٢. مدرسة أهل الرأي في العراق

وفي عهد كبار الأئمة: كأبي حنيفة ومالك

والشافعي وأحمد، أخذت المذاهب يتميز بعضها

على بعض، وظهر أكثر من مذهب في مدرسة

أهل الحديث، وأكثر من مذهب في مدرسة أهل

الرأي، ولم يبق أهل الحديث معزولين رافضين

للرأي كله، وكذلك لم يكن أهل الرأي

معزولين عن الحديث

## تجديد الاجتهاد وتغييره<sup>(١)</sup>

### تغير الاجتهاد

المقصود به: ما ينشأ أحيانا، من تغير لاجتهاد السابق:

١. فما يراه جائزا، قد يراه غير جائز فيما بعد
٢. وما يراه غير جائز، قد يراه جائزا فيما بعد

أسباب تغير الاجتهاد: كثيرة، ومن أشهرها:

١. الإطلاع على دليل لم يكن قد اطلع عليه المجتهد من قبل
  ٢. التنبيه إلى دلالة دليل على الحكم، لم يكن المجتهد قد تنبه لها قبل ذلك، سواء تنبه هو نفسه أو نبهه غيره
  ٣. تغير العرف والعادة في مسألة مبنية على العرف والعادة
  ٤. تغير المصالح والمفاسد المترتبة على الفعل، وذلك في الأحكام المبنية على المصالح والمفاسد
  ٥. عدم تحقق المناط في الواقعة الجديدة، لفوات شرط أو وجود مانع، كإيقاف عمر حد السرقة عام المجاعة، لغلبة الاضطراب على الناس، والحد يمنع الاضطراب إلى الفعل الموجب له
- قواعد أصولية مبنية على تغير الاجتهاد:

١. الاجتهاد لا ينقطع بالاجتهاد
٢. الاجتهاد ينقض إذا خالف نصا صريحا من كتاب أو سنة أو إجماعا ثابتا صريحا
٣. إذا غير المجتهد اجتهاده لمخالفته نصا صريحا من كتاب أو سنة، أو لمخالفه إجماعا صريحا صحيحا، فيجب عليه إخبار من أفتاه بتغييره
٤. إذا غير المجتهد اجتهاده دون أن يكون قد خالف نصا صريحا من كتاب أو سنة، أو إجماعا صريحا، فالأكثر على أنه لا يلزمه إخبار من أفتاه بتغييره
٥. لا ينكر تغير الفتوى بتغير الأزمان

### تجديد الاجتهاد

المقصود بتجديد الاجتهاد: إعادة النظر في حكم الواقعة، لتجدد وقوعها أو السؤال عنها، مع سبق النظر فيها من المجتهد، والتوصل فيها إلى حكم يغلب على ظنه أنه الصواب

مثاله: أن يفتي المجتهد بحكم مسألة، فيفتي بحلها أو حرمتها، ثم يسأل عنها بعد عام، فهل:

- ١- يفتي بما أفتى به سابقا؟
  - ٢- أو يجب عليه أن يعاود النظر في المسألة، لاحتمال أن يظهر دليل لم يكن قد ظهر له أولاً؟
  - ٣- وهل يكون الحكم واحداً؟ لو نسي طريق اجتهاده الأول؟ أو ذكر طريق اجتهاده الأول؟
- حالات خارجة عن محل النزاع:

✓ إذا وجد ما يستدعي إعادة النظر في المسألة:

- كتغير العرف في مسألة مبنية على العرف
- أو وجود نص يخالف ما أفتى به سابقاً

✓ إذا لم يوجد ما يحتمل أنه يؤدي إلى تغير الاجتهاد، والمجتهد ذاك طريق اجتهاده السابق محل النزاع: اختلف العلماء في صور ثلاث هي:

- ١- إذا تجدد للمجتهد ما يحتمل أنه يؤدي إلى رجوعه، وهو متذكر لاجتهاده الأول
  - ٢- إذا تجدد للمجتهد ما يحتمل أنه يؤدي إلى رجوعه، وهو غير متذكر لاجتهاده الأول
  - ٣- إذا لم يتجدد للمجتهد ما يحتمل أنه يؤدي إلى رجوعه، لكنه غير ذاك طريق اجتهاده الأول
- اختلف العلماء في الصور الثلاث السابقة، على ثلاثة أقوال هي:

- ١- الحنابلة وأكثر الحنفية والباقلاني وأبو يعلى وابن عقيل: يجب تجديد الاجتهاد في كل الصور
- ٢- بعض الحنابلة وبعض الشافعية وبعض الحنفية وابن الحاجب والمطيعي: لا يجب التجديد
- ٣- الراجح وهو قول الحقين من الأصوليين: إذا كان ذاكرا لطريق اجتهاده السابق، فلا يجب عليه معاودة النظر، وإن كان ناسيا وجب عليه معاودة الاجتهاد والنظر

## التقليد، تعريفه وحكمه وأركانه والواجب على المقلد عند اختلاف المجتهدين

تعريفه لغة: وضع القلادة في العنق، اصطلاحاً: قبول قول الغير من غير معرفة دليله



## التقليد، حكم التمذهب، وأقوال الأئمة في النهي عن تقليدهم إذا خالف رأيهم الحق

### حكم التمذهب بمذهب معين

في المسألة قولان، فيما يلي تلخيصهما من كتاب أصول الفقه للدكتور عياض بن نامي السلمي، ص ٤٨٣:

الأول: لا يجوز، وفيما يلي حججهم والرد عليها:

أ. أنه لم يكن معروفاً في صدر الإسلام، والرد على هذه الحجة: لا دليل على عدم وجوده في صدر الإسلام، فقد يكون بعض العوام التزم بسؤال واحد بعينه من المفتين، ولو سلم عدم وجوده، لما دل ذلك على تحريمه، كما أن المفتين في الصدر الأول لم تكن لهم مذاهب معروفة في جميع مسائل الفقه، وهذا يجعل المقلدين يسألون من وجدوه حين تعرض لهم المسألة

ب. أنه يؤدي إلى التعصب وترك الحق الثابت بالدليل الشرعي، والرد على هذه الحجة: بأن الممنوع هو التعصب المذهبي، وترك الدليل مع معرفته والعلم برجحانه، وهذا غير لازم من التمذهب، ولكنه قد يحدث

الثاني: يجوز، وحجتهم: أنه إذا جاز لغير المجتهد تقليد من شاء من العلماء، جاز له أن يختار منهم واحداً فيقلده دون غيره، لثقتة في علمه وعدالته وتقواه

### من أقوال الأئمة في النهي عن تقليدهم إذا خالف رأيهم قول الله ﷻ، أو قول رسوله ﷺ

١. قال أبو حنيفة<sup>ت ١٥٠هـ</sup> - رحمه الله: "لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف من أين أخذناه"، وقال: "حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي، فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً"، وقيل له: إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه؟ قال: "اتركوا قولي بكتاب الله"، فقيل: "إذا كان خبر رسول الله ﷺ يخالفه؟ قال: "اتركوا قولي بخبر رسول الله ﷺ"، فقيل: إذا كان قول الصحابة يخالفه؟ قال: "اتركوا قولي بقول الصحابي"

٢. وقال مالك<sup>ت ١٧٩هـ</sup> - رحمه الله: "كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر"

٣. وقال الشافعي<sup>ت ٢٠٤هـ</sup> - رحمه الله تعالى: "إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط"، وقال: "كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني"، وقال: "كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ، عند أهل النقل، بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي"

٤. وقال أحمد<sup>ت ٢٤١هـ</sup> - رحمه الله: "من قلة علم الرجل أن يقلد دين الرجال"، وقال: "لا تقلدوني، ولا تقلدوا مالكا، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذوا من حيث أخذوا"

**المكتبة الأصولية**  
**وأهم ما صنف فيها:**

**منذ عام: ٢٠٤هـ، وحتى هذا العصر**

## المكتبة الأصولية

فيما يلي قائمة بأشهر من صنف في علم الأصول، على مختلف المذاهب، وقد رتب أسماءهم حسب تاريخ الوفاة، وأشهر مصنفاتهم، وقد ظلل اسم المؤلف بلون يشير للمدرسة الأصولية التي ينتمي إليها، وفق مفتاح الألوان التالي:



ب- مدرسة الفقهاء

خ- كتب غير محددة مبدئياً، ستحدد لاحقاً إن شاء الله تعالى، مع مراعاة الملاحظات التالية:

- ✓ القائمة رصدت حركة التصنيف في علم الأصول من بدايتها وحتى نهايتها، متدرجة حسب التسلسل الزمني، بشكل مختصر.
- ✓ تعتبر هذه القائمة مقدمة لكتاب مستقل بعنوان: المكتب الأصولية، سيكون فيه مزيد بيان لما يتعلق بالمؤلفين ومؤلفاتهم والمدارس الأصولية.
- ✓ القائمة تنتظر ملاحظات طلبة العلم، فلا يخلوا بكل ما يتعلق به:
- ١) تدقيق أسماء العلماء، وتواريخ وفياتهم حتى تكون القائمة معبرة عن التدرج والتطور الزمني بأعلى درجة من الدقة.
- ٢) تدقيق أسماء الكتب التي قد يكون وقع فيها بعض الأخطاء.
- ٣) إضافة أسماء كتب جديدة لكل المدارس المذكورة، فإنه مما لا شك فيه أن هناك عدداً من الكتب الأصولية غير مدرجة في القائمة.
- ٤) توضيح المدرسة التي تنتمي لها الكتب غير المحددة في القائمة.
- ٥) بيان مدى أهمية وجود هذه القائمة في طبعة قادمة، خاصة إذا صدر كتاب المكتبة الأصولية المستقل.

## وفيما يلي أهم المصنفات الأصولية القديمة

- |   |  |
|---|--|
| ٢٤- أبو بكر، محمد بن عبد الله: البيان في دلائل الإعلام على أصول الأحكام         | ١- محمد بن إدريس: إبطال الاستحسان                                  |
| ٢٥- كتاب في الإجماع   | ٢- كتاب القياس   |
| ٢٦- شرح الرسالة للشافعي   | ٣- الرسالة   |
| ٢٧- عمرو بن محمد بن عمرو الليثي: اللمع  | ٤- إثبات القياس  |
| ٢٨- أبو منصور الماتريدي: محمد بن محمد بن محمود: مآخذ الشرائع                    | ٥- خبر الواحد  |
| ٢٩- الطبري: أحمد بن أحمد أبو العباس: كتاب في الأصول                             | ٦- اجتهاد الرأي  |
| ٣٠- المروزي: أبو إسحق إبراهيم بن أحمد: الفصول في معرفة الأصول                   | ٧- أصبغ بن الفرغ بن سعيد بن نافع: الأصول                           |
| ٣١- الكرخي: عبيد الله بن الحسين: رسالة في الأصول                                | ٨- داود بن علي بن خلف الأصبهاني: إبطال القياس                      |
| ٣٢- الخوارزمي: القاضي أبو أحمد محمد بن سعيد: الهداية                            | ٩- خبر الواحد  |
| ٣٣- أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء: القياس                                     | ١٠- الخبر الموجب للعلم   |
| ٣٤- أصول الفقه  | ١١- الحجة  |
| ٣٥- مآخذ الأصول   | ١٢- الخصوص والعموم   |
| ٣٦- البروي: أبو بكر محمد بن عبد الله: الجامع في الأصول                          | ١٣- المفسر والمجمل   |
| ٣٧- الطبري: أبو علي الحسين بن قاسم: كتاب في الأصول                              | ١٤- محمد بن داود الظاهري بن علي الأصبهاني: الوصول إلى معرفة الأصول |
| ٣٨- أبو حامد المروزي: أحمد بن بشر بن عامر: الإشراف على الأصول                   | ١٥- أبو بكر محمد بن إسحق: الرد على إبطال القياس لداود الظاهري      |
| ٣٩- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي: أصول الفقه                           | ١٦- إثبات القياس   |
| ٤٠- شرح الرسالة للشافعي   | ١٧- أبو العباس، أحمد بن عمر: الرد على داود الظاهري                 |
| ٤١- الجصاص: أبو بكر، أحمد بن علي الرازي: الفصول في الأصول                       | إبطال القياس   |
| ٤٢- الشيرازي: أبو عبد الله محمد بن خفيف بن اسكفشاد: الفصول في الأصول            | ١٨- زكريا بن يحيى: أصول الفقه                                      |
| ٤٣- الأبهري: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد: كتاب الأصول                      | ١٩- محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري: إثبات القياس             |
| ٤٤- الأبهري: كتاب إجماع أهل المدينة   | ٢٠- الإجماع  |
| ٤٥- الضيمري: أبو بكر عبد الواحد بن الحسين بن محمد: القياس والعلل                | ٢١- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحق: إثبات القياس                 |
| ٤٦- النهرودي: أبو الفرج المعالي بن زكريا بن يحيى: التحرير والمنقح في أصول الفقه | ٢٢- اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام                 |
| ٤٧- الدقاق: أبو بكر الحياط محمد بن محمد بن جعفر: كتاب في الأصول                 | ٢٣- الشاشي: إسحق بن إبراهيم: أصول الشاشي                           |

- ٧٠ ، القاضي محمد بن الحسين بن محمد: العدة
- ٧١ ، مختصر العدة للمصنف
- ٧٢ ، الكفاية
- ٧٣ ، مختصر الكفاية للمصنف
- ٧٤ ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي: الخلافيات
- ٧٥ ، سليمان بن خلف بن سعد: إحكام الفصول في أحكام الأصول
- ٧٦ ، تبين المنهاج في ترتيب الحجج
- ٧٧ ، الحدود في الأصول
- ٧٨ ، الإشارة
- ٧٩ ، أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن يوسف الفيروزبادي: اللمع
- ٨٠ ، التبصرة
- ٨١ ، أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد: العمدة
- ٨٢ ، تذكرة العالم والطريق السالم
- ٨٣ ، عبد الملك بن عبد الله الجويني أبو المعالي: البرهان
- ٨٤ ، الأوراق
- ٨٥ ، الزدوي<sup>ت ٤٨٢هـ</sup>، فخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين: كثر الوصول إلى معرفة الأصول
- ٨٦ ، السرخسي<sup>ت ٤٨٣هـ</sup>، شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل: أصول الفقه
- ٨٧ ، منصور بن محمد بن عبد الجبار: قواطع الأدلة في أصول الفقه
- ٨٨ ، أحمد بن سليمان بن خلف: سر النظر في علمي الأصول والجدل
- ٨٩ ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد: المستصفى
- ٩٠ ، المنحول من تعليقات الأصول
- ٩١ ، المكنون
- ٩٢ ، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل و مسائلك التعليل

- ٤٨ ، أبو عثمان سعد بن محمد بن صبيح الفسائي المالكي: المقالات في الأصول
- ٤٩ ، أبو عبد الله الحسن بن حامد الوراق بن علي الحنبلي: أصول الفقه
- ٥٠ ، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد: التمهيد
- ٥١ ، المقنع
- ٥٢ ، التعريف والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد
- ٥٣ ، أبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري: الحدود في الأصول
- ٥٤ ، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار المعتزلي: الممد
- ٥٥ ، أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران: رسالة في الأصول
- ٥٦ ، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي: الأدلة في مسائل الخلاف
- ٥٧ ، الإفادة والتلخيص
- ٥٨ ، أوائل الأدلة والإشراف على مسائل الخلاف
- ٥٩ ، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله: الوصول إلى معرفة الأصول
- ٦٠ ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد التيمي: الفصل في أصول الفقه
- ٦١ ، التحصيل في أصول الفقه
- ٦٢ ، الدبوسي<sup>ت ٤٣٠هـ</sup>، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى: تأسيس النظر
- ٦٣ ، الدبوسي<sup>ت ٤٣٠هـ</sup>، تقويم الأدلة في تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع
- ٦٤ ، الدبوسي<sup>ت ٤٣٠هـ</sup>، الأمد الأقصى
- ٦٥ ، محمد بن علي بن الطيب المعتزلي: شرح العمدة للقاضي عبد الجبار<sup>ت ٤١٥هـ</sup>
- ٦٦ ، المعتمد
- ٦٧ ، الطبري<sup>ت ٤٥٠هـ</sup>، أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر: له مصنفات في الأصول
- ٦٨ ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري: مسائل في الأصول
- ٦٩ ، الإحكام في أصول الأحكام

- ١١٢- أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد: مختصر مستصفي للفرزالي ت٥٠٥هـ
- ١١٣- أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد: الناسخ والمنسوخ
- ١١٤- منتهج الوصول إلى علم الأصول
- ١١٥- الخزرجي ت٥٩٨هـ، أبو الحسن الأنصاري، علي بن عتيق بن عيسى: الأصول
- ١١٦- محمد بن عمر بن الحسن التميمي البكري: الحصول
- ١١٧- معالم الأصول
- ١١٨- محمد بن يونس بن حمد بن متعة: اختصر الحصول للرازي ت٦٠٦هـ
- ١١٩- علي بن إسماعيل بن علي بن عطية: شرح البرهان لإمام الحرمين ت٤٧٨هـ
- ١٢٠- موفق الدين، عبد الله بن أحمد الجماعيلي المقدسي: روضة الناظر
- ١٢١- المظفر بن إسماعيل بن علي الداراني: التنقيح، اختصار محصول الرازي ت٦٠٦هـ
- ١٢٢- الفخر الفارسي ت٦٢٢هـ، محمد بن إبراهيم بن أحمد: مطية النقل وعطية العقل في الأصول
- ١٢٣- أبو الحسن سيف الدين، علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي: الإحكام في أصول الأحكام
- ١٢٤- منتهى السؤل في الأصول
- ١٢٥- الخاصي ت٦٣٤هـ، أبو المؤيد صدر الدين، الموفق بن محمد: الفصول في علم الأصول
- ١٢٦- الحصري ت٦٣٦هـ، محمود بن أحمد: الطريقة الحصرية في الخلاف بين الحنفية والشافعية
- ١٢٧- سهل بن محمد بن سهل بن مالك: تعاليق على المستصفي للفرزالي ت٥٠٥هـ
- ١٢٨- الأخسيكي ت٦٤٤هـ، حسام الدين محمد بن عمر الحنفي: المنتخب في أصول المذهب

- ٩٣- أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن: التمهيد
- ٩٤- أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي: الواضح
- ٩٥- أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان: البسيط
- ٩٦- الوسيط
- ٩٧- الأوسط
- ٩٨- الوجيز
- ٩٩- الوصول إلى علم الأصول
- ١٠٠- البليوسي ت٥٢١هـ، عبد الله بن محمد بن السيد: التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الفقهاء
- ١٠١- الباهري ت٥٢٣هـ، أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد: المدخل إلى الأصول
- ١٠٢- الزاغوني ت٥٢٧هـ، أبو الحسن، علي بن عبيد الله بن نصر: تحرير البيان
- ١٠٣- النسفي ت٥٣٣هـ، عبد العزيز بن عثمان بن إبراهيم: كفاية الفحول
- ١٠٤- الصدر الشهيد ت٥٣٦هـ، حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة: أصول حسام الدين
- ١٠٥- محمد بن علي بن عمر: إيضاح الحصول من برهان الأصول لإمام الحرمين ت٤٧٨هـ
- ١٠٦- السمرقندي ت٥٣٩هـ، شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد: ميزان الأصول في نتائج العقول
- ١٠٧- محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي: الحصول في علم الأصول
- ١٠٨- الناسخ والمنسوخ وقانون التأويل
- ١٠٩- أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الفرزاري: مدارك الحقائق
- ١١٠- الكردي ت٥٢٦هـ، أبو المفاخر تاج الدين، عبد الغفور بن لقمان بن محمد: كتاب في الأصول
- ١١١- الفرزوني ت٥٩٣هـ، أحمد بن محمد بن سعيد: الأصول

- ١٤٦- [ ] ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي: تنقيح الفصول في اخت  
١٤٧- [ ] ، شرح التنقيح للمصنف
- ١٤٨- [ ] ، نفائس الأصول شرح المحصول للرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>
- ١٤٩- [ ] ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي  
الشرازي: شرح المنتخب في الأصول
- ١٥٠- [ ] ، شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦هـ</sup>
- ١٥١- [ ] ، منهج الوصول إلى علم الأصول، اختصار محصول  
الرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>، ولنهـاج البيضاوي شروح عديدة منها:
- (١) [ ] نفسه
- (٢) [ ] ، مجد الدين محمد بن أبي بكر الأيكسي  
الشرازي الشافعي<sup>٦٩٧هـ</sup>
- (٣) [ ] ، لشمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود  
الجزري الشافعي<sup>٧١١هـ</sup>
- (٤) [ ] ، للإمام زين الدين الحنفي
- (٥) [ ] ، للفاضل المراغي، هارون بن عبد الولي بن عبد السلام  
المراغي<sup>٧٦٤هـ</sup>
- (٦) [ ] ، لفيث الدين محمد بن محمد الواسطي<sup>٧١٨هـ</sup>
- (٧) [ ] ، محمد بن أسعد التستري الشافعي الهمداني<sup>٧٣٢هـ</sup>
- (٨) [ ] ، للسيد برهان الدين عبيد الله بن محمد الفرغاني  
العبري<sup>٧٤٢هـ</sup>
- (٩) [ ] ، لعبد الله بن محمد العبيدي التبريزي الحنفي<sup>٧٤٣هـ</sup>
- (١٠) [ ] ، لفخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف التبريزي  
الجاربردي الشافعي<sup>٧٤٦هـ</sup>
- (١١) [ ] ، لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد  
الأصفهاني الشافعي<sup>٧٤٩هـ</sup>

- ١٢٩- [ ] ، أبو عمرو عثمان بن عمر: منتهى السؤل والأمل في علمي  
الأصول والجدل
- ١٣٠- [ ] ، مختصر منتهى السؤل والأمل للمصنف
- ١٣١- [ ] ، أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي: اختصار مستصفي  
الغزالي<sup>٥٠٥هـ</sup>
- ١٣٢- [ ] ، مجد الدين عبد السلام بن الخضر: المسودة (مشاركة ابنه عبد  
الخليل<sup>٦٨٢هـ</sup>، وحفيده شيخ الإسلام أحمد<sup>٧٢٨هـ</sup>)
- ١٣٣- [ ] ، محمد بن الحسين بن عبد الله: الحاصل، اختصار محصول  
الرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>
- ١٣٤- [ ] ، شهاب الدين، محمود بن أحمد بن محمود: تخريج الفروع على  
الأصول
- ١٣٥- الزاهد الغزيني<sup>٦٥٨هـ</sup> ، نجم الدين، مختار بن محمود بن محمد: المجتبى في أصول الفقه
- ١٣٦- ابن عميرة<sup>٦٥٨هـ</sup> ، أحمد بن عبد الله بن محمد: رد على كتاب [ ] أصول الفقه  
للرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>
- ١٣٧- [ ] ، عز الدين بن عبد السلام السلمي: الإمام في بيان أدلة الأحكام
- ١٣٨- شهاب الدين أبو شامة<sup>٦٦٥هـ</sup> ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي: المحقق  
في علم الأصول
- ١٣٩- شهاب الدين أبو شامة<sup>٦٦٥هـ</sup> ، الفصول في الأصول
- ١٤٠- الرامشي<sup>٦٦٧هـ</sup> ، علي بن محمد بن علي: شرح على أصول البزدوي<sup>٤٨٢هـ</sup>
- ١٤١- [ ] ، عبد الرحيم بن محمود بن محمد: مختصر المحصول للرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>
- ١٤٢- [ ] ، أبو الفضل محمد بن علي بن الحسن: الفرع على وجيز ابن  
برهان<sup>٥١٨هـ</sup>
- ١٤٣- [ ] ، استخراج للفروع على الأصول
- ١٤٤- [ ] ، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري: الأصول والضوابط
- ١٤٥- [ ] ، سراج الدين محمود بن أبي بكر: التحصيل، اختصار محصول  
الرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>

- (٢٥) [REDACTED] ، للسيد عبد الله بن محمد بن محمد الشهر بالسيد حامد الإيجي ت٨٩٤هـ
- (٢٦) [REDACTED] ، لركن الدين محمد بن أحمد الأردبيلي الشافعي من علماء القرن التاسع
- (٢٧) [REDACTED] ، لأحمد بن إسحاق الشيرازي
- (٢٨) [REDACTED] ، محمد بن طاهر القزويني
- (٢٩) [REDACTED] ، لشمس الدين عبد الرحمن بن عطاء الله المشتهر بشيخ الأردبيلي
- (٣٠) [REDACTED] ، محمد بن الحسن البدخشي الحنفي
- ١٥٢- [REDACTED] ، محمد بن محمود بن السلمي: شرح محصول الرازي ت٦٠٦هـ
- ١٥٣- [REDACTED] ، عبد الرحمن بن إبراهيم بن مباح الفزاري: شرح ورقات إمام الحرمين ت٤٨٧هـ
- ١٥٤- [REDACTED] ، كمال الدين أبو العباس، أحمد بن عيسى بن رضوان: منهج الوصول في علم الأصول
- ١٥٥- [REDACTED] ، مختصر في الأصول
- ١٥٦- [REDACTED] ، جلال الدين عمر بن محمد بن عمر الحنجلي: المغني في الأصول البخاري ت٦٩١هـ
- ١٥٧- [REDACTED] ، مظفر الدين، أحمد بن علي بن تغلب: نهاية الوصول إلى علم الأصول ت٦٩٤هـ
- ١٥٨- [REDACTED] ، البديع في أصول الفقه (جمع طريقي البزدوي ت٤٨٢هـ والآمدي ت٦٣١هـ)
- ١٥٩- [REDACTED] ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد العامري: شرح مستصفي الفزائي ت٥٠٥هـ
- ١٦٠- [REDACTED] ، القشيري، محمد بن علي: مقدمة المطرزي في أصول الفقه
- ١٦١- [REDACTED] ، ضياء الدين أبو محمد، عبد العزيز محمد بن علي: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ، في: كاشف الرموز ومظهر الكنوز

- (١٢) [REDACTED] ، لظهير الدين عبد الصمد بن محمود الفاروقي
- (١٣) [REDACTED] ، لنور الدين فرج بن محمد بن أبي الفرج الأردبيلي ت٧٤٩هـ
- (١٤) [REDACTED] ، لتقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي الشافعي ت٧٥٦هـ ، وابنه عبد الوهاب بن علي ت٧٧١هـ
- (١٥) [REDACTED] ، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ت٧٤٢هـ
- (١٦) [REDACTED] ، لسراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملتن ت٨٠٤هـ
- (١٧) [REDACTED] ، ليوسف بن الحسن السراي التبريزي الشافعي ت٨٢٤هـ
- (١٨) [REDACTED] ، لأحمد بن عبد الرحيم العراقي ت٨٢٦هـ
- (١٩) [REDACTED] ، لشهاب الدين أحمد بن عبد الله الفزي الشافعي ت٨٢٢هـ شرح منهاج البيضاء ت٦٨٥هـ ، محمد بن عبد القادر السخاوي المقرئ المعروف بابن الساكاكي ت٨٣٨هـ
- (٢٠) [REDACTED] ، ابن رسلان ت٧٧٥هـ ، شهاب الدين أحمد بن الحسين بن علي الرملي الشافعي
- (٢١) [REDACTED] ، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر الإشبيلي ت٨٧٣هـ
- (٢٢) [REDACTED] ، عبد الوهاب بن محمد يحيى الشهير بابن زهرة الشافعي الطرابلسي ت٨٩٥هـ
- (٢٣) [REDACTED] ، لكمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن إمام الكاملية ت٨٧٤هـ
- (٢٤) [REDACTED] ، لابن إمام الكاملية ت٨٧٤هـ

- ١٦٢- أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم: مختصر فروق القراني ت٦٨٤م
- ١٦٣- أحمد بن إبراهيم: شرح الإشارة للباجي الأب ت٤٧٥م في الأصول
- ١٦٤- النسفي ت٧١٠م، أبو البركات حافظ الدين، عبد الله بن أحمد بن محمود: منار الأنوار (له شروح كثيرة أحدها للمصنف)
- ١٦٥- النسفي ت٧١٠م، شرح منار الأنوار
- ١٦٦- محمود بن مسعود بن مصلح: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ١٦٧- النبلي ت٧١٢م، عز الدين، الحسين بن أبي القاسم البغدادي: الإمهارة
- ١٦٨- السبقي ت٧١٤م، حسام الدين، الحسين بن علي بن الحاجب بن علي: الكافي شرح أصول البردوي ت٤٨٢م
- ١٦٩- السبقي ت٧١٤م، شرح منتخب الأخسيكي ت٦٤٤م
- ١٧٠- علاء الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن خطاب: غاية السؤل، مختصر لمحصل الرازي ت٦٠٦م
- ١٧١- ركن الدين أبو محمد، الحسن بن شرف: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ١٧٢- صفى الدين ت٧١٥م، محمد بن عبد الرحيم بن محمد: غاية الوصول إلى علم الأصول
- ١٧٣- شمس الدين الخطيب أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن عبد الله: شرح على التحصيل للأرموي ت٦٨٢م
- ١٧٤- أجوبة على مسائل في المحصل للرازي ت٦٠٦م
- ١٧٥- شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥م
- ١٧٦- نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم: البلبل، مختصر روضة الناظر لابن قدامة ت٦٢٠م
- ١٧٧- شرح مختصره: البلبل
- ١٧٨- ابن الأسفوي ت٧٢١م، نور الدين، إبراهيم بن هبة الله بن علي: شرح المنتخب في الأصول
- ١٧٩- قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري: أنوار السؤل في تعقب مسائل القواعد والفروق
- ١٨٠- أبو العباس بن البناء ت٧٢٤م، أحمد بن محمد بن عثمان: منتهى السؤل في علم الأصول
- ١٨١- الأرمني ت٧٢٥م، يونس بن عبد المجيد بن علي الهذلي: المسائل المهمة في اختلاف الأئمة
- ١٨٢- أبو منصور، جمال الدين، حسن بن يوسف بن مطهر العراقي: مبادئ الوصول إلى علم الأصول
- ١٨٣- غاية الوصول وإيضاح السبل شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ١٨٤- تقي الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام: قاعدة في الإجماع، وغير ذلك
- ١٨٥- ابن الزيات الكلاعي ت٧٢٨م، أحمد بن الحسين بن علي: تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة
- ١٨٦- القنوي ت٧٢٩م، علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف: اختصار المعالم
- ١٨٧- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم: تعليقة على مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ١٨٨- البخاري ت٧٣٠م، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد: كشف الأسرار على أصول البردوي ت٤٨٢م
- ١٨٩- البخاري ت٧٣٠م، غاية التحقيق/ شرح على أصول الأخسيكي ت٦٤٤م
- ١٩٠- بدر الدين محمد بن أسعد الشافعي الهمداني ت٧٣٢م: حل عقد التحصيل في الأصول
- ١٩١- شرح على مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ١٩٢- شرح على منهاج البيضاوي ت٦٨٥م
- ١٩٣- أبو إسحق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: مختصر مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م

- ٢٠٩- [ ]، القاضي تاج الدين، أحمد بن عثمان بن إبراهيم الماردني: تعليق على الحصول للرازي<sup>٦٠٦هـ</sup>
- ٢١٠- [ ]، شرح المنتخب للباحي
- ٢١١- [ ]، شمس الدين محمد بن محمد بن إبراهيم: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦هـ</sup>
- ٢١٢- [ ]، فخر الدين، أحمد بن الحسن بن يوسف: شرح المنهاج للبيضاوي<sup>٦٨٥هـ</sup>
- ٢١٣- [ ]، الجاربردي<sup>٧٤٦هـ</sup>، شرح أصول البزدوي<sup>٤٨٢هـ</sup>
- ٢١٤- أحمد بن الحسن بن يوسف التبريزي الجاربردي الشافعي<sup>٧٤٦هـ</sup>، في السراج الوهاج.
- ٢١٥- [ ]، علاء الدين القاسمي<sup>٧٤٦هـ</sup>، علي بن منصور بن ناصر: شرح المعني في أصول الفقه
- ٢١٦- [ ]، عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة: التنقيح
- ٢١٧- [ ]، التوضيح شرح متن التنقيح للمصنف
- ٢١٨- [ ]، قوام الدين أبو الفتوح، سعود بن إبراهيم: حاشية على معني الحجازي<sup>٦٩١هـ</sup>
- ٢١٩- [ ]، قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد السبخاري: جامع الأسرار شرح المنار للنسفي<sup>٧١٠هـ</sup>
- ٢٢٠- [ ]، نور الدين فروج بن محمد بن أحمد الدمشقي: شرح منهاج البيضاوي<sup>٦٨٥هـ</sup>
- ٢٢١- [ ]، شمس الدين أبو النشاء، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد: شرح بديع النظام لابن الساعاتي<sup>٦٩٤هـ</sup>
- ٢٢٢- [ ]، شرح منهاج الوصول للبيضاوي<sup>٦٨٥هـ</sup>
- ٢٢٣- [ ]، شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦هـ</sup>
- ٢٢٤- [ ]، القاضي زين الدين: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦هـ</sup>
- ٢٢٥- [ ]، فخر الدين، أحمد بن علي بن أحمد: نظم المنار للنسفي<sup>٧١٠هـ</sup>
- ٢٢٦- [ ]، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦هـ</sup>

- ١٩٤- [ ]، مصلح الدين، موسى بن محمد: الرفيع شرح البديع لابن الساعاتي<sup>٦٩٤هـ</sup>
- ١٩٥- ابن الوكيل<sup>٧٣٨هـ</sup>، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عمر: كتاب في الأصول
- ١٩٦- إسماعيل بن خليل<sup>٧٣٩هـ</sup>، تاج الدين: مقدمة في الأصول
- ١٩٧- [ ]، صفي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي: تسهيل الوصول في علم الأصول
- ١٩٨- [ ]، تحقيق الأمل في علمي الأصول والجلد
- ١٩٩- [ ]، قواعد الأصول ومعاقد الفصول/ اختصار تحقيق الأمل للمصنف
- ٢٠٠- [ ]، فخر الدين أبو عمرو، عثمان بن علي بن إسماعيل المصري الطائي: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦هـ</sup>
- ٢٠١- [ ]، شرح البديع لابن الساعاتي<sup>٦٩٤هـ</sup>
- ٢٠٢- القزويني<sup>٧٣٩هـ</sup>، أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر: كتاب في الأصول
- ٢٠٣- [ ]، أحمد بن عبد الرحمن: تقييدات على تنقيح القرائي<sup>٦٨٤هـ</sup>
- ٢٠٤- ابن سلمون<sup>٧٤١هـ</sup>، عبد الله بن علي: الشافي فيما وقع من الخلاف بين التبصرة والكافي
- ٢٠٥- [ ]، محمد بن أحمد بن محمد: تقريب الوصول إلى علم الأصول
- ٢٠٦- برهان الدين عبيد الله بن محمد الفرغاني العربي<sup>٧٤٢هـ</sup>
- ٢٠٧- [ ]، في نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، وهو شرح متوسط الحجم وعلى هذا الشرح:
- (١) [ ] وعليه تعليقات محمد بن العماد<sup>٨٦٣هـ</sup> ينقل فيها كثيراً عن والده الشهاب ابن العماد
- (٢) [ ]
- (٣) [ ] الخنفي سماها سلم الوصول إلى نهاية السؤل.
- ٢٠٨- [ ]، برهان الدين عبيد الله بن محمد الهاشمي الحسيني: شرح منهاج البيضاوي<sup>٦٨٥هـ</sup>

- ٢٤٢- [ ]، محمد بن أحمد بن علي الإدريسي: مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول
- ٢٤٣- [ ]، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٤٤- [ ]، الإجماع في شرح المنهاج البيضاوي ت٦٨٥هـ (بدأ الشرح أبوه السبكي ت٧٥٦هـ، وأتمه هو)
- ٢٤٥- [ ]، جمع الجوامع (شارك في هذا الكتاب أبوه السبكي ت٧٥٦هـ)
- ٢٤٦- [ ]، منع الموانع شرح جمع الجوامع
- ٢٤٧- [ ]، عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي: نهاية السؤل في شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥هـ
- ٢٤٨- [ ]، التمهيد في ترتيب الفروع على الأصول
- ٢٤٩- [ ]، الفزوي ت٧٧٣هـ، سراج الدين أبو حفص، عمر بن إسحق بن أحمد الهندي: شرح بديع الأصول
- ٢٥٠- [ ]، اللوامع في شرح جمع الجوامع للسبكي الأب ت٧٥٦هـ، والسبكي الابن ت٧٧١هـ
- ٢٥١- [ ]، يحيى بن موسى: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٥٢- [ ]، خوارزمي ت٧٧٥هـ، أبو محمد منصور بن أحمد مؤيد، ابن القأني: شرح المغني للجبازي ت٦٩١هـ
- ٢٥٣- [ ]، محمد، شمس الدين: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٥٤- [ ]، الحسيني التيسابوزي ت٧٧٦هـ، جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد: شرح المنار للنسفي ت٧١٠هـ
- ٢٥٥- [ ]، لسان الدين ابن الخطيب ت٧٧٦هـ، محمد بن عبد الله بن سعيد: ألفية في الأصول
- ٢٥٦- [ ]، محمد بن الحسين بن عبد الله السيد الشريف الحسيني: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٥٧- [ ]، شرح تاج الدين السبكي ت٧٧١هـ
- ٢٥٨- [ ]، القنوي ت٧٧٧هـ، محمود بن أحمد بن مسعود: شرح المنتهى على المغني في أصول الفقه

- ٢٢٧- [ ]، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٢٨- [ ]، تقي الدين أبو الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الأنصاري الفزرجي: له آراء ضمنها في كتاب ابنه تاج الدين السبكي ت٧٧١هـ: جمع الجوامع
- ٢٢٩- [ ]، أحمد بن علي بن عبد الكافي: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٣٠- [ ]، شرح جزء من منهاج البيضاوي ت٦٨٥هـ وأكماله ابنه تاج الدين السبكي ت٧٧١هـ
- ٢٣١- [ ]، شرف الدين أبو الحسن، علي بن الحسين بن علي بن الحسين الحسيني: شرح المعالم في أصول الفقه
- ٢٣٢- [ ]، محمود بن علي بن إسماعيل: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٣٣- [ ]، أمير كاتب ت٧٥٨هـ، بن أمير عمر بن أمير غازي الحنفي: التبيين شرح منتخب الأخصيكي ت٦٤٤هـ
- ٢٣٤- [ ]، أبو العباس، أحمد بن إدريس: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٣٥- [ ]، العلائي ت٧٦١هـ، صلاح الدين محمد بن كيكلدي بن عبد الله: تلقيح الفهوم في صيغ العموم
- ٢٣٦- [ ]، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن مفلح بن محمد الرامي: أصول الفقه
- ٢٣٧- [ ]، محمد بن الحسن بن علي: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥هـ، أكمله أخوه الإسوي ت٧٧٢هـ
- ٢٣٨- [ ]، ابن الربوة ت٧٦٤هـ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز القنوي الدمشقي: قدس الأسرار في اختصار المنار للنسفي ت٧١٠هـ
- ٢٣٩- [ ]، ابن الربوة ت٧٦٤هـ، شرح على المنار للنسفي ت٧١٠هـ
- ٢٤٠- [ ]، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦هـ
- ٢٤١- [ ]، العنتابي ت٧٦٧هـ، شهاب الدين أحمد بن إبراهيم بن أيوب الحلبي: شرح المغني في الأصول

- ٢٧٧- [redacted]، تشيف المسماع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي ت٧٧٠م
- ٢٧٨- الزركشي ت٧٩٤م، لقطه العجلان
- ٢٧٩- [redacted]، الدياج في توضيح منهاج البيضاوي ت٦٨٥م
- ٢٨٠- شهاب الدين أحمد بن عمر بن هلال: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٨١- إبراهيم بن علي العمري: إقليد الأصول، مختصر تنقيح القرافي ت٦٨٤م
- ٢٨٢- أحمد بن محمد بن عطاء الله بن التنسي: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٨٣- ابن ملك ت٨٠١م، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين: شرح منار الأنوار للنسفي ت٧١٠م
- ٢٨٤- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥م
- ٢٨٥- [redacted]، شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٨٦- عز الدين يوسف بن الحسن بن محمود التبريزي: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥م
- ٢٨٧- أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير: منهج الأصلين
- ٢٨٨- تاج الدين برام بن عبد الله: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٨٩- الحلبي ت٨٠٨م، زين الدين أبو العز طاهر بن حسن بن عمر: مختصر المنار في أصول النسفي ت٧١٠م
- ٢٩٠- أبو العباس أحمد بن عماد الدين بن محمد: شرح منهاج البيضاوي ت٦٨٥م
- ٢٩١- أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي: تلخيص الحصول للرازي ت٦٠٦م
- ٢٩٢- ابن خلدون ت٨٠٨م، له مؤلفات في الأصول
- ٢٩٣- الحضري ت٨١٠م، شمس الدين محمد: شرح تهذيب الوصول إلى معرفة الأصول

- ٢٥٩- بهاء الدين محمد بن عبد البر بن يحيى: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٦٠- ابن أبي العز الحنفي ت٧٨٠م، بدر الدين محمد ابن الحرانية الماردني: مختصر في أصول الفقه
- ٢٦١- أكمل الدين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م، في: النقود والردود
- ٢٦٢- الباري ت٣٨٩م، شرح على أصول البزدوي ت٤٨٢م
- ٢٦٣- الباري ت٣٨٩م، الأنوار شرح المنار للنسفي ت٧١٠م
- ٢٦٤- شمس الدين محمد بن يوسف بن علي: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٦٥- الشامكاني ت٧٨٧م، سعد الدين، فضل الله بن إبراهيم بن عبد الله: مصنفات في الأصول
- ٢٦٦- عز الدين علي بن الحسين بن علي: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٦٧- [redacted]، شرح البديع لابن الساعاني ت٦٩٤م
- ٢٦٨- أبو إسحق، إبراهيم بن موسى الغرناطي: الموافقات
- ٢٦٩- [redacted]، الاعتصام
- ٢٧٠- شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن سليمان بن عبد الله: شرح مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٧١- [redacted]، مختصر تمهيد الأسنوي ت٧٧٢م
- ٢٧٢- سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله: التلويح على التوضيح
- ٢٧٣- حاشية على: شرح العضد ت٧٥٦م، على مختصر ابن الحاجب ت٦٤٦م
- ٢٧٤- البناي ت٧٩٣م، جلال الدين جلال بن أحمد بن يوسف بن طوع رسلان البتري: شرح على المنار للنسفي ت٧١٩م
- ٢٧٥- البناي ت٧٩٣م، تعلية على أصول البزدوي ت٤٨٢م
- ٢٧٦- بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله: البحر المحيط

- ٣١١- ابن السكاكيني<sup>٨٣٨</sup>، محمد عبد القادر السخاوي المقرئ: شرح منهاج البيضاوي<sup>٦٨٥</sup>  
 ٣١٢- الفناري الابن<sup>٨٤٠</sup>، محمد شاه بن محمد بن حمزة: حاشية على فصول البدائع لأبيه<sup>٨٣٤</sup>  
 ٣١٣- [ ]، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن بن علي: شرح منهاج الوصول للبيضاوي<sup>٦٨٥</sup>  
 ٣١٤- [ ]، شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٣١٥- [ ]، شرح جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١</sup>  
 ٣١٦- [ ]، أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٣١٧- محمد بن الضياء<sup>٨٥٤</sup>، بهاء الدين محمد بن أحمد بن الضياء: شرح أصول البردوي<sup>٤٨٢</sup>  
 ٣١٨- [ ]، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي: التحرير، شرحه أمير بادشاه<sup>٩٨٧</sup>، في تيسير التحرير  
 ٣١٩- [ ]، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم: شرح الورقات لإمام الحرمين<sup>٤٧٨</sup>  
 ٣٢٠- [ ]، شرح جمع الجوامع للسبكي الابن<sup>٧٧١</sup>  
 ٣٢١- ابن معلى<sup>٨٧٠</sup>، إسماعيل بن علي بن حسن بن هلال: الليث العباس في صدمات المجالس  
 ٣٢٢- [ ]، أبو عبد الله، كمال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٣٢٣- [ ]، إتمام تيسير الوصول إلى منهاج الأصول للبيضاوي<sup>٦٨٥</sup>  
 ٣٢٤- [ ]، شرح الورقات لإمام الحرمين<sup>٤٧٨</sup>  
 ٣٢٥- [ ]، أبو العباس: أحمد بن عبد الرحمن حلولو: شرحاه على أصول السبكي<sup>٧٧١</sup>  
 ٣٢٦- [ ]، شرح التنقيح لصدر الشريعة<sup>٧٤٧</sup>، والإرشادات للبايجي

- ٢٩٤- [ ]، أحمد بن حسين القسنطيني ابن الخطيب: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٢٩٥- [ ]، سعيد بن محمد التجيبي التلمساني: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٢٩٦- [ ]، الشريف علي بن محمد بن علي: حاشية على مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٢٩٧- [ ]، حاشية على شرح الإيجي<sup>٧٥٦</sup> لمختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٢٩٨- [ ]، التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة<sup>٧٤٧</sup>  
 ٢٩٩- [ ]، حاشية على التلويح للتفتازاني<sup>٧٩٣</sup>  
 ٣٠٠- [ ]، أبو عبد الله عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الحموي: شرح جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١</sup>  
 ٣٠١- [ ]، نكت على مختصر ابن الحاجب<sup>٦٤٦</sup>  
 ٣٠٢- [ ]، حاشية على شرح البيضاوي<sup>٦٨٥</sup>  
 ٣٠٣- ابن العراقي<sup>٨٢٦</sup>، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي: التحرير لما في منهج الأصول من المعقول والمنقول  
 ٣٠٤- [ ]، شرح جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١</sup> / لخص فيه شرح الزركشي ومختصر الكشاف مع تخريج أحاديثه  
 ٣٠٥- القيسي<sup>٨٢٩</sup>، محمد بن محمد بن محمد / أبو بكر بن عاصم: أرجوزة: منبع الوصول إلى علم الأصول  
 ٣٠٦- القيسي<sup>٨٢٩</sup>، أرجوزة صغيرة سماه: مرتقى الوصول في الأصول  
 ٣٠٧- [ ]، نيل المني، مختصر موافقات الشاطبي<sup>٧٩٠</sup>  
 ٣٠٨- البرماوي<sup>٨٣١</sup>، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى المسقلاني: نظم ألفية في أصول الفقه  
 ٣٠٩- البرماوي<sup>٨٣١</sup>، شرح ألفيته في أصول الفقه  
 ٣١٠- الفناري<sup>٨٣٤</sup>، محمد بن حمزة بن محمد / شمس الدين الرومي: البدائع في أصول الشرائع

- ٣٤٣- محمد يحيى الدين بن تاج الدين إبراهيم بن الخطيب: أوائل حاشية السيد علي: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٤٦٢م
- ٣٤٤- محمد بن غياث الدين منصور: تقرير على حاشية الجرجاني، على شرح مختصر ابن الحاجب ت١٤٦٢م
- ٣٤٥- محمد بن ناصر الدين: الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع للسبكي ت١٧٧١م
- ٣٤٦- سليمان بن شعيب بن خضر القاهري: شرح اللمع للشيرازي ت١٤٧٦م
- ٣٤٧- الأنصاري ت١٩٣٦م، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي: غاية الوصول
- ٣٤٨- لب الأصول اختصار جمع الجوامع للسبكي ت١٧٧١م
- ٣٤٩- العاملي ت١٩٣٣م، بدر الدين الحسن بن جعفر بن فخر الدين: العمدة الجلية/ لم يتم
- ٣٥٠- ابن كمال باشا ت١٩٤٠م، شمس الدين أحمد بن سليمان: تغيير التنقيح في أصول الفقه
- ٣٥١- محمد بن إبراهيم بن خليل: حاشية على: شرح الخلي ت١٨٦٤م  
على: جمع الجوامع للسبكي ت١٧٧١م
- ٣٥٢- أحمد بن عبد الله: حاشية على التلويح للفتازاني ت١٧٩٣م
- ٣٥٣- محمد بن محمد بن عبد الرحمن: قرعة العين شرح ورقسات إمام الحرمين ت١٤٧٨م
- ٣٥٤- شهاب الدين أحمد البرلسي: حاشية على شرح الخلي ت١٨٦٤م على: جمع الجوامع للسبكي ت١٧٧١م
- ٣٥٥- أبو عبد الله محمد بن حسن: حاشية شرح الخلي ت١٨٦٤م على جمع الجوامع للسبكي ت١٧٧١م
- ٣٥٦- ابن نجيم ت١٩٧٠م، زين الدين إبراهيم بن محمد: الأشباه والنظائر
- ٣٥٧- ابن نجيم ت١٩٧٠م، شرح المنار للنسفي ت١٧٧١م
- ٣٥٨- لب الأصول مختصر التحرير لابن الهمام ت١٨٦١م
- ٣٥٩- محمد بن أحمد بن عبد العزيز: مختصر التحرير لعلاء الدين المرادوي ت١٨٨٥م

- ٣٢٧- علي بن محمود بن محمد بن مسعود الرازي العمري: حاشية على التلويح للفتازاني ت١٧٩٣م
- ٣٢٨- الشاهر وردي مصنفك ت١٨٧٥م، شرح بعضاً من أصول البزدوي ت١٨٢٢م
- ٣٢٩- الشاهر وردي مصنفك ت١٨٧٥م، حاشية على بعض شروح البزدوي ت١٨٢٢م
- ٣٣٠- ابن قطلوبغا ت١٨٧٩م، زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا: شرح المنار للنسفي ت١٧١٠م
- ٣٣١- الجراعي ت١٨٨٣م، أبو بكر بن زيد (جراغ قضاء نابلس): شرح مختصر ابن اللحام ت١٨٠٣م في الأصول
- ٣٣٢- أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر بن عمر بن بريدة: شرح منسهاج البيضاوي ت١٢٨٥م
- ٣٣٣- أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن عبد الله: مرقاة الوصول إلى علم الأصول
- ٣٣٤- محمد بن فراموز: مرقاة الوصول في علم الأصول
- ٣٣٥- مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول
- ٣٣٦- حواشي على التلويح للفتازاني ت١٧٩٣م
- ٣٣٧- علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد الدمشقي: تحرير المنقول في أصول الفقه
- ٣٣٨- المرادوي ت١٨٨٥م، التحرير في شرح التحرير لابن الهمام ت١٨٦١م
- ٣٣٩- شمس الدين حسن جلبي بن محمد شاه: حواشي على التلويح للفتازاني ت١٧٩٣م
- ٣٤٠- الدهلوي ت١٨٩١م، عبد الله بن عبد الكريم: إضافة الأنوار في إضاءة أصول المنار للنسفي ت١٧١٠م
- ٣٤١- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم: شرح مختصر ابن الحاجب ت١٦٤٦م
- ٣٤٢- الكرماسي ت١٨٩٩م، يوسف بن حسين: الوجيز في الأصول

- ٣٧٤- [ ]، شرح الكوكب المنير، وهو شرح لمختصر التحرير للمصنف  
 ٣٧٥- الحر العاملي<sup>ت ١٠٧٩هـ</sup>، محمد بن الحسين بن علي بن محمد: المهمة في أصول الأئمة  
 ٣٧٦- ابن الغازي<sup>ت ١٠٨٩هـ</sup>، خليل بن الغازي القزويني: شرح العمدة  
 ٣٧٧- [ ]، محمد المرباط بن محمد بن أبي بكر: المعارج المرتقيات في معاني الورقات للجويني<sup>ت ٤٧٨هـ</sup>  
 ٣٧٨- [ ]، محمد بن محمد بن سليمان بن طاهر الروادي المغربي: مختصر التحرير لابن الهمام<sup>ت ٨٦١هـ</sup>  
 ٣٧٩- [ ]، شرح مختصر التحرير لابن الهمام<sup>ت ٨٦١هـ</sup>  
 ٣٨٠- الفاسي السوسي<sup>ت ١٠٩٤هـ</sup>، حاشية على التوضيح لصدر الشريعة<sup>ت ٧٤٧هـ</sup>  
 ٣٨١- الفاسي السوسي<sup>ت ١٠٩٤هـ</sup>، - حاشية على التسهيل  
 ٣٨٢- الكواكبي<sup>ت ١٠٩٦هـ</sup>، محمد بن حسن بن أحمد الحلبي: نظم المنار للنسفي<sup>ت ٧٧١هـ</sup>  
 ٣٨٣- الكواكبي<sup>ت ١٠٩٦هـ</sup>، إرشاد الطالب  
 ٣٨٤- الحموي<sup>ت ١٠٩٨هـ</sup>، أحمد بن محمد: الدر الفريد في حكم التقليد  
 ٣٨٥- ابن بري<sup>ت ١٠٩٩هـ</sup>، إبراهيم بن حسين بن أحمد: غاية التحقيق في عدم جواز التلفيق  
 ٣٨٦- الأزميري<sup>ت ١١٠٢هـ</sup>، سليمان: حاشية على مرآة الأصول لملا خسرو<sup>ت ٨٨٥هـ</sup>  
 ٣٨٧- [ ]، أبو علي الحسن بن مسعود: الكوكب الساطع شرح جمع الجوامع للنسفي<sup>ت ٧٧١هـ</sup>  
 ٣٨٨- محمد الطيب<sup>ت ١١١٣هـ</sup>، محمد الطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسي: شرح مقدمة جده؟ في الأصول  
 ٣٨٩- [ ]، أحمد بن محمد بن أحمد: حاشية على شرح الجلال المحلي<sup>ت ١١١٧هـ</sup>  
 ٣٩٠- [ ]، محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي: مسلم الثبوت  
 ٣٩١- الولائي<sup>ت ١١٢٨هـ</sup>، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد: حاشية على المحلي<sup>ت ٨٦٤هـ</sup>  
 ٣٩٢- ملا جيون<sup>ت ١١٣٠هـ</sup>، أحمد بن أبي سعيد بن عبد الله الحنفي اللكنوي: الأنوار شرح المنار للنسفي<sup>ت ٧١٠هـ</sup>

- ٣٦٠- [ ]، شرح الكوكب المنير، وهو شرح لمختصر التحرير للمصنف  
 ٣٦١- أبو الفداء<sup>ت ٩٧٤هـ</sup>، أحمد بن محمد الزيلي السيواسي: زبدة الأسرار شرح (مختصر المنار للنسفي<sup>ت ٧١٠هـ</sup>) للحلي<sup>ت ٨٠٨هـ</sup>  
 ٣٦٢- [ ]، محمد أمين بن محمود البخاري: تيسير التحرير لابن الهمام<sup>ت ٨٦١هـ</sup>  
 ٣٦٣- [ ]، شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ: الآيات البينات، حاشية على جمع الجوامع للنسفي<sup>ت ٧٧١هـ</sup>  
 ٣٦٤- [ ]، شرح الورقات لإمام الحرمين<sup>ت ٤٧٨هـ</sup>  
 ٣٦٥- [ ]، محمد بن محمد بن حمزة الشافعي الصغير: حاشية على شرح التحرير  
 ٣٦٦- الخطيب التمرقاشي<sup>ت ١٠٠٤هـ</sup>، محمد بن عبد الله بن أحمد: الوصول إلى قواعد الأصول  
 ٣٦٧- [ ]، محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس: تعليق على مختصر ابن الحاجب<sup>ت ٦٤٦هـ</sup>  
 ٣٦٨- ابن الشهيد الثاني<sup>ت ١٠١١هـ</sup>، أبو منصور الحسن بن زين الدين بن علي: معالم السدين، جزآن، أحدهما: أصول والثاني: فقه  
 ٣٦٩- [ ]، علي بن سلطان محمد الهروي: توضيح المباني شرح مختصر المنار لأبي العز  
 ٣٧٠- العاملي<sup>ت ١٠٣١هـ</sup>، بهاء الدين محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي: الزبدة في الأصول  
 ٣٧١- غزفي زادة<sup>ت ١٠٤٠هـ</sup>، مصطفى بن محمد: حاشية على شرح منار النسفي<sup>ت ٧١٠هـ</sup> لابن ملك<sup>ت ٨٠١هـ</sup>  
 ٣٧٢- [ ]، أبو العباس الحارثي بن الشيخ أبي بكر: شرح مختصر ابن الحاجب<sup>ت ٦٤٦هـ</sup>  
 ٣٧٣- السلجماسي<sup>ت ١٠٥٧هـ</sup>، علي بن عبد الواحد بن محمد: مسالك الوصول في مدارك الأصول

- ٣٩٣- السلجماسي<sup>١١٥٥هـ</sup>، أبو العباس أحمد بن مبارك بن محمد بن علي البكري  
الصدقي: رسالة في دلالة العام على بعض أفراده
- ٣٩٤- [ ]، شرح على جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>
- ٣٩٥- الشنواني<sup>١١٦٧هـ</sup>، عمر بن محمد بن عبد الله الحسيني: صارم الحق القصام لظهر من  
ادعى أن الإباحة ليست من الأحكام
- ٣٩٦- الخادمي<sup>١١٦٨هـ</sup>، أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان: مجامع الحقائق
- ٣٩٧- البليدي<sup>١١٧٦هـ</sup>، محمد بن محمد التونسي: رسالة في دلالة العام على بعض أفراده
- ٣٩٨- الدهلوي<sup>١١٧٦هـ</sup>، ولي الله أبو عبد العزيز أحمد شاه بن عبد الرحيم العمري:  
الإنصاف في بيان سبب الاختلاف
- ٣٩٩- الدهلوي<sup>١١٧٦هـ</sup>، عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد
- ٤٠٠- أبو العباس عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد  
الأنصاري: فوائح الرجوت شرح مسلم الثبوت للبهاري<sup>١١٩٩هـ</sup>
- ٤٠١- اللكنوي<sup>١١٨١-١٢٢٥هـ</sup>، تنوير المنار، شرح على: منار الأنوار للنسفي<sup>٧١٠هـ</sup>
- ٤٠٢- [ ]، محمد بن عبادة بن بري: حاشية على جمع الجوامع  
للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>
- ٤٠٣- [ ]، تقييدات على ورقات إمام الحرمين<sup>٤٧٨هـ</sup>
- ٤٠٤- [ ]، حسين بن علي بن حسن بن محمد: تعليقات على جمع الجوامع  
للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>
- ٤٠٥- [ ]، عبد الرحمن جاد الله: حاشية على شرح المحلي<sup>٨٦٤هـ</sup> لجمع الجوامع  
للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>
- ٤٠٦- الجوهرى الصغير<sup>١٢١٥هـ</sup>، محمد بن أحمد بن حسن: رسالة في الأصولي والأصول
- ٤٠٧- [ ]، عبد الله بن حجازي بن إبراهيم: رسالة في مسألة أصولية على  
جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>
- ٤٠٨- الشفاوي<sup>١٢٣٢هـ</sup>، أبو عبد الله محمد بن محمد: حاشية على المحلي<sup>٨٦٤هـ</sup>؟
- ٤٠٩- الشفاوي<sup>١٢٣٢هـ</sup>، حاشية على شرح البناني<sup>١١٩٨هـ</sup>
- ٤١٠- [ ]، سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي: نشر البنود على مراقبي  
السعود
- ٤١١- القزويني<sup>١٢٤٠هـ</sup>، محمد حسن بن محمد معصوم: تنقيح المقاصد الأصولي
- ٤١٢- [ ]، بدر الدين عثمان بن مسند: نظم الورقات لإمام  
الحرمين<sup>٤٧٨هـ</sup>
- ٤١٣- [ ]، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله: إرشاد الفحول
- ٤١٤- [ ]، حسن بن محمد: حاشية على شرح الجلال المحلي<sup>٨٦٤هـ</sup> على جمع  
الجوامع للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>
- ٤١٥- ابن عابدين<sup>١٢٥٢هـ</sup>، محمد بن عمر بن عبد العزيز: سمات الأسحار على شرح المنار  
للسفي<sup>٧١٠هـ</sup>
- ٤١٦- الطهراني<sup>١٢٦١هـ</sup>، محمد حسين بن عبد الرحيم أنرازي: الفصول في علم الأصول
- ٤١٧- الطهراني<sup>١٢٦١هـ</sup>، الفصول الغروية الفقهية/ أصول شيعية
- ٤١٨- النجفي<sup>١٢٦٢هـ</sup>، حسن بن جعفر: شرح أصول كشف الغطاء
- ٤١٩- [ ]، محمد بشير الدين بن محمد كرم الدين العثماني: كشف المبهمة  
في المسلم، على: مسلم الثبوت للبهاري<sup>١١٩٩هـ</sup>
- ٤٢٠- السلجماسي<sup>١٢٧١هـ</sup>، عبد الهادي بن عبد الله بن التهامي: تيسير الوصول إلى جوامع  
الأصول لابن الشيباني
- ٤٢١- اللكنوي<sup>١٢٨٥هـ</sup>، محمد عبد الحليم بن محمد: قمر الأقمار، حاشية على نور  
الأنوار، شرح المنار للنسفي<sup>٧١٠هـ</sup>
- ٤٢٢- التميمي<sup>١٢٨٦هـ</sup>، محمد بن علي المغربي التونسي: تعديل المراقبة وجلاء المرأة لملا  
خسرو<sup>٨٨٥هـ</sup>
- ٤٢٣- التميمي<sup>١٢٨٦هـ</sup>، حاشية على مرآة الأصول لملا خسرو<sup>٨٨٥هـ</sup>
- ٤٢٤- مئة الله الشباسي<sup>١٢٩٢هـ</sup>، أبو العباس أحمد بن أحمد: رسالة في الرد على من نفى  
تقليد الأئمة الأربعة
- ٤٢٥- القنوجي<sup>١٣٠٧هـ</sup>، محمد صديق خان بن حسن القنوجي: حصول المأمول من علم  
الأصول

- ٤٤٣- محمد الخضر: تعليقات على كتاب الموافقات للشاطبي  
 ٤٤٤- خفاجي، مصطفى بن محمد بن أحمد: صفوة الكلام في أصول الأحكام  
 ٤٤٥- أبو النجا، محمد عبد الله: أصول الفقه  
 ٤٤٦- الكويي<sup>١٩٤٣هـ</sup>، الملا محمد جلي زادة: المصقول في علم الأصول

- ٤٢٦- محمود عمر بن أحمد: الفصول البديعة، اختصار جمع الجوامع  
 للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>  
 ٤٢٧- عبد الرحمن: تقرير على جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>  
 ٤٢٨- محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله: بلوغ السؤل على  
 مرتقى الوصول  
 ٤٢٩- محمد بن عثمان: تقرير على شرح الجلال الخلي<sup>٨٦٤هـ</sup> على جمع  
 الجوامع للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>  
 ٤٣٠- الحسيني<sup>١٣٣٢هـ</sup>، أحمد بك بن أحمد بن يوسف: تحفة الرأي السديد في الاجتهاد  
 والتقليد  
 ٤٣١- القاسمي<sup>١٣٣٢هـ</sup>، محمد بن محمد بن قاسم: تبين الطالب إلى معرفة الفرض الواجب  
 ٤٣٢- السامي<sup>١٣٣٢هـ</sup>، أبو محمد عبد الله بن حميد بن سالوم السامي: طلعة الشمس/ الفية  
 في أصول الفقه  
 ٤٣٣- السامي<sup>١٣٣٢هـ</sup>، شرح طلعة الشمس<sup>٥٢</sup>، للمصنف  
 ٤٣٤- بن محمد علي عبد القادر: لطائف الإرشادات شرح  
 الورقات لإمام الحرمين<sup>٤٧٨هـ</sup>  
 ٤٣٥- علي بن محمد بن عامر: حاشية على شرح الأسنوي<sup>٧٧٢هـ</sup>  
 لمنهاج البيضاوي<sup>٦٨٥هـ</sup>  
 ٤٣٦- محمد بن محمد بن حسين: البدر الساطع على مقدمة جمع الجوامع  
 للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>  
 ٤٣٧- المطيعي<sup>١٣٥٤هـ</sup>، نهاية السؤل في علم الأصول  
 ٤٣٨- محمد حسين: حاشية على جمع الجوامع للسبكي<sup>٧٧١هـ</sup>  
 ٤٣٩- العدوي المالكي<sup>١٣٥٦هـ</sup>، بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول  
 ٤٤٠- البسيوني<sup>١٣٦٢هـ</sup>، أمين بن محمد بن سليمان: إزالة الالتباس عن مسائل القياس  
 ٤٤١- أبو الفتح<sup>١٣٦٥هـ</sup>، أحمد أبو الفتح بك بن حسين: المختارات الفتحية في تاريخ  
 التشريع وأصول الفقه  
 ٤٤٢- المراغي، أحمد بن مصطفى بن محمد بن عبد المنعم القاضي: الموجز في علم الأصول

## المكتبة الأصولية المعاصرة

- ١- رسالة في الرد على منكري الحشر، د. عبد الكريم النملة
- ٢- رسالة في الرد على منكري القياس، د. عبد الكريم النملة
- ٣- رسالة في الرد على منكري شريف العمري
- ٤- رسالة في الرد على منكري سيد محمد موسى
- ٥- رسالة في الرد على منكري عبد العزيز الربيعة
- ٦- رسالة في الرد على منكري د. علي بن عبد العزيز العميريني
- ٧- رسالة في الرد على منكري علي تقي الحيدري
- ٨- رسالة في الرد على منكري محمد تقي الحكيم
- ٩- رسالة في الرد على منكري أمير عبد العزيز
- ١٠- رسالة في الرد على منكري وهبة الزحيلي
- ١١- رسالة في الرد على منكري زكي الدين شعبان
- ١٢- رسالة في الرد على منكري شاكرا الحنبلي
- ١٣- رسالة في الرد على منكري محمد زكريا البرديسي
- ١٤- رسالة في الرد على منكري محمد سلام مذكور
- ١٥- رسالة في الرد على منكري محمد مصطفى شلي
- ١٦- رسالة في الرد على منكري د. صالح بن عبد العزيز آل منصور
- ١٧- رسالة في الرد على منكري د. عياض السلمي
- ١٨- رسالة في الرد على منكري محمد أبو النور زهير
- ١٩- رسالة في الرد على منكري محمد أبو زهرة
- ٢٠- رسالة في الرد على منكري محمد الحضري
- ٢١- رسالة في الرد على منكري محمد الظاهر النيفر
- ٢٢- رسالة في الرد على منكري للشيخ محمد بن صالح العثيمين
- ٢٣- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٢٤- رسالة في الرد على منكري محمود حامد عثمان

- ٢٥- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٢٦- رسالة في الرد على منكري د. عبد القادر شيبه الحمد
- ٢٧- رسالة في الرد على منكري عبد الوهاب خلاف
- ٢٨- رسالة في الرد على منكري مصطفى بن محمد بن سلامة
- ٢٩- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم ثملة
- ٣٠- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم ثملة
- ٣١- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٣٢- رسالة في الرد على منكري محمد عطية السالم
- ٣٣- رسالة في الرد على منكري محمد مصطفى شلي
- ٣٤- رسالة في الرد على منكري د. نور الدين الخادمي
- ٣٥- رسالة في الرد على منكري محمد أديب الصالح
- ٣٦- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٣٧- رسالة في الرد على منكري د. عبد الله بن صالح الفوزان
- ٣٨- رسالة في الرد على منكري محمد محمود فرغلي
- ٣٩- رسالة في الرد على منكري د. محمد أبو الفتح البيانوني
- ٤٠- رسالة في الرد على منكري د. سعد بن علي الحميري
- ٤١- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٤٢- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٤٣- رسالة في الرد على منكري محمد الشريف الرحوني
- ٤٤- رسالة في الرد على منكري د. عمر عبد الله كامل
- ٤٥- رسالة في الرد على منكري د. محمد بنجيح المطيعي
- ٤٦- رسالة في الرد على منكري د. لعبد الله بن صالح الفوزان
- ٤٧- رسالة في الرد على منكري د. عبد الكريم النملة
- ٤٨- رسالة في الرد على منكري محمد سعيد رمضان البوطي
- ٤٩- رسالة في الرد على منكري أحمد فهمي أبو سنة
- ٥٠- رسالة في الرد على منكري لعبد الوهاب خلاف

- ٧٧- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد الكريم زيدان  
 ٧٨- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي  
 ٧٩- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد الوهاب الشنقيطي  
 ٨٠- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، علي بن عبد العزيز العمريني  
 ٨١- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. عبد الحميد أبو زيد

- ٥١- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد سعيد الباني  
 ٥٢- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد مهدي الكاظمي  
 ٥٣- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، جاد المولى سليمان  
 ٥٤- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان  
 ٥٥- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد سلام مذكور  
 ٥٦- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد الحكيم السعدي  
 ٥٧- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، هاشم معروف الحسيني  
 ٥٨- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد البنا  
 ٥٩- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد الزفزاف  
 ٦٠- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. عبد الكريم النملة  
 ٦١- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، معروف الدواليبي  
 ٦٢- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد القادر بن أحمد بن بدران  
 ٦٣- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، أحمد فهمي أبو سنة  
 ٦٤- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد الأمين الشنقيطي  
 ٦٥- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. محمد العروسي عبد القادر  
 ٦٦- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد الوهاب خلاف  
 ٦٧- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، نور الدين الحادمي  
 ٦٨- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، محمد بن حسين الجيزاني  
 ٦٩- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. فتحي الدريني  
 ٧٠- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. عبد الكريم النملة  
 ٧١- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، الشيخ عيسى منون  
 ٧٢- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، عبد القادر بن أحمد بن بدران  
 ٧٣- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، نادية شريف العمري  
 ٧٤- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، حسين حسان  
 ٧٥- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. عبد الكريم النملة  
 ٧٦- الوحي في أصول الفقه الإسلامي، د. محمد سليمان الأشقر

### قائمة بأهم المراجع

- ١- ابن النجار الحنبلي، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح المصري، مختصر التحرير في أصول الفقه، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار الزاحم/ الرياض
- ٢- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، دار الزاحم للنشر والتوزيع
- ٣- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية، ط ١، ١٤١٣هـ، دار الشروق/ جدة
- ٤- إسماعيل، شعبان محمد علي، أصول الفقه تاريخه ورجاله، ط ١، ١٤٠١هـ، دار المريخ للنشر/ الرياض
- ٥- الأسمرى، صالح بن محمد بن حسن، الخلاصة الأصولية، وهي مذكرة للأسمرى، نسقها محمد بن أحمد العصلاني، ١٤١٩هـ، الطائف
- ٦- الإسنوي، جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ط ١، ١٤٠٠هـ، دار الرسالة، بيروت
- ٧- الأشقر، محمد سليمان، الواضح في أصول الفقه للمبتدئين، ط ٢، ١٤٠٣هـ، الدار السلفية/ الكويت/ حولي
- ٨- البغدادى الحنبلي، صفى الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق، قواعد الأصول ومعاقد الفصول، ط ١، ١٤٠٩هـ، جامعة أم القرى/ السعودية
- ٩- جمعة، عماد علي، المكتبة الإسلامية، ط ٣، ١٤٢٦هـ، دار المسلم/ الرياض
- ١٠- الجيزاني، محمد بن حسين بن حسن، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط ٥، ١٤٧٢هـ، دار ابن الجوزي، الرياض/ السعودية
- ١١- الحنبلي، سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري، البلبل في أصول الفقه، ط ٢، ١٤١٠هـ، مكتبة الإمام الشافعي/ الرياض
- ١٢- الخادمي، نور الدين مختار، تعليم علم الأصول، ط ١، ١٤٢٣هـ، مكتبة العبيكان/ الرياض
- ١٣- خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ط ١٧، ١٤٠٦هـ، مكتبة الورقات الذهبية، الرياض
- ١٤- الدمشقي، محمد أمين سويد، تسهيل الحصول على قواعد الأصول، ط ١، ١٤١٢هـ، دار القلم/ دمشق
- ١٥- الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ، دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق/ سوريا
- ١٦- السعيد، عبد العزيز بن عبد الرحمن، الاجتهاد ورعاية المصلحة ودرء المفسدة في الشريعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ
- ١٧- سلامة، أبو إسلام مصطفى بن محمد، التأسيس في أصول الفقه، ط ٣، ١٤١٥هـ، مكتبة الحرمين للعلوم النافعة/ القاهرة/ مصر
- ١٨- السلمي، عياض بن نامي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ط ٢، ١٤٢٧هـ، دار التدمرية، الرياض/ المملكة العربية السعودية
- ١٩- الشثري، سعد بن ناصر بن عبد العزيز، التقليد وأحكامه، ط ٢، ١٤٢١هـ، دار الحبيب/ الرياض
- ٢٠- الشنقيطي<sup>١٣٩٣هـ</sup>، محمد الأمين بن محمد المختار، مذكرة أصول الفقه، دار العلوم والحكم
- ٢١- شيبه الحمد، عبد القادر، إمتاع العقول بروضة الأصول، ط ١، ١٣٨١هـ، دار الهناء للطباعة
- ٢٢- العثيمين، محمد بن صالح، الأصول من علم الأصول، ١٤٠٠هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- ٢٣- العمري، نادية شريف، الاجتهاد في الإسلام، ط ١، ١٤٠١هـ، دار الرسالة، بيروت/ لبنان
- ٢٤- الفوزان، عبد الله بن صالح، جمع المحصول في شرح رسالة ابن سدي في الأصول، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار المسلم، الرياض/ السعودية
- ٢٥- الفوزان، عبد الله بن صالح، شرح الورقات في أصول الفقه، ط ٣، ١٤١٧هـ، دار المسلم/ الرياض
- ٢٦- مرعي، حسن أحمد، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- ٢٧- النملة، عبد الكريم بن علي، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه، ط ١، ١٤٢٧هـ، دار العاصمة، الرياض/ السعودية
- ٢٨- النملة، عبد الكريم بن علي، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح، ط ٥، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد للنشر، الرياض/ السعودية

لا يخفى أن اليسر من أهم صفات هذا الدين العظيم. ومن هنا انطلقت هاتان السلسلتان : الأولى : سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة . الثانية : سلسلة التراث الإسلامي الميسر . لتأكيد هذه الصفة . فاختصت الأولى بمعالجة العلوم الإسلامية مستهدفة طلبة العلم الشرعي في بداية طلبهم . لتزودهم بثروة علمية مترابطة . كي يبحروا في الكتب المتخصصة بسهولة ويسر . وتستهدف أيضاً طلبة العلم المتقدمين . تذكرهم ولا تعلمهم . كما تستهدف كذلك المسلم غير المتخصص في التزود بحصيلة علمية في بعض الفنون الشرعية . ولا يقدر على معالجة كتب التراث .

أما السلسلة الثانية . فتعرض تراث السلف كما هو دون معالجة . ولكن بتنسيق جديد يوظف الألوان . ويرقم النقاط . ويستخدم الأشكال التوضيحية . وغير ذلك من التنسيقات التي قد تعم أو تخص بعض الإصدارات . وفيما يلي قائمة بما صدر من السلسلتين . علماً بأن العمل جار على إخراج المزيد بحول الله وقوته .

## سلسلة العلوم الإسلامية الميسرة

## سلسلة التراث الإسلامي



يصدر قريباً إن شاء الله تعالى :

- ١- أوضح المسالك إلى الفقه ابن مالك لابن هشام .
- ٢- شذى العرف في فن الصرف .
- ٣- الروض المربع شرح زاد المستقنع لليهوئي ... وغيرها



### السلسلة متوفرة في :

المملكة العربية السعودية / دار طيبة الخضراء مكة : ٥٥٨٩٠٢٧ - ٥٥٤٥١٢٤٤٧ - مكتبة جرير ( وفروها ) : ٤٦٣٦٠٠٠ - مكتبة البيكان ( وفروها ) : ٤٦٥٤٢٢٤٠ - مكتبة الرشيد ( وفروها ) : ٤٣٤٥١٠  
دار ابن الجوزي ( وفروها ) : ٨٤١٢١٠٠ - مكتبة المأيد ( وفروها ) : ٦٢٩٤١٥٩ - ٥٠٣٣٥٧٦٥١ - مكتبة التدمرية ( وفروها ) : ٤٩٢٥١٩٢ - مكتبة الجنوب ( وفروها ) : ٢٢٤٧٥٧٧  
الإمارات العربية المتحدة / دبي - دار القلم : ٣٩٣٠٤٣٠ - مكتبة أهل الأثر : ٦٥٥٦٤٤٠ - ٦٥٥٤٣٦٩ - مكتبة الإمام الذهبي : ٦٥٥٧٨٠٦  
قطر / مكتبة ابن القيم - النجدة : ٤٨٦٣٥٣٣ - ٤٨٧٣٥٣٣  
البحرين / مكتبة القاروق : ٢٧٧٣٤٦٤  
الأردن / الناشر - دار النقائش للنشر والتوزيع : ٥٦٩٣٩٤٠  
مصر وشمال أفريقيا / مركز ميراث : ٢٠٢٣٨٣٥١٨١٦ - ٢٠١١٢٨٧٧٩٩٩  
الجزائر - مكتبة القدس : ٢٠١٣٣٣٧٤١١٧

د . عماد علي جمعة  
البريد الإلكتروني : quddomy@hotmail.com  
جوال : ٩٦٦-٥٠٧٨٦٧٥٣٦  
تلفاكس : ٩٦٦-٦-٣٣١٢٨٩٠



الناشر  
دار النقائش للنشر والتوزيع : الأردن  
ص ب : ٩٦٧٥١١ - عمان : ١١١٩٠ - الأردن  
هاتف : ٥٢٩٣٩٤٠ - فاكس : ٥٢٩٣٩٤١  
بريد إلكتروني : alnafaes@hotmail.com